شكراً ...بن لادن !!

د.سيد القمنى

القاهرة ٢٠٠٤

الكتاب: شكراً.. بن لادن!!
المؤلف: د. سيد القمني
الطبعة الأولى: القاهرة ٢٠٠٤
الناشر: دار مصر المحروسة
المدير العام: خالد زغلول
مدير النشر والتوزيع: يحيى إسماعيل
المراجعة اللغوية: عبدالمنعم فهمى
رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٥٣٤ / ٢٠٠٣

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر دار مصر المحروسة
١٣ شارع قولة إمتداد محمد محمود - عابدين - القاهرة
تليفون - فاكس : ٣٩٦٠٥٠٠
الآراء الواردة بهذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن دار مصر المحروسة
يحظر إعادة النشر أو الاقتباس إلا بإذن كتابى من الناشر أو الإشارة إلى المصدر

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
المقدمة فى كلمات	٧
القسم الأول: ممنوع من النشر	
ـ حكايةسعدالدين	١٥
ـ وليمةلأعشاب البحر وحلف خراب مصر	٥١
القسم الثانى: شكراً!.... ابن لادن !	
ـ تتويه وعرفان	٦١
ـ الآن.. أو الطوفان	٦٣
ـ المستنير والمعتدل والإرهابى	٨٧
ـ خدعوك فقالوا: إن الشورى والبيعة هما الديمقراطية ...	١١٥
ـ الدين الرسمى والإسلام الأصلى: حول ضرورة إعادة النظر فى المواد الدينية بالدستور	١٢٧
ـ تحديث الخطاب.. أم تجديد الدين؟!	١٥١
ـ الإسلام وحقوق المرأة	١٦٧
ـ شرعية العنف وخطابنا المراوغ	١٧٧
ـ حد الردة والتجديد فى الفقه الإسلامى	١٩٥
ـ معنى الاجتهاد	٢٥١
ـ رحلة غير ممتعة إلى زمن الراشدين.....	٢٦٩
● من أعمال المؤلف	٢٩٣

المقدمة
فى كلمات

بن لادن..شكرا !!

ولعل الأهم فيما حدث بجريمة القاعدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والأشد خطرا والأبعد أثرا، هو إفاقة العالم الحر وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الخطر الذى يهدد كل مكتسباتها خلال القرون الماضية، وإدراكها أى جناية ارتكبت فى حق شعوبنا بتحالفها مع أشد الأنظمة قمعية واستبدادا، ومع تيار الإسلام السياسى الإجرامى. ومن ثم قرارها التدخل فى مواطن الإرهاب لإصلاح شأن هذا الوطن وخاصة الثقافة السائدة فيه والتى أفرزت لها هذا الإرهاب.

ويصدق هنا المثل العربى **(رُبَّ ضارة نافعة)** صدقا عظيما، لأن ما أصاب أمريكا، رغم بشاعة الفعل وفظاعته، كان السبب فى استفاقتها وقطعها تحالفاتها المجرمة ضد شعوبنا، بل وإدراكها ألا سبيل سوى تحديث الثقافات عندنا، بعد أن كنا قد فقدنا كل الآمال فى حدوث أى تغيير فى مواطننا، بعد أن تحولت لغة الإعلام والتعليم وشعبيا ورسميا إلى لغة طائفية عنصرية بحت، بل إلى أسوأ لغة متخلفة تم اختيارها بين مئات الاختيارات الأخرى والقراءات الأخرى للإسلام مع سيادة ذهنية خرافية ضاعت معها كل مواصفات التفكير العلمى.

وبين اليأس والقنوط، وصعود نجم الجهلاء والمستفيدين من آلام الوطن وأوجاع الناس، وحصار أنصار الحريات بالتهديد أو القتل كما حدث مع فرج فودة. أو التكفير والتخوين العلنى والمحاكمة أمام محاكم الدولة وأمنها كما حدث مع صاحب هذا الكتاب، أو مصادرة الكلمة وحصار الفكرة كما حدث مع كثيرين.. مع استشراء الفساد فى كل ركن من بلاد العرب والمسلمين، وضياع هيبة القانون. وارتشاء كل أنواع السلطات، وخراب الضمائر، حتى أشرف الوطن على هلاك.. فى هذا الوقت الشديد الظلمة يقوم بن لادن بالفعل الهائل ليتغير معه وجه العالم وخط سير التاريخ.

فشكرا... بن لادن

القسم الأول:

ممنوع من النشر

الموضوعات التالية لم يقيض لها النشر في حينها وقت سخونة الأحداث، بعد أن رفضتها كل الصحف مستقلة أو حزبية، يمينية أو وسطا أو يسارية، وبالطبع الحكومية جميعا. وبعضها اتصل رئيس تحريرها بالمؤلف ليبدي احترامه وأسفه اللطيف مع استعداده للنشر إذا قام المؤلف ببعض التعديلات. ومن يومها وهى حبيسة أدراج مكتب المؤلف حتى تم نشرها فى هذا الكتاب.

حكاية سعد الدين

وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحول
ميلها الطبيعى من طلب الترقى إلى طلب
التسفل، بحيث لو دُفعت إلى الرفعة
لأبت وتألمت كما يتألم الأجهر من النور.
وإذا أُلزمت بالحرية تشقى وربما تفنى
كما تفنى البهائم الأهلية إذا أطلق سراحها.
وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق يطيب
له المقام على امتصاص دم الأمة فلا ينفك
عنها حتى تموت ويموت هو بموتها.
"عبد الرحمن الكواكبى"

توطئة لابد منها:

قبل اعتقال الدكتور سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية لم أعرف سعدا ولم ألتقه مرة واحدة، لكنى كنت أتابع ما يكتب فى كتبه وفى مجلة المجتمع المدنى الصادرة عن مركزه.

كذلك لم تربطنى بسعد صداقة، ولا حزب سياسى فأنا لا أنتمى لأى جماعة أهلية أو حزبية أو حكومية أو وظيفية كما لا تجمعنى به طبقة اجتماعية فالفرق هنا هائل، ولم يسبق أن وجه لى دعوة لحضور منتداه (رواق ابن خلدون) لا محاضرا ولا مستمعا، فلم أعرف حتى الآن أين يقع مركزه بالضبط ولا رأيته.

عرفت سعدا فقط عندما تم اعتقاله، وهنا كان موقفى اتساقا مع المبادئ ضد محاكمة مفكر على فكرة أو سياسى على نضاله السلمى فى سبيل ما يعتقده. فسعيت إلى بيته أدور فى دهاليز المعادى التى أجهل دروبها ومسالكها، لأضع يدى بيده مؤيدا يوم الإفراج عنه بعد الاعتقال وقبل المحاكمة، ومعبرا عن تضامنى، لأن ضميرى ككاتب مستقل كان قد اتخذ قراره، ذلك القرار الذى وقفت فى خلفيته عملية التشويه والاغتيال المدنى الكبرى للرجل قبل صدور أى أحكام بشأنه.

ولا تعنى هذه الدراسة بالدفاع عن شخص سعد، إنما يشغلها حالة مثقف مصرى يخوض معركته لأجل أهداف معلنة بالطرق السلمية. حالة ترمز لأى مثقف فى بلادنا قد يضطره قلمه أو موقفه إلى الوقوف فى قفص الاتهام. ويشغلها أيضا قراءة لواقع تعامل مؤسسات الدولة مع حالة سعد الدين، وكيف ارتكبت من الأخطاء فوادحها، باستبداد كان المظلة لحملة التشويه الإعلامى، التى كان الصوت القمعى فيها أعلى كثيراً من صوت الحق.

وحوكم سعد وحُكم بسنين سبع... ويقال فى بلادنا إنه لا معقب على حكم قضائى وإلا كانت العقوبة سجنا (؟!) ولا علم لى بشئون قانون

يحكمنا ونجهله. ولا أعلم إن كان هذا مجرد شائعة تهديدية رائجة سرت مسرى الحقائق لكثرة ترديدها، أم هى حقيقة صادقة قانونيا فعلا، لذلك، وتوقيا لشر سجن وإذلال إنسانى لن يحتمله جسدى المحمل أصلا بكل ما اكتشفه العلم من أمراض، وما لم يكتشفه بعد، سأعمد هنا إلى الحديث فى منطقة ما قبل صدور الحكم، وبعيدا عن المحكمة والقانون، وهى منطقة كافية فيما أعتقد لو أعملنا فيها الإنصاف والمبادئ المحترمة لأنصفنا أى مفكر يتم اعتقاله كما فى حالة سعد الدين وهو رجل علم اجتماع فى مجتمع يعانى مشاكل مجتمعية أزلية ويحتاج إلى ألوف من رجال علم الاجتماع وعلماء النفس، ناهيك عن المنهج العلمى ذاته فى التفكير المفتقد من مستوى رجل الشارع إلى مستوى مؤسسات الدولة.

هناك كلمة أخيرة فى هذه التوطئة وهى ما أثير حول علاقة ابن خلدون بالدولة الإسرائيلية، وما حدث بعد سجنه من احتجاج إربيل شارون على أوضاع مصر الداخلية لصالح منظومته، وهو الأمر الذى ربما أدى إلى إحجام كثيرين عن الكتابة خشية الاتهامات المعتادة بالعمالة والهيمنة والخيانة.. الخ.

وهنا لابد من توضيح موقفى بشكل شفاف، فأنا رجل فكر ولست رجل سياسة بالمعنى الحركى، ولم يسبق لى زيارة إسرائيل أو أى من هيئاتها التمثيلية بمصر ولا خارج مصر، لكن الفكر إذا لم ينفصل عن السياسة فإن ما أزعمه هو الحديث فى نظرية المعرفة للرؤية السياسية وليس العلم السياسى الناشط. وموقفى المعلن هو ضد احتلال أى أرض بالقوة ناهيك عن استعمارها إحلاليا بإحلال بشر فيها محل بشر، وأن المقاومة بكل الألوان الممكنة هى المشروع الأول لأصحاب الأرض المحتلة، أما مشروع الحرب النظامية بين الدول العربية وإسرائيل فهو الخبل بعينه، بعد أن أوصلنا سادتنا العناتر إلى مستوى لا يمكن فيه الحديث عن حرب، ناهيك عن حاجة بلادنا إلى السلام من أجل بناء المجتمع المدنى الذى نحلم به وبعدها يكون لكل مقام مقال. وما قيل بشأن علاقات مركز ابن خلدون بإسرائيل اختلط فيه التهويل بحملة التجريس العلنى مما يجعل اتخاذ أى موقف بشأنه بهذا الصدد بغير حقائق ثبوتية لونا من الشطط غير المحمود، أما إذا كانت لسعد لقاءات مع شخصيات إسرائيلية من دعاة السلام، من باب دفع الموقف الإسرائيلى إلى بعض التنازلات، فى ضوء خواء الوفاض العربى، ولتحصيل الممكن من خلال تفعيل النشاط السلامى فى مجتمع الديمقراطية الإسرائيلية المتاحة، فأعتقد أنه أمر لا يمكن لوم سعد عليه.

١ ـ عجالة نظرية تمهيدية
اللا معلومة والسلطة القامعة

المعلومة/ المعرفة/ هى تلك التى يمكن مناقشتها والجدل معها للتحقق من صدقها، وردها بمعلومة أحدث أو أدق أو أصدق، والصدق هنا إما بقياسها على قوانين العقل دون البدء من مسلمات مطلقة خارج الواقع، أو بمدى مطابقتها للواقع التجريبى وإمكانات تفعيلها فيه، وإلى أى حد هى نافعة وتحقق مصالح أو بمدى ضررها. لذلك هى قابلة دوما للتغير والتجدد والتطور بالإضافة والتحديث. فهى تراكمية متصلة، لا مطلقة مفارقة منقطعة، تصلح دوما للانتفاع بها بغض النظر عن عنصر أو طائفة أو وطن منتجها أو مستهلكها، لأنها تقدم مشروعية الاتفاق حولها بذاتها.

ولم يتم تحديد معنى المعلومة إلا مع اكتشاف المنهج العلمى فى التفكير، بعد أن ظلت الإنسانية تخلط الإخيولة بالموضوعات الإيمانية، والغيب بالواقع، والمرض العضوى بالمس الشيطانى وأضغاث الأحلام بالتمنيات والينبغيات اللامحققة. حتى إنه تم استخدام القياس الأرسطى/ الاستنباطى العقلى/ لضبط النتائج وفق الشروط الشكلية لهذا المنطق، لكن انطلاقا من مقدمات باطلة تماما للوصول إلى نتائج أشد بطلانا بشروط منطقية شكلية سليمة تماما. استنادا إلى مرجعية صدق الأوائل وأصولهم الثوابت، وهو ما نرى صداه فى الفلسفة المسيحية ثم فى نظيرتها الإسلامية، حيث جعلت تلك المرجعية للمعلومة دينا تصدق أو تكذب بشروطه.

وقد مرت المعلومة/ المعرفة عبر مناطق زمنية تحققت بها ولها فتوح كبرى من النهضة الأوروبية إلى الثورة الصناعية إلى التكنولوجية إلى ثورة المعلومات والاتصالات إلى هندسة الجينات، متصاحبة مع منحنيات كبرى فى العلوم الإنسانية وعلوم النقد التاريخى، مفرزة رقيا إنسانيا ترك بصماته فى معانى الحريات الليبرالية العلمانية، كالتسامح وحرية الاعتقاد والتفكير وتبادل المعلومات والمعارف، بغرض بلوغ الكرامة الإنسانية المتكاملة.

ومن ثم تميزت الرؤية الكوزمولوجية اليوم بالثقة فى قدرة الإنسان على صنع مصيره الأفضل بالرقى والتقدم مع توسيع دوره فى الكون، مما حرره من الإيمان بخرافات ما قبل المنهج العلمى والعصبيات العنصرية، والطائفية، التى أهدرت فى خلافتها من دماء البشرية ومن الفظاعات أكثر مما حدث فى أية خلافات أخرى بما لا يقاس أو يقارن.

هذا ما حدث فى دول العالم المتقدم، فماذا حدث عندنا؟

حتى اللحظة الراهنة تحرص مناهجنا على تصوير نبى الإسلام بأنه أمى لا شأن له بالمعرفة أو الثقافة قبل الوحى، كما تحرص على تأكيد أن كل معارف الدنيا قبل ذلك ـ فيما عدا الموضوعات الدينية التى أقرها الإسلام ـ كانت جاهلية، بل إنها بأديانها لم تكتمل بشريتها بالمعلومة الصادقة والمعرفة الصحيحة قبل الوحى الإسلامى، الذى جاءها بالمعلومة الصادقة صدقا تاما مطلقا مكتملة بذاتها لا تحتمل حذفا ولا إضافة. لذلك كانت إنسانية الإنسان ناقصة وما استقام أمرها أو وجودها أو اجتماعها أو سياستها أو معرفتها إلا بوصول الدين القويم، وكل ما قبل ذلك مطعون فى بشريته. ولأن الإسلام كانت له خصوصية ظرفية مكانية وزمانية، حيث كان يقيم لقبائل بدو الجزيرة العربية الشتات دولة مركزية متوحدة، فإن السلطة التى نشأت مع الثقافة الجديدة أصبحت شأنا إلهيا، وليست من شئون البشر أو اجتماعهم واقتصادهم، وهو ما عنى رد السياسة إلى الله. لذلك لا تكون المعلومة معلومة، ولا المعرفة معرفة، لأنها محصلة تفاعلات اجتماعية اقتصادية نفسية بيئية، إنما لأنها ثقافة كاملة جاهزة صادقة بالمطلق، وما عداها باطل وقبض الريح.

ورغم مرور الإمبراطورية الإسلامية بعد الفتوحات بتلاقح الثقافات فى أزمنة انفتاح على معارف البلاد المفتوحة، فرضها الظرف الموضوعى حينذاك، إلا أن ذلك كان استثناء ظرفيا، انتهى بدول المنطقة إلى الخضوع لسلطة خليفية استمدت مشروعيتها من الرداء الدينى، وواكبتها مظالم تنوء بها كتبنا التراثية والتاريخية الإسلامية. فى وقت كانت فيه الدنيا قد تحركت إلى فضاء معرفى آخر، بينما انتهى أمرنا إلى تخلف كامل فى الزمن المملوكى والعثمانى، الذى كانت نتيجته المحتومة إعمال فلسفة القوة والضعف، باحتلال دول الغرب لبلادنا.

ومع استيلاء العسكر المحلى على مقدرات الوطن كان الصدام مع المجتمع الغربى ومعارفه وأساليب حياته باعتباره المستعمر، هو الأساس فى التمسك بخطاب دوجمائى كاره لكل ما هو مخالف حتى لو كان وسيلة تقدم، لذلك لم تنتج مغامراتنا الثورية تغييرا جذريا فى المناهج ولا فى المفاهيم، وغاب النقد بالتحديد، بتأثير عسكرة المجتمع من أجل المعركة المقدسة التى سلت فوق الأدمغة والألسن، التى دونها كانت الخيانة الوطنية القومية الدينية معا بوثوقية كونية جاهزة تربط الوعى كله برؤية السلطة وحدها، عبر المتوسط الشارح المبرر الجاهز دوما لخدمة السلطان عبر العصور... رجال الدين المحترفين. الأمر الذى منع أى تفاعل أو جدل

تجابه فيه الذات وعى الآخر، بحيث كان التخلص من الوجود الأجنبى فى البلاد، مدخلا إلى عبودية كاملة للماضى وطرائقه فى التفكير، سواء كانت عبودية نصية، أو عبودية لأفكار هلامية عن أمة كبرى على غرار الأموية والعباسية وغيرها، وهو ما تخلفت معه بنى الأجهزة الثقافية للدولة على مستوى المفاهيم والمعارف والقيم والعادات والسلوك والذوق، هذا رغم أنه ليس هناك شىء اسمه ثقافة أصلية خصوصية، فأى تراث كان هو حاصل تفاعل حضارات إنسانية شتى. والخصوصية التى كنا نعنيها وما زلنا هى التى يشهد الواقع أنه قد امتنع معها أى تجديد أو ابتكار، وكل ما ظهر للعيان دون جهد فاحص تخلف يقاس بالقرون بيننا وبين العالم المتقدم.

والتساؤل البسيط بهذا الصدد، ما هى الخصوصية التى نعنيها مقابل التقدم؟ لا يبقى على مستوى الرؤية الواقعية الحادثة سوى التخلف، ومن هنا كان الحرص الدائب على تلويث الفكر المدنى الحداثى لا لعيب ذاتى فى الفكر، لكن لأسباب أولها أنها منتج الغرب المكروه البغيض، ولأنها لا تتفق وثوابت الأمة وخطوطها الحمراء، بغض النظر عن النتائج التى أفرزتها هذه الأفكار من تقدم عظيم أينما تم العمل بها، ثم لأنها تحمل مع التقدم فيروسات الانحلال الخلقى، رغم أن الأخلاق مسألة معيارية ومجموعة قيم متغيرة دوما بتغير البنى التحتية، أما السبب غير المعلن والأساسى فهو تناقض تلك الأفكار مع مشاريع السلطة وتكوينها فى بلادنا، التى هى فى نهاية الأمر شكل حديث المظهر لذات السلطة الخليفية الممتدة فى تاريخنا التليد.

ومع المزيد من اتساع الهوة بيننا وبين العالم المتقدم، لم يكن بيدنا سوى نظرية المؤامرة نبرر بها أحوالنا، تلك التى بدأت مبكرا منذ اختراع شخصية اليهودى اللئيم المقتدر عبدالله بن سبأ، الذى تمكن بدهائه من جعل صحابة الرسول الله يقتلون بعضهم بعضا، إلى يومنا هذا الذى نتحدث فيه عن المؤامرة الاستشراقية الصليبية اليهودية العلمانية الإمبريالية كله معا. مع إشاعة الوهم وتكراره حتى تصديقه، أن العالم يبيت ساهرا يدبر لنا نحن بالذات المؤامرات، فى تصوير مهين يجعلنا على الدوام مفعولا بنا قابلين طوال الوقت لتنفيذ مؤامرات الأعادى دون أن نستفيد مرة من المؤامرة السابقة ودروسها إن كانت هناك مؤامرات. ومن جانب آخر فهو تصوير يضخم الذات المهانة ويصيبها بمرض النرجسية، فيتضخم شأنها ولكن فى الوهم المرضى الذى انتشر بشكل وبائى خطير، حتى بات يقينا لدينا أن العالم لا يشغله غيرنا.❖

❖❖ كتب هذا الموضوع قبل الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لكن بعده من الطبيعى أن نكون مركز اهتمام العالم (؟!).

وحتى لو لم يوجد عداء حقيقى فإنها تخترعه اختراعا وتفتعله افتعالا حسب الظروف والطوارئ الممكن استثمارها لترضى الغرائز المبثوثة بين الناس، ثم تتصدى للأعداء بالزئير، الزئير فقط، بالكلام والشعارات ، لتبرز لمواطنيها دورها التاريخى فى حماية الهوية والانتماء والتراث والأخلاق والدين. وبسبيل ذلك تستخدم الثقافة المحنطة وكل ما فى جعبتها من تثوير الغرائز الطائفية والعنصرية والنفخ فيها باستمرار، ليتوحد الجميع فى ذاتها، مما انتهى، خاصة منذ ١٩٥٢، إلى إزالة الطبقة الرقيقة للمفاهيم الليبرالية التى كانت قد نمت فوق طبقات الماضى وهو ما أدى إلى تشويه كامل لوعى المواطن باستخدام أحدث تقنيات الغرب المكروه، حتى أصبحت لغة الحرية هى اللغة الفاسدة الخائنة التى تتم محاكمتها وتشويهها فى تناغم سيمفونى بين الشارع والمايسترو الحكومى.

وبسبيل ذلك استخدمت السلطات لغة واحدة يغيب عنها التنوع مكرره منمطة، ذات إيقاعات محدودة ومحددة، تستعيد من التراث أسوأ ما فيه وتخفى إمكانات الفعل الحر بداخله، لا تحتمل أى تناقض ولا تقبل بأى تحليل عقلانى يتخطى السائد الثابت، فتكافئ الصبية من حفظة القرآن وتحتفى بدعاتها المحترفين فى كرنفالات موسمية تمنح فيها العطايا والهبات، أكثر مما تخصص لدعم البحث العلمى بما لا يقارن بالمرة.

وهكذا .. كلما انحط المنهج تزايد قمع التفكير والاختلاف، لذلك لم تسع السلطات فى بلادنا قط لتنمية المعرفة نظرية أو علمية أو تقنيه إلا بما يدعم وجودها عن طريق تحويل المثقفين الملتحقين بها لضرورة لقمة العيش إلى موظفين بيروقراطيين، مع إهدار وتهميش وحصار وتشويه سمعة أى مثقف يرفض القيام بهذا الدور أو حتى يصر على استقلاليته. بل يصل الأمر - حسب تجربة شخصية وتجارب مشاهدة تعلمونها - إلى تحريف نصوص هؤلاء وتزويرها لاغتيالهم جماهيريا بأساليب رخيصة وأسلحة فاسدة رديئة، لإحداث القطيعة بينهم وبين الجماهير التى يكتبون من أجلها، وإلغاء دور العقل الواعى فى إصدار الأحكام الصادقة، لأن لديها كل الإجابات الجاهزة التى لا تحتمل أى احتمالات، مع خطاب طائفى عنصرى عصبى قبلى عشائرى فاشى، لإغلاق أى منافذ على الخطاب المغاير.

ويقول لنا علماء الأنثروبولوجيا حول جذور التشكيل القبلى، إن الشكل القبلى أفقر التشكيلات الاجتماعية وأكثرها تخلفا، فالقبيلة فقيرة فى قدرتها على إنتاج ما تحتاجه، وتعتمد على الخطف والسطو والنهب كلما أمكن. فقيرة فى قدرة المرور عبر الزمن، فهى تحتاج دوما إلى تلاحم أفرادها لذلك يتم إمساكها من فوق بقيادة قدسية قامعة صارمة تجعل

الأفراد التحتيين بلا فكاك. مع إشاعة مساواة بدائية فى عالم الفكرة وليس فى الواقع، بذوبان كل الأفراد فى الكلية القبلية/ الأمة المعنوية/ ومن أجلها، فيكون الفرد من أجل الكل وليس العكس، ومن هنا لا تحتمل هذه التركيبة أى اختلاف أو تمايز أو تعدد فى الآراء حيث الكل فى واحد.

المقصد من ذلك هو إيضاح أن المشكلة معقدة ومركبة، فلم تعد الأنظمة فقط هى مالا تقبل المخالفة أو التغيير، بل الناس الذين فقدوا وعيهم ومعه حريتهم بعد أن تمكنت مؤسسات الحكم من الأرواح والعقول بآلة الإعلام الجهنمية التى اخترعها أصحابها لغرض آخر، هو مزيد من العلم والحرية، أما هنا فقد تم استخدامها لتنميط وتأطير العقل حتى أصبحت النفس عبدة، ورأينا المرأة المثقفة ترد علينا بالتكفير لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لها بحقوق مماثلة لحقوق الذكور، مما يفصح عن استشراء الوباء تحت قشرة حداثة ظاهرية لم تمس الجوهر.

وإذا كان المفترض أن الدولة مؤسسة سياسية تعبر عن علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع، وأنها التعبير الرسمى عن المجتمع كله، فإن الدولة فى بلادنا لا تخضع لهذا التعريف ولاتعترف به وتعلم أنها لا تعبر عن مجتمعها، لذلك تمارس وجودها الفوقى واستمرارها بغسل العقول ونشر أيديولوجيا القبلية الطائفية العنصرية مع القمع بالطبع. المأساة أن تلك ليست مجرد أدوات فى يد الدولة، بل تحولت إلى خلايا تكوينية عضوية فى بنيتها، تتخلل كل مجالات التخطيط، والعمل والإدارة والتوجيه والإعداد والتنفيذ. حتى مثقفوها، ومعهم مثقفو الأحزاب يختزنون بدورهم أوبئة الكذب ويتنفسون فى هواء راكد قديم ضمن النسق المحدد الذى أجمع عليه الجميع فى تعريفه البسيط، والبديل يصبح هو الكفر الدينى والوطنى عند اصطدامه الحاد بخطوط الأمة الحمراء وثوابتها الواحدة المصمتة.

ورغم الوضوح الجهير للمساحة الهائلة التى تفصلنا عن العالم المتقدم، وأن الأنظمة العربية عاجزة بين الأمم لكنها قوية القمع والتنكيل مع مواطنيها، فإنها قط لم تلجأ للأدوات التى أثبتت نجاحها عالميا لتجاوز هذه المساحة، لأنها لا تعترف بشىء اسمه البحث العلمى، وتحتسب القضايا الاجتماعية أمورا بسيطة من التوافه الهينات التى لا تحتاج كثيرا من العبقرية أو عناء البحث أو تصنيف المشاكل وتبويب الحلول ورسم الخرائط الاجتماعية. لأن إعلامنا يؤكد دوما أن كل سلطة عربية هى سلطة ملهمة ليست بحاجة لباحثين، وعلى هذا الأساس تصدر قراراتها. مما يكشف أن المشروع الأوحد لهذه الأنظمة هو البقاء والاستمرار، مع

إيهام الناس بوجودهم فى سياستها وأنهم الأهم فى مشاريعها وأنهم شركاء معها، خاصة أنها المحافظ على ثوابتهم العزيزة. وهكذا لا يفرز المجتمع بل لا يملك قدرة فرز أى جديد من أصولى قديم متفق عليه بين الرعية والحاكمين، ويستمر المواطن خاضعا لاستمرارها كسلطة، وهو وضع لا شرعى بذات القياسى الأصولى، لأنه إذا كانت السلطة حسب هذا الفهم موجودة بشرعة طاعة الله والرسول وأولى الأمر، فإن هذه الثوابت تم ترتيبها بحيث تأخذ صفاتها من بعضها وتتبادلها، إضافة إلى تزوير عملية التبادل فتصبح شخوص الآن هى شخوص الزمان المقدس السالف، برؤية متجمدة عند لحظة الطاعة التاريخية الأولى، وتظل مشاركة المواطن طاعة لأمر مقدس تم تزويره، يتصور أنه مشارك بوعى، رغم أن الوعى الحقيقى ليس مجرد عملية إجرائية، فبإمكان أى إنسان أن يظن نفسه العريف الفهيم، فما بالك لو قيل له ذلك من سادته، ليقدم كل فروض الطاعة مقابل القرب من مناطق السلطان من أجل الحصول على منجزات ومكاسب رخيصة وبأساليب عطاء السيد للمولى بحل بعض المشاكل والمعاملات لنفسه أو لمن حوله لإثبات أنه شريك سلطة، وهى المشاكل الناشئة عن تكوين النظام برمته، والتى استفحلت واستشرت فى كل مناحى حياتنا بفوضى شاملة، هذا عن المواطن البسيط، أما المواطن الشريك الحقيقى، فهو عضو فى جهاز السلطة بالطبع.

وإعمالا لكل هذا فإن النتيجة ستكون ترديد ومضغ اللامعرفة مع انعدام وجود أى آليات لإنتاج المعلومة/ المعرفة. ومن ثم فقر معرفى وثقافى مدقع بالضرورة. لذلك أصبحت المعلومة بمعناها العلمى والمعرفى غريبة، ولكثرة ما استهلكنا من منجزات الآخر المعرفية، أصبحت المعلومة/ المعرفة هى ما ينتجه الغير المكروه. الذى نسطو عليه لاستخدامه فى غير أغراضه التى أنتج من أجلها، ثم نسطو عليه فكريا بالعادة القبلية لنؤكد أننا من أنتج هذه المعرفة لتحليلها شرعيا كى يمكن استخدام منتجها بنسبتها إلى ربنا الذى عرفها مسبقا فى المقدس. أما أن نعرف أو ننتج معرفة فليس هنا أى مشكلة، فما دام الآخر يفكر وينتج ونحن نستهلك على الجاهز فلماذا وجع الدماغ؟

ومع هذا الفقر المعرفى كان لابد أن تمارس السلطة شحا شديدا فى دعم أى بحث علمى أومعرفة، مما انتهى بمثقفيها الذين تختارهم لأداء هذا الدور الوظيفى إلى خطاب اتهامى إزاء أى جديد مخالف، ونصحى إرشادى دوما. وعندما يظهر مثقف يقدم معرفة جديدة. بمعناها العلمى فإنه على الفور يصبح آخر، عميلا معاديا كافرا وطنيا ودينيا.

ومجرد ظهوره يستحث آليات الخوف ودفع الخطر لأنه نافذة يتسرب منها الأعداء لشق الصف الوطنى أو إهانة المقدسات. لذلك يتم تجريم أى جديد ويصبح كل إبداع بدعه تستدعى المحاكمة السريعة وإصدار الحكم حتى قبل أن تتم محاكمته قضائيا، فى عملية إطلاق صفارات إنذار مسبقة ودمغه بعلامات واضحة منعا لأى تواصل بينه وبين مجتمعه، كالصليب القديم الذى كان يسم القبطى بالعظمة الزرقاء تمييزا له وتحقيرا. وهكذا تكون مؤسسات السلطة شديدة الاطمئنان رغم شدة ضعفها وهوانها بين الأمم، عملا بالشطر الشعرى العربى (أسد علىّ وفى الحروب نعامة) باستنادها إلى قناعات رجل الشارع الذى أصبح متوجسا من أى مخالف مبتدع إعمالا لخطه النظرى وسوره المانع. فيمد السلطة دوما بالاطمئنان لأنها تعلم أنه غير قادر على تخطى أسوار الكتراز، غير قادر على نقد خطابه النظرى أو حتى محاورته أو تحديث الممكن فيه. لذلك تشجع الدولة هذا الخط النظرى عبر وسائل إعلامها وتعليمها وتدعمه بدأب رغم أن الإيمان مسألة قلبية، وأنها بهذا المسلك تسىء لنفسها دوليا بدعمها دينا على دين بين مواطنيها، ولا تترك لكل دين فرصة ظهوره وبروزه بقدرته الذاتية، وتفسد المساواة بين رعيتها وتخلق كثيرا من الحساسيات والإشكاليات المزمنة، ثم تنوح بعد كل هذا على عدم وفاء أقباط المهجر، وما يزعمون على الإنتاج المتردى لتهاون المواطن فى الإنتاج، وتصعر خدها مقابل استجداء مليارى دولار أمريكى سنويا معونات لها شروطها، ثم تترك المؤمنين يحملون مثليها سنويا إلى بنوك السعودية المباركة كل عام.

٢ـ الخطاب الاتهامى فى قضية ابن خلدون نموذجا تطبيقيا:

لنقرأ معا نماذج عشوائية مما نشرته الصحف المصرية بشأن مركز ابن خلدون ومشاريعه وبشأن اعتقال سعد الدين إبراهيم، للمطابقة بين ما سلف إيراده وبين تلك النماذج.

فى ١٩٩٩/٥/٧ نشرت صحيفة (الشعب) الخبر التالى "أحال فضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوى، المقترح المشبوه للتربية الدينية الذى وضعه مركز ابن خلدون إلى د. محمد رجب البيومى عضو مجمع البحوث الإسلامية ليبدى رأيه الشرعى فى مدى صلاحيته للتدريس فى دولة دينها الرسمى هو الإسلام. وقد أكد التقرير أن المشروع يثير الفتنة الطائفية.. وأضاف واضع التقرير د. البيومى: "إنى أكاد أحس برائحة خبيثة يبعثها مركز ابن خلدون. يبث الوقيعة بين عنصرى الأمة لتشفى

صدور قوم آخرين". وبغض النظر عن الموقف العلمى السليم والنقدى الصحيح لمشروع التعليم والتسامح الخلدونى الذى يطيب لنا مناقشته ويحتاج إلى قول آخر، لكن فى مقام آخر غير مقامنا المحدد هنا، نقف مع ما قالته (الشعب) غير دهشين لمدى مطابقته النموذجية لما أوردناه فى العجالة النظرية.

الملاحظة الأولى عدم مراعاة الصحيفة للحياد المفترض فى عرض الخبر الصحفى، بنعتها للمشروع بدءا بالمشبوه، أنها الدمغة للتمييز والتحذير وإطلاق صفارات الإنذار.

أما الثانية فهى أن (الشعب) صحيفة معارضة للحكومة ومناهجها التعليمية، وطالما تحدثت كثيرا بهذا الشأن، وهى صحيفة لحزب معارض هو العمل، استولى عليه الإخوان المسلمون بنخرة وتسويسه من الداخل وهو المؤسس على مبادئ يسارية عمالية تحت سمع وبصر السلطة، ولم تتدخل مؤسسات السلطة القمعية بل سهلت لهم الاستيلاء الكامل على الحزب.

لكن الحزب وصحيفته وهما بسبيل منافسة السلطة على امتلاك أرواح الناس عبر الوسيلة المعتمدة تاريخيا فى بلادنا، الدين، دخلت الصحيفة صراعا علنيا مع مؤسسات الحكم لتثبت التزامها بصحيح الدين، واتهمتها جهارا بالفساد، فقط لتثبت للجماهير أن حزبها هو الأحق بدور الراعى الرسمى للإسلام، ومن ثم يكون حزبها هو الأحق بأمر سياسة الرعية، لذلك دخلت فى مزايدات طالت أعمدة النظام الحاكم إلى أن غامرت بالنشاط الحركى لتثوير الشارع بدءا بتثوير طلبة الأزهر تحديدا، بسبب رواية لكاتب سورى (وليمة لأعشاب البحر)، الأمر الذى انتهى بصدام مع أمن النظام سالت بسببه دماء بريئة، وهنا اختتم الراعى الرسمى الأقوى المباراة بإغلاق الصحيفة. لكن الغرض لكليهما كان واحدا، والوسائل لكليهما فاشية، تعتمد ذات الأسلحة الفاسدة بالإشاعة والتخوين المتبادل، والعقل الذى تم الصراع على امتلاكه كان على ذات الخط النظرى الواحد. وهنا الغرابة أو اللاغرابة، حيث شارك بعض أساتذة الأزهر فى عملية التثوير بتحريض الطلبة وتوزيع ألوف النسخ من مقال محمد عباس المطبوخ فى معمل غرائزى، بل وشاركت الوجوه الأزهرية فى مؤتمر الحزب للمبايعة على الموت. هذا علما أن الأزهر هو مؤسسة الدولة الرسمية منذ أقامه الاستعمار الفاطمى، ومن يومها ظل مؤسسة التبرير لكل الأنظمة على تباينات مظالمها، لأنه المالك المحترف والمقتدر للوسائل والأدوات التى تخاطب خط الجماهير النظرى، والضامن لتقاطع مطالب

الأنظمة المتغيرة مع هذا الخط، لذلك هو المؤسسة التى تمولها الدولة ببذخ قل نظيره، وتسمح له بالتمويل اللامحدود واللامعلن من خارج البلاد، ويتم تكريم رجاله فى كرنفالات فصلية، دون أن نعلم له إنتاجا حسب المفهوم من معنى المؤسسات الإنتاجية التى تستأهل كل هذا التمويل الكريم، ومن جانبها تمكنت مؤسسات السلطة من غرس رهاب الأزهر واليونيفورم المشيخى فى نفوس الناس حتى كاد يكون معبرا عن الإسلام أو هو الإسلام رغم أنه لا يوجد فى آية قرآنية واحدة أو حديث نبوى واحد شىء اسمه الأزهر أو رجال الأزهر!!

أما صحيفة الشعب التى كانت تتطهر دوما بإسلامها المتميز عن إسلام الدولة وأزهرها، وتقف بعنف ضد مؤسسات الدولة ودستورها، فإن ذلك لم يمنعها من الانتهازية الرخيصة فى النص السابق ذكره حيث رفعت المادة الصدر فى هذا الدستور التى يتكئ عليها جميع الفاشيست عند الحاجة "دين الدولة هو الإسلام". لأنه ظهر مخالف تحديثى للخط الواحد للدولة والحزب المعارض، لتتفق الصحيفة مع مؤسسة الدولة الدينية (الأزهر) وكلامه البيومى، على أن ابن خلدون يوقع الفتنة بين عنصرى الأمة. ورغم أن الأزهر نفسه بذاته وقوامه وعمله وأهدافه هو الطائفية العنصرية المجسدة فى مواده التى تنص على عدم دخوله لغير المسلمين، رغم أن النص الدستورى المستند إليه "دين الدولة هو الإسلام" يستبعد ملايين المواطنين غير المسلمين من المواطنة بصريح العبارة ودون مواربة ولا خجل، فإن كليهما وقف على ذات الخط النظرى ليعلن أن من يشق الصف الوطنى ويثير الفتن ويوقع بين عنصرى الأمة هو مركز ابن خلدون وهى ذات التهمة التى سبق ووجهها الطرفان لكاتب هذه السطور فى محاكمة مشهودة قبل ابن خلدون، فى تزوير فاضح كامل فصيح البنود وغير محتشم اللسان ولا عفه. أما الرائحة التى أحسها مركز البحوث الأزهرى فيبدو أنها تنبعث من تحته لأنها عبارته الدائمة فى مواجهة كل من لا يبدأ من مسلماته المشيخية كمرجعية أولى تامة الصدق، بغض النظر عن صحيح تلك المسلمات فى دين المسلمين، فهو يحمل اسم مركز البحوث ولم نعلم له بحثا واحدا حتى الآن من أجل قضايا المواطن أو المجتمع، فقط يستمد قوته ومشروعيته بإشاعة كذبة كبرى يدعى فيها لنفسه أن قراراته منحة سماوية ودستورية على التبادل والتساوى. بحسبانه مؤسسة من كبرى مؤسسات الدولة، وشيخه الأكبر يتم تعيينه بقرار سيادى من الدولة، ليقوم بتشغيل السماء ووحيها حسب المطلوب منهما من قبل الدولة وحاجاتها اللامستقرة، ليعطيها ديمومتها

ومشروعيتها. أما القوم الآخرون الذين يريد مركز ابن خلدون أن يشفى صدورهم بسعيه للفتة فهم أى آخر بإطلاق من غير المسلمين، حزب الشيطان الذى يتربص بنا الدوائر لا يكل ولا تفتر همته خاصة فى بلاد الغرب المغتاظ لما بأيدينا من أسلحة التقدم السرية المخفية تحت العمائم صيانة لها حتى يأتى الله بأمره. إن هؤلاء الآخرين ليس لديهم مركز يعلن أنه للبحوث ويعمل فقط لمصادرة الفكر وقمع الرأى والحريات، وليس فى بلادهم مركز مثله ذو سلطان مبين يستند فى ظاهره إلى مرجعية دينية وفى حقيقته هو الرأى الإنسانى أو الكهنوتى المتاجر الانتهازى بالدين. وليس عنده مراكز قوى تستمد قوتها من السماء ومن المعتقلات لتخوين مواطنيه وطنيا وتكفيرهم دينيا لأنهم أنشأوا فى بلادهم مؤسسات مدنية أو بالقول الأدق علمانية. تلك الصفة المكروهة فى بلادنا لأنها تساوى بالعدل بين البشر بغض النظر عن الجنس أو الملة أو العنصر، فيجتمع فى أمريكا وحدها كمثال وافدون من كل بقاع الأرض، منهم ما يزيد على خمسة ملايين نسمة من بلاد العرب، ويشكل هؤلاء الوافدون من الدنيا مئات العقائد والعناصر، لا مرجعية لهم جميعا سوى ذلك الوثن الأعظم الذى نكرهه بشدة: القانون المدنى. ولأن الطائفية والعنصرية لا تفرز إلا فاشية دموية، فإننا سنجد بأيدينا نماذج مثالية لهذا الفرز فى صحف تزعم التمايز والتغاير. نسوق منها الأمثلة التوالى:

صحيفة الأحرار مثلا لسان حزب معارض هادئ الطبع إزاء مؤسسات الحكم فتحت صدرها لأزهرى معلوم من أشد المعارضين صرامة وأعلاهم صوتا، ولا مفارقة إن شاهدته وجها لامعا فى تلفاز الدولة هو الشيخ يحيى إسماعيل حبلوش، الذى قال للأحرار فى /٩٩٦ ٦/١١ بشأن أحد باحثى ابن خلدون دون أن يطرف له جفن: "إن آراء هذا الرجل.. تتطلب إحالة أوراقه إلى فضيلة مفتى الديار المصرية فورا"، إنها خفة الظل السوداء القاتلة حيث يرى صاحب الفضيلة (!؟) وجوب شنق هذا الباحث لإسكات صوته، والحبلوش نفسه هو من أفتى بإهدار دم المفكر فرج فودة هو وجماعته المعروفة بجبهة علماء الأزهر، ويطلب الآن شنق باحث خلدونى بقرار مختوم بختم دار الإفتاء، ختم الدولة الرسمى. فهل تمت محاسبة هذا الرجل وعصابته قانونيا بعد أن وضعوا الرشاش بيد القاتل لذبح المفكر فودة؟ وماذا لو كان هذا الرجل فى دولة تحترم القانون وتقدس الإنتاج وتجل المفكرين؟ إن بقاء هذا الرجل وعصابته فى مناصبهم دون محاكمة عادلة يتقاضى راتبه ضرائب من جيوبنا دون أن ينتج سوى الكراهية والإرهاب والدم، لأنصع تصديق على ما قدمنا فى

العجالة النظرية، مع تساؤل ساذج: إذا كان هؤلاء هم العلماء فى مفاهيمنا فكيف نصنف روسو وإديسون ونيوتن ودور كهايم وأينشتين؟

لنترك هذا المكفراتى لنذهب نطالع الشيخ الطيع اللطيف السائر دوما فى ركاب السلطان، الذى أعطاه مشروعية التسلطن زمن الاشتراكية والحرب المقدسة، ثم أعطاه إياها زمن اقتصاد السوق والسلام، وترقى فى المناصب فى المرتين، أزهرى نموذجى يضع بصمته حسبما يشار إليه بأدب جم، لكنه هذه المرة يتفق وزميله العصبى المعترض دوما، صورة كربونية، يسير على دربه بالنعل حذو النعل، هو الدكتور فؤاد مخيمر الذى قال **لصحيفة عقيدتى فى ٢٠٠٠/٧/١١** وهى من الصحف القومية، الاسم الحركى للصحف الحكومية: "وقد حدد الإسلام جزاء المفسدين أمثال زبانية ابن خلدون بقوله: إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويعيثون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف". وهكذا كان الرجل واضح التحديد، فباحثو بن خلدون زبانية، وهم بالتحديد من قصدتهم الآيات. والمطلوب تقطيع أوصالهم أحياء. أما صحيفة الأسبوع وهى من الصحف القومية ذات الخط الناصرى، فقد كتبت بشأن سعد الدين إبراهيم فى ٢٠٠٠/٧/٣: "وإذا كانت الوقائع كثيرة ومتعددة فإنها تحوى حجما من الفضائح توجب شنق هذا الرجل فى ميدان عام". كل هذه المشانق وكل هذا الدم، والأرض المفروشة بالسعادة والحبور والسرور، بالأيدى المنزوعة والأرجل المقطوعة، تم إصدارها قبل أن يتم توجيه أى اتهامات رسمية للدكتور سعد أو محاكمة قانونية، كل ما حدث أن الدولة مارست فاشيتها باعتقاله وفق قانون الطوارئ، ودون إصدار لائحة اتهام، وأعطت الضوء الأخضر لمختلف الفاشيات لتحاكم وتشوه وتذبح قبل المحاكمة الرسمية وقبل صدور حكم القضاء بالإدانة أو البراءة. وفى هذا المناخ لا يأخذنا العجب أبدا عندما نجد عضو حزب الحكومة وعضو المجلس التشريعى الموقر محمود الفران، المفترض أنه ممن يصادقون على القوانين، ويعلمون أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، حين يعلن لصحيفة عقيدتى ٢٠٠٠/٧/١١ عن سعادته الغامرة بالقبض على سعد الدين، تلك السعادة التى بناها على حكمه الخاص بعد حملة التشويه بإدانة سعد بالخيانة العظمى، حيث قال دون تردد أو ترو: **"أنا كنت شخصيا سعيدا جدا عندما علمت بخبر القبض على صاحب هذا الوكر المشبوه الذى حاول بيع وطنه للأعداء".**

ومن الأحزاب اللطيفة المستأنسة إلى الأحزاب الزاعقة الفلوت نقلب صفحات **العربى الناصرى** نستمع إلى تحليل رجل قانون وذى دراية

هو اللواء صلاح سليم حيث يشرح لنا فى عدد ٢٠٠٠/٧/٩ معنى المعلومة ومعنى حرية تداول المعلومة فى أزمة ابن خلدون بقوله السديد: "إن المجتمع المصرى معرض للخطر اقتصاديا ومخترق إعلاميا ولابد أن يباشر الأمن القومى نشاطه الذى نص عليه القانون، وأن تنتظم اجتماعاته كى يسيطر على عملية جمع المعلومات التى تقوم بها جهات أجنبية لا تحترم إلا مصالحها" ثم تنبه الصحيفة إلى "الدور المشبوه الذى لعبه سعد الدين إبراهيم فى إذكاء نار الفتنة الطائفية. وفى تقديرى أن ما حدث قد أنهى الرجل، ليس بتوجيه التهم وتقديمه إلى المحاكمة، لأنه فى تقديرى أن أى محام من المرصوصين على كراسى المقاهى يستطيع أن يسقط التهم الساذجة الموجهة إليه".

هكذا كل شىء واضحا أو بالأحرى فاضحا، وأنهم جميعا فى سلة واحدة على خط نظرى واحد فى قبيلة واحدة، فالصحيفة تعلم أن كل التهم الموجهة إلى الدكتور سعد وابن خلدون عند اعتقاله ساقطة سلفا لشدة سذاجتها، لكنها قط لم تتطرق لحماة أمن الوطن الذين يسكنون الفيللات ويقضون الصيف فى الشاليهات والمارينات (جمع مارينا دام عزكم) ويمارسون القمع حسب النزوات، كلها بضرائب جيوبنا ومرتبات من عرقنا. لم يتطرق إلى مناهج تفكيرهم وهم من قام بإعداد الاتهامات التى وصفتها بالسذاجة. السافر فى الأمر هنا أن السيد اللواء يزكى هذه الاتهامات الساذجة ويصدر الحكم على المتهم قبل المحاكمة، لأن الأهم ليس تأكيد التهم وإدانته قضائيا، الأهم أن عملية الاغتيال الجماهيرى قد تمت، ألا ترون الصحيفة تقول: (إن ماحدث قد أنهى الرجل) وهو غاية المراد من رب العباد. لقد تمت عملية التشويه والتلويث التى لابد أن تلحق الأفكار التى نادى بها سعد الدين ورددها، من أجل استتباب الأمن فى مجتمع الأمان.

لكن ماذا عن أمن وطننا القومى العزيز الذى يتعرض للخطر فى إعلان اللواء الفهيم العريف؟ هنا تكشف مجلة المصور الحكومية بدورها فى ٢٠٠٠/٧/٢٨ فى مانشيت كبير ما صرح به مصدر أمنى رفيع" ١٥ مليون دولار لاختراق الأمن القومى"، فى إيعاز مبطن أن هذا المبلغ دخل جيب سعد الدين ليخترق به أمننا القومى، وهو الجانب المتروك للمحكمة للفصل فيه، لكن ما يشغلنا هو مأساة العقلية الأمنية التى صرحت بالخبر المهول وفيه هذا الأمر المرعب، والتى كشفت كم هو هزيل أمن هذا الوطن وكم هو ضعيف حتى يمكن لـ١٥ مليون دولار أن تخترقه وتنال منه.. يا بلاش يا وطن!!

يبقى حزب الوفد المفترض حسب إعلانه أنه امتداد الزمن

الليبرالى قبل يونيو ١٩٥٢، لذلك لا تفوت صحيفته الفرصة لتثبت أنها على ذات الخط السائد، وأنها مع العربى الناصرى والشعب الإسلامى والمصور الحكومى فى قفة واحدة، فتقول فى ٢٠٠٠/٧/٨ موضحة إمكاناتها المعرفية فى عصر المعلومات "ورغم عنف الحملة التى شنتها الصحافة المصرية مبكرا على الأبحاث الأجنبية منذ عام ١٩٨٣ إلا أن كتائب البحث العلمى لم تتوقف عن النهب المعلوماتى".. بالله عليكم ماذا تعنى بالنهب المعلوماتى؟ وهل المعلومة الموجودة بالضرورة تنهب أم أنها مرة أخرى عقلية القبيلة النهابة؟

هكذا تصبح حركة المعلومة وحرية البحث العلمى فى عصر ثورة الاتصالات جريمة، بينما ثورة المعلومات التى أدت إلى سيولة وحرية انتقالها وعدم احتكارها كانت هى الناتج الضرورى لتطور مجتمع الحريات الأرقى الذى لم يعد يسمح بإخفاء الأسرار والتحفظ عليها إلا فى حدود شديدة الضيق، وهى الحدود التى تذوب وفى طريقها إلى زوال كما فى مسألة الجينوم البشرى مثلا. وهذا النادر جدا يعرفون فى بلادهم كيف يحافظون عليه، ولا يخشون عليه ولا على أمنهم القومى من مراكز بحثية صغيرة، بل إن المؤسسات والشركات والدولة فى بلد كأمريكا مثلا تقوم بتمويل مؤسسات البحث العلمى الأهلى فى بلادها بمبلغ ١٣٥ مليار دولار سنويا (انظر رضا هلال الأهرام ٢٠٠٠/٧/١٧) ولا يخشون تلك المراكز على أمنهم القومى حتى إن لديهم برامج سياحية تثقيفية TOURS لزيارة البنتاجون وناسا والمكتب البيضاوى بالبيت الأبيض. ففى المجتمعات الحرة مسموح لأى مواطن بالحركة الواسعة وتكون إمكانات الضرر المحتملة عالية، ومع ذلك لا يقع الضرر لأن "السيستم" الحضارى والقانونى يضبط كل الأنغام المتحررة المتمايزة فلاتحدث أضرار تقاس بما نتوقعه من تخريب لأمننا القومى مقابل ١٥ مليون دولار! بينما لو حاولنا هذا التحرك داخل هامشنا الضيق فإن ذلك يضايق الخطوط الحمراء لا المحبوسين داخلها، ومن ثم يهدد الأمن القومى. النتيجة أن المعلومة بيد الأمم سبيل وعى وتقدم بينما هى فى بلادنا مازالت امرا يخص الأمن ولابد أن نأخذ به تصريحا، ويمتنع هذا التصريح دون إبداء أسباب، وهو ما حدث مع شخصى الضعيف عندما قررت أن أطبع كتبى بنفسى بعيدا عن الناشرين الذين يخلصون لمنطق القبيلة بالخطف والسلب، ورفض الأمن منحى هذا الترخيص. ولكن بعد موافقة السجل المدنى المبدئية وكذلك الغرفة التجارية، الأمر الذى شجعنى على بيع ما أملك لإنشاء دارى الصغيرة، وبعدما تأكدوا أنى لم أعد أملك سوى غرفتين للنشر

منعونى التصريح من باب خراب البيوت وقطع الأرزاق والحصار والتركيع.

المعلومة بيد الأمم معرفة ووعى وتقدم وفى بلادنا مازالت أمنية، يتم بسببها الحصار والقمع والاعتقال والتجريس والسجن كما حدث مع سعد الدين لأنها تتسرب مع بحوثه إلى الخارج رغم أن هذا الخارج يعلم بموافقة الدولة على كل شىء عنا، لأنها تفتح كل أبوابها وملفاتها لتقديم القروض والمعونات وفق خرائط وجداول اجتماعية واقتصادية ودراسات لكل كبيرة وصغيرة من شئوننا ووفق حاجات لنا تم درسها عندهم قبل عندنا حتى جيشنا وتسليحه وتدريبه وكل ما يتعلق به معلوم لديهم فى مشاركات ميدانية مدروسة بالتمام والكمال.

إن المعلومة المقصودة إذن بالخطورة على الأمن القومى تلك التى إذا تسربت إلى الخارج أساءت إلى النظام الذى يتجمل أمام العالم بتوقيعه مواثيق دولية لا ينفذ منها فى الداخل شيىء. أما فى الداخل فلا معلومة ولا معرفة.. إذن فالأمن مستتب. تلك الفلسفة التى اعتنقناها منذ الزمن الخليفى وحرمنا الناس المعرفة حتى المعرفة بالأعداء، ووصل الأمر بأهل الحكم أنهم حرموها على أنفسهم إمعانا فى الإخلاص للمبدأ فجهلوا كل أمر عن العدو حتى جاءهم على حدود الدلتا الشرقية ١٩٦٧ ودمروا بنية الوطن التحتية وأزهقوا أرواح مئات الألوف من أبناء الوطن الأبرياء فى صراع كبارهم الأماثل على السلطة فيما صرح به أكثر من مصدر من بينهم، كان أوضحها حديث حسين الشافعى إلى قناة الجزيرة فى شهادته الفضيحة على العصر، وجلبوا العار لتاريخهم وفلسفتهم. ورغم كل هذه النتائج المخجلة مازلنا عند المبدأ نرفع أعلامه ونحرسه بسيوف الأمن منعا لأى معلومة أو أى معرفة، لأى وعى، حتى يستتب الأمن. هذا رغم أن المعلومة موجودة بالضرورة، خاصة فى هذا الزمن. والوعى بها حادث حادث، ووضعها فى إطار معرفى يعيه سيكون سيكون.

٣ـ ألغام الفتنة:

ما دمنا فى مقام مناقشة طروحات الخطاب الاتهامى والتعرف على منطقه، نقف مع مؤرخ مصرى مسيحى مستنير، هو أحد أعلام الفكر المحترم فى مصر الدكتور يونان لبيب رزق، لكن أنظره معى وهو يدفع الجزية حين يقول للعربى بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١: "لكن إذا كانت هناك مشاكل، فذلك لا يعنى أن تكون الحلول واردة من الخارج".. إنها عبارة لا تصدر عن مثله إلا لدرء الأذى ودفع الجزية بالوقوف تحت الراية الرسمية منافحا. لأنه لا شك وهو أستاذ تاريخ حديث متمرس، يعلم جيدا اننا لم

نملك بأيدينا أية حلول من الداخل بسبب مناهجنا التليدة. فحركة النهضة التى بدأها محمد على تمت باستقدامه خبراء أجانب وإرسال الوفود لطلب العلم والمعرفة فى بلاد الغرب، ولم ينزعج أهل الغرب لذلك ولم يحتسبوه نهبا معلوماتيا. ومفكرو عصر النهضة العرب أنتجوا معارفهم بالتماس مع المعارف فى الغرب المتقدم والتفاعل معها. وخرج الإنجليز من مصر برعاية أمريكية، حيث تم توقيع اتفاقية الجلاء فى بيت السفير الأمريكى (كافرى بالقاهرة) عام ١٩٥٤ . وعندما كان عبدالناصر يعلن فى الأزهر أنه قد كتب علينا القتال ولم يكتب علينا الانهزام كانت الهزيمة قد وقعت بالفعل قبل هذا الإعلان، وكانت إسرائيل قد احتلت كل شبر فى سيناء، ولم تنته معركة ١٩٥٦ بسبب القتال الذى كتب علينا (رغم البطولات العظيمة لشعبنا المصرى آنذاك)، بل بتدخل روسى أمريكى. وكان تسليحنا أجنبيا، وبناء السد العالى بتمويل وخبرة علمية أجنبية، وكانت مبادرة روجرز أجنبية، ومن ١٩٧٣ حتى الآن وكل الحلول المتعلقة بأمننا القومى تأتى فى الولايات المتحدة الأمريكية.. إنه الفرق بين المعرفة واللامعرفة، بين القوة والضعف.

ولا شك أن الدكتور يونان بماله من خزائن معلوماتية يعلم أن المعلومة ليس لها داخل ولا خارج ولا وطن لها، وأننا أصبحنا اليوم نحصل على ما نريد من معلومات ونحن جلوس فى بيوتنا، وأن مجتمع الشفافية فى بلاد الحريات هو ما جعلنا فى بلادنا نعلم ما يحدث لرئيس أكبر دولة فى العالم علنا (محاكمة كلينتون وقبلها ووترجيت وغيرهما كثير). أما إذا كانت معلوماتنا بهذه الخطورة العالمية التى نحتاج إلى حفظها وإخفائها فى خائف محنطة، فهو الأمر الذى يفسر ما آلت إليه أحوالنا بين الأمم.

وفى سياق الخطاب الاتهامى، يطل علينا رجل آخر هو من المستنيرين المنفتحين وذوى الرصيد العلمى، لكن ليهاجم مركز ابن خلدون وباحثيه، ويقف إلى جانب جوقة التكفير الوطنى، بعبارة تشككنا فى مساحة صدق مفكرينا المستنيرين، مع كل احترامنا له هو الدكتور نور فرحات، إذ يقول: "تبنى بعض المثقفين للخطاب الأجنبى يمكن أن يؤدى إلى إشعال الفتنة الطائفية فى مصر/ انظر الأهرام العربى بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٨"، أو هذا ما نسبته إليه الصحيفة. ومسألة الفتنة الطائفية تلك ستأتى فى موقعها من هذه الدراسة، لكن ما يحير الفهم هو هلا يعلم سيادة الدكتور أن الخطاب الأجنبى المكروه من العامة، هو الذى يفهم منه الخاصة من أمثال سيادته أنه خطاب ديكارت ونيوتن وكانط وفرويد وهيجل وفيبر وماركس.. الخ؟!.

على ذات الخط يصب الدكتور حمدى عبدالعظيم مدير مركز

البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية جام غضبه على المؤسسات الأجنبية الداعمة للمراكز البحثية فى دول العالم الثالث بقوله: "تحاول هذه المؤسسات إشراك الشركات المصرية فى برامجها التدريبية والبحثية بمقابل مالى ضخم، وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات التى لو أرادها أحد الباحثين أو الصحفيين المصريين ما استطاع إليها سبيلا" (انظر العربى فى ٢٠٠٠/٧/١).

الرجل المؤسسى الكبير فى واحدة من مؤسسات الدولة الأكاديمية البحثية يعترف - من حيث أراد أن يدين - أن دولته تحجب عنه المعلومات بعد أن عينته لهذا العمل مديرا لمركز معلوماتى كبير، وبصرف النظر عما يعانيه أمثالنا من الباحثين المستقلين الغلابة للحصول على المعلومة، فإن هذا الكبير تكمن معاناته فى وضعه الوظيفى وحلمه البحثى، ويعترف بتقاعسه عن العمل والإنتاج فى مؤسسة تصبح بلا معنى وهدرا لمال الوطن فى اللاشىء، لأنه إما أن يحتفظ بمركزه المرموق، وإما أن يجازف بطلب المعلومة. ولم يسأل الرجل نفسه: إذا كانت هناك معوقات تضعها الدولة أمام الباحث المصرى للحصول على المعلومة، فهل يكون ذلك ذنب المؤسسات الأجنبية التى تحصل عليها من مؤسساتنا دونه؟ وهل هى من يستحق غضبه؟ ولابد هنا أن يبرز السؤال: لماذا الحرص على إخفاء ما يخصنا من معلومات عن الغير؟ وكيف تتم لعبة الإخفاء؟

هنا نستأنس بأكثر من مرشد لنعرف السر العظيم الذى نحرص على إخفائه عن العالم وعن باحثينا، لنسمع الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير "الأهرام" يردد "إن حرية توفير المعلومة الدقيقة وحرية تداولها، لا ينبغى أن تمس الأمن الداخلى لأى دولة تحت أى مبرر"، و "أن حرية البحث العلمى مكفولة شرط ألا يمس ذلك الأمن القومى المصرى".

لابأس من التكرار حتى نتأكد من حكمة الإخفاء وخطورة المعلومات التى لو فشت أضرت بأمننا القومى، فتتفق صحف المعارضة مع صحف الحكومة لتسمى العربى الناصرى فى ٢٠٠٠/٧/٩ تلك المعلومات بالألغام فى مانشيت (ألغام البحث العلمى فى مصر)، وهو ما كررته المجلة القومية روز اليوسف فى ١٩٩٩/٣/١٣ تحت مانشيت (الألغام المؤجلة)!!

الأمر هنا يصيب الفهم بحيرة شديدة، فهل ما نخفيه من معلومات فى شكل ألغام هو أسرار كشوف عسكرية غير مسبوقة سنستخدمها فى المكان المناسب والوقت الذى نحدده ضد من يعادينا، أم أنها معلومات أجنبية تم دفنها فى بلاد فى غفلة منا لتفجيرها فى وجوهنا وقت اللزوم؟ وإذا كانت ضدنا ونعرف أمرها فلماذا نخفيها بدلا من تعريتها ونزع

فتيلها؟ الأمر هنا فى غاية الالتباس والاضطراب والاستعصاء على الفهم.

أنظر معى ذات التعبير المرتعب فى تعليق كاتب من لون آخر هو الكاتب الإسلامى الأستاذ فهمى هويدى على مؤتمر الأقليات الذى عقده ابن خلدون، وذلك فى ٦ مايو ١٩٩٤ حيث قال بصحيفة الوطن العربى "لست مطمئنا لأهداف هذا المؤتمر، وأظن المؤتمر قد جمع ألغام الأمة العربية كلها وأراد أن يعبث بها".

وتتتالى التساؤلات تقفو بعضها بعضا بعد أن علمنا أن تلك الألغام ستنفجر فى وجوهنا.. فمن زرعها؟ الأجانب الذين يحيكون لنا المؤمرات ليل نهار دون كلل ولا ملل، أم نحن الزارعون؟

الكارثة أن حديث الألغام هذا كان عن وضع أقليات البلدان العربية، خاصة وضع أقباط مصر الذى استشاط لوضعه على بنود المؤتمر كل السدنة والكتبة، ومجيئه فى وقت متأزم بعد أن رفع الأقباط مطالبهم مرة تلو أخرى لأولى الأمر منا دون جدوى حتى أصابهم القنوط. فنزحوا عن الوطن فى هروب جماعى وهم زهرة شبابه المنتج، أعطيناهم لبلاد الغرب المكروه لدينا بشدة بلا ثمن، ليعلو هناك صوتهم بمطالب الأقباط، وليشكلوا للدبلوماسية المصرية فى بلاد الحريات أرقا مزمنا. بينما فضلنا من جانبنا طوال الوقت دفنها وتغطيتها رغم تسميتهم لها الألغام، وهو الأمر الذى بدت بوادره عندما وصل الصوت القبطى إلى المحافل الدولية، مما دفع بالباحثين المستقلين إلى محاولة المساهمة فى تفهم الأزمة ووضع البحوث بشأنها بغرض حلها ونزع فتيل ألغامها. فقام العناتر يتهمونهم بالعبث بالألغام التى لم يزرعوها، ولازرعها الغرب المكروه، إنما كانت وراءها طائفيتنا وعنصريتنا وفاشيتنا.. كنا نحن الزارعين.

فهناك إذن ألغام حقيقية لا مجازا، لكن أى محاولة لتعريتها هى خيانة للوطن وشق للصف الوطنى ونشر للفتنة الطائفية وإضرار بالأمن القومى (؟!).. رغم أن الدنيا قد أصبحت غير الدنيا، وأصبح هناك أكثر من مليونى قبطى يتحدثون خارج البلاد بلا تحريمات ولا حرج، ونحن نصر على عدم الحراك خارج زمن الخيمة والقبيلة والبعير، ولا نفعل شيئا مطلقا لتطهير أرضنا من الألغام بل نستمر فى زرع المزيد.

لماذا؟... لماذا يا خلق؟!!

الإجابة البسيطة الواضحة لكنها المؤلمة حقا تكمن فى مواد الدستور الأولى الطائفية تماما العنصرية بالكامل، حيث للدولة دين هو الإسلام، وحيث الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، فماذا ستفعل دولة تعلن أنها دولة إسلامية بهذه المواد؟ وبعد أن نفت من دستورها

مواطنين لا يدينون بالإسلام، بل نفتهم من المواطنة؟ ماذا ستقول لجماهيرنا المؤمنة الطائفية صاحبة الدين الرسمى بعد أن زرعت فيهم الطائفية والعنصرية زرعا نما وترعرع عبر وسائل إعلامها وتعليمها وأزهرها الميمون صباح مساء وغدوا وعشيا؟ وبعد أن ظلت تبكى عدالة الإنسانية المهدورة فى أفغانستان ثم فى البوسنة والهرسك بانتماء إسلامى شق المواطنة المصرية شقا، حيث انتمى المصرى المسلم لطوائف خارج وطنه، ووضع الإثم كله على رأس الطائفة المتاحة أمامه من بين بنى وطنه ليدفعوا ثمن ما يحدث فى بلاد الأفغان وبلاد تركب الأفيال، وهو منطق يعنى بوضوح أن غير المسلم فى وطنه قد أصبح رهينة لأنه ينتمى إلى طائفة معادية.

هل يمكن أن نصدق أن فى العالم اليوم دولا (عدانا بالطبع) تفكر هكذا؟ وتبنى سياستها داخليا وخارجيا على أسس كتلك؟

المهم أن الرد الدائم على مطالب الأقباط هو الكذب والإنكار الذى ما عاد يمر فى زمن سيولة المعلومات، بزعم يردده الجميع طوال الوقت: أن المصريين مسلمين ومسيحيين كانوا وما زالوا سبيكة واحدة، فماذا عن تلك السبيكة؟!

٤ـ السبيكة الوطنية:

إثباتا لوجود السبيكة المسبوكة يستشهد المسبكاتية بالأقباط أنفسهم فى أمثلة تاريخية نادرة المثال فى الوطنية، فتعيد صحيفة الشعب ٩٤/٥/١٨ المتأسلمة تذكير المصريين، أو بالأحرى تذكير الأقباط المحتجين بعبارة مكرم عبيد الشهيرة عندما قال زمن الاحتلال الإنجليزى "إننى مسلم وطنا قبطى دينا"؟! وبصرخة القمص سرجيوس فى ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال: "إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم فى مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول: ليمت الأقباط وليحيى المسلمون أحرارا".

ومن نماذج أقباط اليوم نقرأ رد بعضهم على ما سمى فتنة أقباط المهجر من قبيل "نحن مصريون إلى آخر الزمان، لا حب ولا انتماء لغير مصر".. وكلام شبيه لكثير من الوجوه القبطية الرسمية يدلك الغرائز، ومنه قول البعض فى الأهرام الحكومية "فنحن لا ننتمى إلى الدولار الأمريكى ولا إلى الحضارة الغربية".. لا بأس أيضا رغم المغالطة بكلام إنشائى، فالعالم اليوم نظام إن شئنا الانخراط فيه فلابد أن ننتمى بكل طوائفنا، ولابد أن نصبح دولة منتجة يترجم إنتاجها ويسلع ويصنف ويقيم ويوضع بسعر عملة موحدة، هى بورصة الأوراق المالية العالمية. كذلك حتى لو لم نشأ. وتبقى المجاملات الإنشائية بعيدة عن الموضوع.

ويتم الانطلاق من مقولات الأقباط الذين رفضوا وصفهم بالأقلية لأنهم مواطنون أصلا (لكنهم أقلية حقوقية)، لتخوين دعاة المجتمع المدنى ووصمهم بشق الصف الوطنى وزرع الشقاق بين عنصرى الأمة، بمثل تلك الشهادات القبطية الإنشائية الهلامية الزئبقية..

وهنا يتقاطع موضوعنا مع قضية سعد الدين مرة أخرى، عندما نقرأ فى صحيفة الجمهورية الحكومية فى ٢٠٠٠/٧/٣: "روى مصدر أمنى للجمهورية قصة تورط سعد الدين إبراهيم فى علاقات مشبوهة ببعض الدول الأجنبية، وكيفية القبض عليه، فقال: إن تحريات أمن الدولة وبعض الأجهزة الرقابية أكدت أن رئيس المركز المقيم بالمعادى يحصل على أموال طائلة من جهات أجنبية فى مقابل إمدادها بمعلومات مشبوهة عن اضطهاد الأقباط فى مصر".

لنستمع إذن، مادامت الشهادات مطلوبة حول السبيكة، إلى أقباط يقولون قولا آخر، ونحكم أى القولين يدفع الجزية حديثا خطابيا فى الهواء الطلق للحفاظ على مكاسب أو مناصب أو رضا رسمى، ومن يعلن سخطه الكامل بحقائق نرجو من أصحاب نظرية السبيكة أن يقدموا وثائق جحدها وإنكارها ليستبين لنا الخيط الأسود من الخيط الأبيض. وإبان ذلك نتأسى بذكرياتنا عن مكرم عبيد والقمص سرجيوس وموقف الأقباط التاريخى مع إخوانهم المسلمين ضد الاستعمار، وكيف تم رد الجميل لهم بعد طرد الاستعمار واستيلاء الخفر المحلى فى يوليو ١٩٥٢ على حكم البلاد.. وحتى الآن.

يقول نبيل عزيز عبدالملك: "بينما بدأت الدولة عهد عبدالناصر فى التوسع فيما يعرف بالتعليم الأزهرى بدءا من المراحل الأولى للتعليم وحتى الجامعة من خلال مؤسسات تعليمية مقصورة على المسلمين، استولت على كل المدارس القبطية التى كانت تضم تلاميذ من المسلمين والمسيحيين. كما بدأت زيادة تدعيم المؤسسات الدينية الإسلامية، فأقامت مجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والإدارة العامة للدعوة الإسلامية.. هذا إضافة إلى إنشاء المكتبات الإسلامية بطول البلاد وعرضها، وفى مراكز الشباب والنقابات، كما أنشأت محطة إذاعة دينية إسلامية، وكل ذلك بدعم مالى ضخم، فى الوقت الذى لم تقم فيه الدولة المعاهد الدينية أو الثقافية القبطية على الإطلاق.. وبعد أن أممت الدولة كل المدارس القبطية ومدارس الإرساليات فى أواخر الخمسينيات، أضافت إلى مادة اللغة العربية المقررة على جميع الطلبة بصرف النظر عن انتمائهم الدينى وفى كل مراحل التعليم، كمية كبيرة من

النصوص القرآنية، بها العديد مما يتعارض مع عقائد المسيحيين ويسىء إليهم. بل فرضت على التلاميذ المسيحيين حفظ القرآن كنصوص لغة عربية.

وفى الثمانينيات والتسعينيات تطورت الأمور إلى ما هو أخطر. وذلك بسماح الدولة بإقامة مدارس خاصة مقصورة على الأطفال المسلمين، وفيها يلقنون الأطفال ما يحض على كراهية غير المسلمين، واللافت للنظر أن إيراد هذه المدارس معفى من الضرائب.

أما فى مجال الإعلام المرئى والمسموع.. فيتمتع المسلمون بساعات البث الدينى والثقافى الدينى يوميا.. ولم يعط الأقباط إلا نصف ساعة لإذاعة جزء من قداس الأحد، وحوالى ساعة لإذاعة جزء من عيد القيامة وأخرى لإذاعة عيد الميلاد السنوى. ونلاحظ نفس التمييز فيما يتعلق بالإعلام المقروء، فبينما لاتوفر الصحافة القومية أية مساحة عن الديانة المسيحية أو الثقافة القبطية إلا فى العيدين المشار إليهما.. تخصص الصحف والمجلات شبه الرسمية الصفحات الأسبوعية للثقافة الإسلامية.

وعلى مستوى الجامعة بينما وجد قسمان للآثار أحدهما مصرى قديم والآخر إسلامى، لم تنشئ الدولة قسما للآثار القبطية، هذا على الرغم من أن الفترة القبطية تمتد لأكثر من ألف ومائتى عام (من القرن الثانى قبل الميلاد إلى القرن العاشر الميلادى). فى الوقت الذى تهتم فيه معظم جامعات العالم بالثقافة القبطية وحضارتها. وكان المؤتمر الدولى للدراسات القبطية ومقره بروما قد طالب الدولة على مدى العشرين سنة الماضية بإنشاء مثل هذا القسم، كما طالب الأقباط بإنشائه لكن دون جدوى.. وقد شهدت السنوات العشرون الماضية على وجه الخصوص سيلا عارما من الكتب والمجلات الصادرة عن الأزهر.. وكلها تهاجم العقيدة المسيحية، ليس فقط بأسلوب بعيد عن أمانة البحث بل وبعيدا أيضا عن أدب الكتابة.. كما دأبت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمملوكة للدولة على السير فى نفس الخط.. لتصل الإباحة والاستباحة إلى نشر أحاديث صريحة مسجلة على أشرطة فيديو يطالب فيها قائلوها جموع المسلمين بعدم التعامل مع المواطنين الأقباط ولا مجرد تحيتهم".

هذه شهادة باحث تفرش لنا الأرضية الواضحة للاحتجاج القبطى، ومن نماذجها شهادة مريت بطرس غالى فى مذكراته التى رفعها للدولة فى ١٩٧٩ يقول فيه: "فضيحة منكرة واعتداء على النظام العام أن يعتنق مسلم واحد الديانة المسيحية، وجائز ومقبول ومستحب أن يعتنق الإسلام مئات من الأقباط فتقدم لهم التسهيلات والعلاوات والهدايا وتقام لهم حفلات الزفاف

والأفراح فى الشوارع.. ومن يعتنق المسيحية طواعية من المسلمين يتعرض للسجن والتعذيب والتطليق من زوجته وفقدان حضانة أولاده.. هذه أمثلة لانتهاكات حرية العقيدة وهى حرية من المفروض أنها مصونة حسب نص الدستور المصرى، ومع ذلك تلغيها المادة ٩٨ف من قانون العقوبات فى حال تغيير المسلم دينه بادعاء أن هذا التغيير يعتبر تحقيرا للأديان، كما أنه ينطوى على تهديد للوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى".

مثال آخر نموذجه الباحث المسيحى سامح فوزى الذى لاحظ ما جاء فى هامش مجلة الوعى الإسلامى فى العدد ١٧٤ الصادر فى ابريل ١٩٧٩ ص ١٠٨، ١٠٩ فى فتوى مرعبة حقا وكريهة ومنفرة وبشعة تقول نصا "إن المسيحى الذى يقتل فى الحرب إلى جوار المسلمين ليس له من آخرته شىء من الإيمان بالله ورسوله.. والمسيحيون.. أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، لأنهم آثروا الكفر على الإيمان وتركوا الحق واتبعوا الباطل فكيف يتشرفون بالشهادة".

كما رصد الفتوى المنشورة فى عدد روز اليوسف الصادر /٤/١٩٩٣ ٥ بعدم جواز تهنئة المسلم للمسيحى بعيد القيامة لأن فى ذلك اعترافا بقيامة المسيح، وعدم جواز مشاركتهم أفراحهم ومآتمهم لأنها تجرى داخل الكنيسة.

ولاحظ الصحفى المسيحى سليمان شفيق أمورا أخرى منها "اختصار فترة التجنيد فى القوات المسلحة إلى ستة أشهر لمن حفظ القرآن الكريم.. ولا تختصر نفس المدة للمسيحى الذى يحفظ الإنجيل.. والميزانية السنوية للأزهر والدعوة الإسلامية بشكل قانونى من المال العام الذى يساهم فيه الأقباط دون أن ينالوا نصيبا، مع عدم قبول جامعة الأزهر للطلاب المسيحيين وعدم السماح للمسيحيين بإقامة جامعة مثيلة.. وفى قضايا الأحوال الشخصية أى نزاع ينشأ بين زوجين مسيحيين بسبب اعتناق أى من الطرفين للإسلام بعد الزواج تطبق معه أحكام القانون الإسلامى".

ثم يحيطنا الباحث المسيحى محب زكى علما أنه قد "أصبح عرفا لا استثناء فيه الامتناع الكلى عن تعيين الأقباط فى بعض الإدارات الحساسة مثل المخابرات العامة ورئاسة الجمهورية حيث ينظر لهم على أنهم خطر على الأمن القومى.. واختيار وزيرين من الأقباط من باب المحافظة على الشكل لتولى وزارتين هامشيتين، ومن بين حوالى ٦٠٠ وكيل وزارة فإن عدد الأقباط منهم لا يزيد على ١٥ كما يوجد عشرة أقباط بين رؤساء الشركات المملوكة للدولة والتى يزيد عددها على ٣٦٠٠ شركة. ويوجد

سفير لمصر معين فى دولة لا أهمية لها مطلقا لمصر.. ونسبة موظفى وزارة الخارجية من الأقباط حوالى ٢,٥٪، ولا يوجد من الأقباط محافظ واحد أو مدير منطقة أو مدير جامعة أو عميد أو حتى وكيل كلية أو مؤسسة تعليمية عليا من مجموع هذه المؤسسات التعليمية التى يفوق عددها المائتين".

وإزاء كل هذا الحديث عن السبيكة المسبوكة يرى الدكتور إبراهيم كروان أن الفضيلة الغائبة عن دولتنا هى فضيلة المصارحة مع خداع النفس تحت دعوى حماية الذات الوطنية والقومية. ثم يتساءل: "هل من الصحيح أن مواطنين مصريين مثل المسلمين تماما مستبعدون عمليا من قيادات الوزارات السيادية للدولة، ليس بسبب اعتبارات تتعلق بانعدام الكفاءة إنما بسبب انتمائهم الدينى. أم أن مجرد طرح السؤال هو جزء من المؤامرة؟"

يبقى أن نعلم أن تلك الشهادات جميعا مأخوذة من تقرير مركز ابن خلدون (الملل والنحل) الصادر فى ١٩٩٥ ومن كتاب هموم الأقباط الصادر عن المركز ذاته، وهو ما يفسر لنا سر الغضب الرسمى على المركز وصاحبه إضافة للأسباب الأخرى التى سبق الإشارة إليها. (أنظر التقرير صـ ١٢٤، ١٢٥، ١١٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ١٣٣، ١٣٥).

هذه أمثلة قليلة من كثير مفجع، ومع ذلك فإن مؤسسات السلطة ومثقفيها ينفون وجود المشكلة أساسا بل ويعمدون لإثبات أن الأقباط أكثر أقلية سعيدة فى العالم.

وهكذا لن نحتاج إلى جهد كبير لاستخلاص أن دولتنا تفكر بعقلية القبيلة العربية الغازية المستوطنة فى غير وطنها، بعقلية السيد الفاتح الذى يستبعد من تاريخ البلد المفتوح كل ما سبق الفتح، عقلية تستبعد من تاريخ مصر الحقبة القبطية بالكامل من مناهج الإعلام والتعليم لأنها كانت حقبة مسيحية غير عربية رغم أنها حقبة مصرية وجزء لا يتجزأ من تاريخ مصر المتصل. دولتنا تفكر بعقلية الغازى المغتصب حتى اليوم، كما لا ترى فى مصر مشاكل للأقباط بل ربما هم غير موجودين فى قاموسها اليومى أصلا. ولا غرابة أن تتفق بذلك مع زعيم جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام السيد مشهور الذى أعلن منذ سنوات أنه يجب عدم تجنيد الأقباط فى الجيش تحسبا لخيانتهم مع وجوب دفعهم الجزية، فهل ثمة جزية بعد كل هذا؟!

المصيبة فى مناهج مثقفينا اتفاقهم على العويل لما يجرى للأقليات المسلمة فى أوروبا أو بلاد تركب الأفيال، لكنهم لا يرون أبدا حقوق أهل

الوطن. هو ذات المنطق الصهيونى عندما كانت إسرائيل تنفى وجود شعب فلسطين فى أرض فلسطين.. ويلعنون منطق الصهاينة بكرة وأصيلا رغم شاعرنا الذى وبخ من ينهى عن فعل ويأتى مثله، لأنه عار علينا إن فعلنا عظيم.

٥ـ عن ضرورة المراكز البحثية:

فى ثقافتنا المنشورة يظهر لدينا مع أزمة سعد الدين إبراهيم اتجاه آخر، يرى أنه لا حاجة بنا إلى باحثين مستقلين، ولا مراكز بحثية أهلية، لسبب واضح مقنع هو أن الدولة لديها مراكزها البحثية، وفيها كفاية وغنى (؟!) هذه ليست ملحة ولا نادرة فكهة.. تعالوا نقرأ معا مجلة آخر ساعة المملوكة للدولة فى ١٩٩٩/١٠/٢٠ فى نص لطيف ظريف لا يعرف ما هو البحث العلمى ولا معناه لكنه يصول ويجول فى صحف الدولة ومجلاتها، يقول فيه المثقف العريف الفهيم: "علماؤنا يؤكدون أن فى مصر مركزا قوميا للبحوث الاجتماعية تابعا للدولة، ولديه خطط ومبادئ وخطوط فاصلة، تغنينا عن أية مراكز بحثية خاصة تمس أمننا الاجتماعى والقومى، فهذه المراكز الخاصة تحتضن عقولا مشغولة.. بجميع العملات الصعبة، أكثر من انشغالها بمشاكل المجتمع".

وهكذا فالدولة عند مثقفيها هى صاحب الحق الأوحد فى البحث، وغيرها مشغول بجمع الأموال بحجة البحث العلمى.. وهذا توجه وفهم وطرح بحاجة إلى مناقشة.

لنستمع إلى باحثى هذا المركز القومى التابع للدولة إذن.. مستشار المركز الدكتور أحمد المجذوب يقول لـ"آخر ساعة" بذات التاريخ فى ذات الموضوع: "إن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى أنشئ منذ عام ١٩٥٦ قد أنجز كما هائلا من الدراسات والبحوث فى كل المجالات التى تخطر لك على بال. مما يغنينا عن أية مراكز بحثية تمس الأمن الاجتماعى والقومى".

حتى الآن لا مشكلة (لو سلمنا دون مناقشة)، لكن المشكلة تظهر عندما نقرأ للدكتور المجذوب نفسه لكن فى تصريح آخر لصحيفة العربى بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ تحت مانشيت (ألغام البحث العلمى فى مصر) يقول فيه قولا آخر، لابد أن يكون فيه أحد القولين كاذبا وملفقا ومزورا.

لنستمع إذن: "إن تبعية المركز المباشرة للدولة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية قد وضعت له خطوطا حمراء لا يتجاوزها البحث العلمى، لذلك لا تجد دراسة موضوعية عن واقع الأوضاع السياسية فى

مصر. بل رغم وجود المركز فى قلب أحداث إمبابة الشهيرة لم يقم حتى الآن بدراسة ميدانية عن الإرهاب. ولقد تقدمت بمشروع دراسة عن ذات الموضوع عندما كانت آمال عثمان وزيرة للشئون الاجتماعية، وكانت مديرة المركز د. ناهد صالح، وتم رفض المشروع بحجة عدم وجود ميزانية كافية. ولطابع المركز الحكومى لا يمكن إذن أن ننتظر فيه دراسة كالتى قام بها سعد الدين إبراهيم عن الوعى لدى الناخب المصرى. ويضيف د. المجذوب: هناك عوامل أخرى تقيد نشاط المركز البحثى أهمها على الاطلاق طبيعة المناخ السياسى الديمقراطى العام. فكما أن الحرية مفقودة فى الحياة السياسية والإعلامية فهى أيضا غائبة فى الحياة العلمية.. فلا يستطيع باحث من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية جمع بيانات من خلال استمارة استبيان إلا بموافقة جهاز التعبئة العامة والإحصاء على موضوع البحث والدراسة. بل إنه لا يستطيع الحصول على تقارير مصلحة الأمن العام أو أى بيانات أو معلومات أخرى متعلقة بالجريمة تصدرها تقارير وزارة الداخلية دون إذن وزير الداخلية شخصيا ودون أن يمر موضوع الدراسة على مكتبه ويحصل على تأشيرة الموافقة".

وفى حركة إدانة مبطنة للرأى المخالف تنشر "آخر ساعة" فى العدد المشار إليه قول الدكتور سينوت حليم (وهو مسيحى كما يظهر من اسمه) وهو عضو فى مؤسسات هامة منها المركز القومى الذى نحن بصدده: "المركز القومى تمويله قليل فنحن لا نستطيع أن نشترى الدوريات العالمية بل نحصل عليها إما بالاقتراض أو بالتصوير.. أنا عايز معلومة معينة، من الذى يمولها؟ الأمر لا يهمنى".

نستمر ننقب وراء المركز القومى الذى يغنينا عن أى بحوث فردية أو مستقلة أو أهلية، لنستمع إلى قول منسوب إلى مستشار المركز السابق على فهمى يقول لصحيفة العربى بذات التاريخ، ردا على الدكتور المجذوب (؟!): "ليس صحيحا أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قد أهمل قضايا خطيرة مثل الإرهاب أو عمل استطلاعات رأى من قبل جهات سياسية مباشرة، فمثل هذه الدراسات يتم تكليف المركز بها من قبل جهات سيادية أو صانع القرار، وفى هذه الحالة تتخذ تلك الدراسات طابع السرية، حيث لا يعلن عن نتائجها لأسباب متعلقة بالأمن القومى.. وليس معنى رفض مشروع لدراسة الإرهاب للدكتور أحمد المجذوب أن هذه القضية لم تدرس، فهناك عشرات المشاريع التى ترفض".

إذن لا يحزن المجذوب على مشروعه وحياته العلمية وشهاداته لأن

قواعدنا فوقية وليس مشروعه فقط هو لم يدرس فهناك عشرات المشاريع ترفض، وفى الوقت ذاته فإن المركز لا يهمل قضايا(؟!).. هذا قول منسوب لباحث كان مستشارا للمركز (؟!).

ونتابع مع الصحيفة حوارها مع المستشار السابق فتقول عنه "لكن الدكتور على فى ذات الوقت يؤكد حقيقة أخرى هى ضعف المستوى العام وضعف أداء الباحثين الجدد، ويقول إن عنصر الواسطة قد دخل فى اختيار الباحثين.. ويمكن عد الباحثين المتميزين على أصابع اليد الواحدة، ويضيف على فهمى: إن مركز البحوث يعانى خللا خطيرا فى هيكله الإدارى، حتى إنه عندما قامت د. زينب رضوان بتقديم استقالتها وكانت رئيسة وحدة البحوث الدينية، ألغيت هذه الوحدة.. ويكمل تقييمه للمركز قائلا: إن ميزانية المركز معقولة والباحثين متوافرون بشكل جيد، لكن الناتج النهائى ضعيف من ناحية الكيف".

الكلام ليس بحاجة لشرح ولا تعليق، فمركز الحكومة البحثى مثله مثل كل لافتات الدولة المرفوعة كواجهة تجميلية أمام العالم، لهذا لا يتم حل المشاكل ولا تفكك الألغام التى يتحدثون عنها. حتى يكاد الظن يذهب بنا إلى أن ترك هذه الألغام كما هى أمر مقصود كى يظل المواطن رهينة عند السلطة، وكى يبتعد الجميع عن حقول الألغام خوفا ورعبا. أما الخلل الذى أشار إليه المدافعون عن مركز الحكومة البحثى فمعناه عدم الأداء، اللاعمل، وعندما يأتى باحث من خارج السلطة ليعمل ويحاول نزع فتيل الألغام يصبح من الخونة الذين يشقون الصف الوطنى.. يعنى لا نور ولا ماء ولاهواء، ويصبح حجب المعلومة خارجا وداخلا واجبا وطنيا، وبالطبع حجبها بالأساس عن المواطن المزروعة تحت قدميه.

أما الملحوظة التى تفرض نفسها بقوة أن مراكز الحكومة البحثية لا تبحث لأنها تتقى مشكلات وطن يستحق عناء الباحثين لكن لأنه يتم تكليفه بموضوعات البحث من جهات سيادية وتتخذ طابع السرية لأسباب تتعلق بالأمن القومى، فى وقت تركت فيه ذات الجهات السيادية المرحوم الشيخ الشعراوى يكفر بنصف الأمة فى تليفزيون الدولة لسنوات.. فماذا عن الأمن القومى هنا؟! ومن يثير الفتنة الطائفية؟ أم أن الحكاية تشبه حكاية الفتوة الذى لا يستطيع أن يخفى قبحه فيخيف الناس برفع الغطاء عن عورته؟

٦ـ عن المعلومة والأمن:

فى مذكرة الدفاع التى تم تقديمها إبان التحقيقات الأولية مع سعد الدين إبراهيم، برزت عدة ملاحظات جديرة بالعرض، وهاكم تلك

الملحوظات حتى يمكن لمن أحب إقامة سرادقات العزاء لنقول لبعضنا البعض: عظم الله أجركم فى مصر!!

انظر معى: الزمن وقت الاستعداد لانتخابات برلمانية جديدة، بعد دوى هائل أحدثه حكم المحكمة الدستورية بعدم شرعية البرلمان السابق. هو أيضا الزمن الذى أعلن فيه سعد الدين إبراهيم عزمه على توسعة التجربة السابقة لمراقبة الانتخابات، ولقت دعوة الدكتور سعد صداها فى عدد كبير من وسائل الإعلام العالمى، التى لم تعد بحاجة إلى دعوة لحضور حدث الانتخابات. أيضا هو الزمن الذى يشهد تداعيات المشاكل مع أقباط المهجر وصوتهم العالى فى مهجرهم، وتعالى اللغط حول الحريات فى مصر بالكونجرس الأمريكى.

فى هذا الزمن تحديدا، وليس قبله وليس بعده، تقرر السلطات اعتقال سعد الدين بعد اتفاق واضح تم إبرامه سلفا مع معظم الصحف المصرية إن لم يكن جميعها لتشن حملة تشويه وتشنيع واسعة النطاق وغير مسبوقة. هذا رغم كل ما لسعد من حول وطول. فهو رجل علم اجتماع معروف دوليا، وناشط سياسى عريق، وداعية ديمقراطية معلوم الشأن، وجنسيته الثانية أمريكية، وذو علاقات دولية واسعة، إضافة لصداقته لعدد كبير من الوزراء والمتنفذين فى مصر، وكان من خيرة مساعدى النظام عند الاحتياج إليه. ورغم كل ما لدى سعد اعتقلوا سعدا وتم تشويهه بالكامل، والنتيجة المنطقية التى لابد أن يصل إليها أى مفكر أو باحث خارج السلطة "لقد هلك سعد، انج بجلدك يا سعيد". وكانت هذه هى الرسالة الموجهة إلى الداخل بعد بيان المائة الذى وقعه المثقفون إبان أحداث قرية الكشح..

وكان أبرز الاتهامات فى صحافتنا وبأقلام مثقفى السلطة أن سعداً أساء إلى سمعة مصر فى الخارج، وصحب الاتهامات زفة التجريس المعلومة فى بلادنا منذ زمن المماليك، أيام كانوا يحلقون رأس المحكوم ويضعونه عكسيا على دابة تطوف به المدينة فى زفة تجريس علنية.. واستمرت الزفة لاغتيال سعد مدنيا رغم تلاحق التقارير المصورة فى وكالات الأنباء الدولية لرجال الشرطة يضربون الناخبين، ولما حدث فى الجولة الثالثة للانتخابات التشريعية الجديدة، دون أن يحتسب ذلك بالطبع إساءة لصورة مصر فى الخارج.

مرة أخرى يتساءل العقل عمن يسىء إلى سمعة مصر فى الخارج، وهو يتذكر أيام كان العالم المتحضر يستعد فى ديسمبر ١٩٩٨ للاحتفال باليوبيل الذهبى للإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى باريس

١٩٤٨، عندما اختار جهازنا الأمنى التوقيت المناسب لاعتقال حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى وقت كان ينتظره فيه الرئيس الفرنسى شيراك لأنه بين المكرمين فى المناسبة التاريخية.

وبينما كانوا يبدأون عندنا زفة التجريس بحلق شعر رأس أبو سعدة بدرجة (زيرو) كما يقول أهل المدن أو (ظلبطة) كما يقول أهل الريف (حيث إن ثقافة الإذلال الإنسانى فى بلادنا أصبحت لها لغتها الخاصة لعراقتها)، كان الرئيس الفرنسى يتصل بالسلطات المصرية مستفسرا عن صحة ما بلغه، لتفرج عنه السلطات وتضعه على أول طائرة إلى باريس ليتسلم الرجل نيشانه ولم تزل آثار المهانة على رأسه تلمع.

الملاحظ فى الحالتين غياب منهجى تعتم معه رؤية متغيرات العالم، وغياب كامل للمعلومة المفترض أنها مهمة جهاز الأمن الأولى.. لقد آمن جهاز الأمن بأن المعلومة خطر فمنعها على الناس وجرمهم بسببها، وإمعانا فى الإخلاص منعها على نفسه.

وتتوتر العلاقات الأمريكية المصرية فيكون الرد العاجل اتهام سعد بالتخابر لصالح أمريكا فى تحقيق يوم السبت ٢٠٠٠/٨/٥ .. وقامت التهمة على دعوة تم العثور عليها فى أوراق سعد للمشاركة بورقة بحثية، وجهها إليه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية. وهنا أيضا تغيب المعلومة فى موقف دبلوماسى مع أكبر دولة فى العالم، حيث يكشف سعد فى التحقيق أنه كان مدعوا ضمن وفد مصرى يضم عددا من السفراء وضباط الجيش المصريين، وأيضا الوزير الحالى على الدين هلال، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام الدكتور عبدالمنعم سعيد، واللواء أحمد فخر، إضافة إلى أن أعمال هذا المؤتمر قد تم نشرها هنا فى كتاب... (؟!) وتتراجع الدولة بعد الاكتشاف ويعلن النائب العام أنه لم يتم توجيه تهمة التخابر لسعد بعد أن تم نشرها فى كل الصحف ووكالات الأنباء مع زفة التجريس المعتادة لمرتكب جريمة الخيانة العظمى (؟!!).

فمن الذى يسىء إلى صورة مصر أمام العالم؟

مثال أخير من نماذج كثيرة بهذا الصدد، يتمثل فى اتهام سعد الدين إبراهيم بتلقى أموال من الاتحاد الأوروبى نظير معلومات تضر بالأمن القومى المصرى، لكن ليعلن الدفاع أن مركز ابن خلدون لم يتعامل أو يتعاقد على الإطلاق مع كيان أو هيئة تسمى الاتحاد الأوروبى منذ تأسيسه وحتى الاعتقال، إنما تعامل مع الجماعة الأوروبية وهى كيان كونفيدرالى سيادى له مفوضية مستقلة بالقاهرة، وله أمانة عامة فى

بروكسيل، ويرتبط مع مصر باتفاقات ومعاهدات أصبحت جزءا من القانون بعد أن أقرها مجلس الشعب، وهذه الجماعة الأوروبية تتعامل مع الحكومات ومع تنظيمات المجتمع المدنى والقطاع الأهلى. وأن مصر وقعت معها اتفاق برشلونة الذى يتضمن اتفاقا على مخصصات من هذه الجماعة تمنح للجماعات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى بموافقة الحكومة المصرية. ومع بدء اعتقال سعد واتهامه أصدرت الجماعة الأوروبية بيانا من بروكسيل فى ٢٠٠٠/١٢/١٣ تؤكد هذه المعانى وأن الحكومة المصرية شريك موقع على الاتفاق بدعم دعاة الديمقراطية والمجتمع المدنى، ثم أضافت نصا له مغزاه ودلالته يقول: "إن مشروعى مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات قد خضعا لمراجعة خارجية أثناء تنفيذه، ولم تشر تقارير المراجع الخارجى إلى ما يمكن أن يثير أى تساؤل مالى. أو مضمونى"!! ولا تعليق إلا علامات التعجب والدهشة.

٧ـ التمويل المحلى والأجنبى:

فى هذه المنطقة الحساسة عند صحفيينا ومثقفينا الأشاوش الذين لا يجدون أى غضاضة فى التمول من أى نظام عربى فاشى، ويقيمون الدنيا ولا يقعدونها على أى متمول من المؤسسات الأهلية فى بلاد الغرب الحر، لابد أن أوضح أن كاتب هذه السطور بالتعبير المصرى العامى الدارج راجل فقرى، لا يملك لحب الفقر دفعا، فلم يتمول لا من أجنبى ولا من عربى ولا من مصرى، ويعيش كفافا كافيا نفسه شر المتطهرين من مثقفينا المحترمين، وسعيد بما لديه. هذا رغم أن هذا الأسلوب فى الحياة لباحث يحمله فوق الطاقة للحصول على مصادر مادته العلمية، لأن أى بحث علمى يحتاج إلى تمويل يجب أن تقدمه الدولة والمؤسسات حكومية أو أهلية أو أفرادا قادرين للباحثين المتفرغين للعمل العلمى. لكن تجربتى الشخصية أثبتت أنه إذا أردت أن أكون مستقلا تماما حتى أقول ما أريد دون قيد أو تحريمات أو ضغوط فى بلادنا كبلادنا فعلى أن أتحمل وحدى نفقات عملى نأيا بنفسى عن الاتهامات والتشويهات، وأهدى ما أعمل لأبناء وطنى حبا وكرامة بينما يترصدنى بعضهم ليدخل بدمى جنات الرحمن.

هذا على مستوى البحث العلمى النظرى، فماذا عن مستوى آخر هو مستوى البحث الميدانى والحركى النشط، الذى يحتاج إلى عدد من الباحثين فى فريق وعاملين وإداريين إضافة إلى الأنشطة الميدانية والندوات والمؤتمرات ليحقق وجوده المسموع والمؤثر؟ هنا يصبح حديث

الرهبان عن الباحث الزاهد كلاما أقرب إلى الخرافة قد يصح مع شخصي الضعيف الذى ينشغل فى عمله بالخرافة والأسطورة، لكنه لن يصح أبدا بحال مع العمل الحركى النشط، ويصبح التمويل ضرورة دونها العبث.

وتعالوا نناقش المسألة، نسمع من الدكتور سعد الدين إبراهيم إجابته عن السؤال حول تمويله من الخارج، فى صحيفة الأحرار /٢٠٠٠/٥/٧، بقوله المبرر والمتطهر: "إن الهدف من عملنا دائما هو مصلحة مصر". وبغض النظر عن تثمين هذه الإجابة، يشغلنا رد الصحفى المستنكر "ومصلحة مصر بأموال أجنبية؟!". ورد سعد بشكل ربما أفضل بعض الشيء من رده السابق: "المهم أبحاثنا هل تخدم الناس أم لا؟"

هذا الصحفى نموذج للعقل الغائب أو الفصامى، فهو يستغرب الإجابة، لكنه يثير الاستغراب والغرابة، ولا يستذكر أن مصر أكبر دولة ممولة من العالم إذ يصل حجم تمويلها إلى خمسة مليارات دولار سنويا من مختلف دول العالم. وهو باستغرابه وعدم استنكاره يعبر عن أخلاق مجتمع لا يريد معرفة ذاته بمثل تلك الأبحاث بل ويهرب من مواجهة نفسه، بعكس المجتمعات المتقدمة التى تسعى لمعرفة ذاتها ونقد مناهجها وبيان أخطائها بكل أنواع التمويل لمراكزها البحثية التى تقدم لها هذه المعلومات.

هذا مستوى، وهناك مستوى ضمنى فى رد الصحفى المستنكر المستغرب، لأن التمويل يصبح خطيئة أخلاقية عندما لا تعطى المقابل، عندما لا تنتج، وسعد أنتج، فماذا عن مؤسسات دولتنا الممولة جميعا؟ وماذا عن الديمقراطية فى بلادنا وهى المقابل المعلن للتمويل الغربى، لتمكيننا من إنجاز الإصلاح الاقتصادى ومن ثم ديمقراطية سليمة. لقد قبضت الدولة الفلوس فهل سلمت البضاعة؟ هذا منطق السوق. هل أقمنا ديمقراطية مقابل الفلوس؟

إضافة إلى مقارنة واجبة بهذا الشأن أن مركز ابن خلدون والجهات المانحة لا تعمل فى السر بل تعلن عن مشاريعها وأهدافها وقيمة التمويل وتنتج المقابل وتنفذ بل وتدفع عنه الضرائب للدولة (؟!)، لكن هل بيد أحدنا أى تفاصيل حول المعونات الأجنبية للدولة ومشاريع وجهات صرفها؟ ناهيك عن كون التمويل على مستوى الحكومة مشروطا وغير شفاف، فهل المعنى فى عقل المثقف الذى يمثله صاحبنا الصحفى هنا أن الأفضل أن تضلل وتلتبس وتزيف ويكون هذا مقبولا، أما أن تكون واضحا شفافا فإنك تصبح مصدرا للقلق. هو ذات الخط النظرى الذى حول

مواطنينا إلى شيوخ يتطهرون بالشعارات والحديث المتوضئ بالنصوص المقدسة، بينما السلوك على كل المستويات فى الاتجاه النقيض.

إن المقارنات الواجبة أكثر من أن تحصى، لذلك نستذكر فقط الأمثلة، وما أوضحه فى الذكرى مؤتمر القاهرة للسكان الذى كان ممولا من الألف إلى الياء، وحاربت الدولة من أجل عقده بالقاهرة، لتجميل وجهها أمام العالم المتحضر.

ومن ذكريات ذلك المؤتمر الطريفة أو الحزينة، أن الدولة المصرية جهزت ورقتها التى ستلقيها فى المؤتمر كبقية التقارير الخطابية المعلنة على شعبها فكل شىء تمام فى نظام مثالى أنجز ما لم ينجزه آخر. لولا عاقل فى النظام تنبه للورقة الفضيحة فذهب يسعى باحثا عمن يستطيع أن يكتب ورقة تناسب لغة العالم المدنية ليخاطب بها العالم، وفى اللحظات الأخيرة تمت كتابة الورقة من جديد، وكان كاتبها هو الدكتور سعد الدين إبراهيم (فيما أحاطنى به شخصيا ـ ولتوثيق الأمر سجلت هذا الحديث على شريط كاسيت) لتقدم باسم الحكومة المصرية. فالنظام فقير معرفيا ومنهجيا، وليس لديه مثقفون بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنه أختار من يكتبون له ما يحب ويريد وما يضمن استمرار الولاء له والدفاع عنه، لذلك لم يتم العثور على واحد فقط بين مثقفى النظام يمكنه أن يفهم لغة الخطاب المطلوب أمام العالم.

وتكررت المأساة الملهاة مرة أخرى فى مؤتمر المرأة فى بكين. وكان الأداء الدولى المصرى مثارا للسخرية لأنهم ذهبوا يجملون وجه النظام فى بكين. وكاد العار يلحق مصر جميعا لولا نشاط الجمعيات المصرية الأهلية المتهمة بالتمويل جميعا، وكان دورها هناك ممولا بدوره، لكنه كان الإنقاذ، لكن حتى تكون الفضيحة بجلاجل، فإن من هاجم الأوراق المقدمة من الجمعيات الأهلية المصرية داخل المؤتمر، كانوا هم العناصر التى اختارتها الدولة المصرية لتمثيلها هناك، فكشفوا عن وجه عنصرى طائفى فاشى متطرف أساء لوجه مصر إساءة تحدث بها الركبان.

السؤال هنا إزاء قبول الدولة للتمويل أو السماح به كما فى مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة، ما الحكمة إذن فى تجريمه مع ذات الجماعات الأهلية عندما تتحدث عن حقوق الإنسان بينما تمويل الدولة نفسه هو من أجل ديمقراطية سليمة ومن أجل حقوق الإنسان؟ أين المباح؟ وأين الممنوع حتى نفهم ولا نخطئ ولا نجرم ونحاكم ونسجن؟

إن ما تفعله الدولة تدينه، وهذا يشوشنا فلم نعد نعرف ما هو المسموح به وما هو غير المسموح، ولابد للدولة من قواعد واضحة، وما

ينطبق على الأفراد لابد أن ينطبق أولا على سياسة الدولة التى هى النموذج المثالى للمواطن. ثم ألا يصح فى مقامنا هذا أن نتساءل عن حجم التمويلات التى تصل إلى مؤسسة كالأزهر الظاهر منها والخفى، أم أن الأزهر منطقة حرام؟ التساؤل يلحقه بالضرورة سؤال آخر: ماذا ينتج الأزهر؟ إننا نعلم أن الدين ليس إنتاجا إنسانيا بل هو وحى إلهى، إذن لا إنتاج يقدمه الأزهر. وفى حسابات الفلوس والتمويل لابد أن نتساءل عن العائد والإنتاج المضاف إلى رصيد الوطن.. فما هو؟

إن قراءة مادة واحدة تدرس فى كلية الدعوة بالأزهر تكفينا لمعرفة مصدر الإرهاب الفكرى والدموى. وعندما يقوم مركز ابن خلدون بإعادة تأهيل التائبين من الإرهابيين يصبح فعله جريمة وفضيحة وسرقة، رغم أنه كان يقوم بتأهيل ضحايا الدولة وأزهرها، وهذا ممول وهذا ممول، لكن الأزهر هو المبرراتى الشرعى لتصرفات السلطة والمصدق الدينى لقراراتها.

ومع الخط النظرى للدولة ومواطنيها، وعمليات تزييف الوعى والتجهيل الإعلامى والتعليمى، نجد الدولة والأفراد غاية فى الكرم عندما يقيمون آلاف المساجد ويستوردون لها الرخام والسيراميك والأخشاب النادرة من البلاد الشقراء الحسناء، لكن يصيبهم العطب والشح عندما يكون ذلك من أجل البحث العلمى. ولا نعلم كيف لا يخجل من يعلنون نسبة البحث العلمى فى ميزانية الدولة (ستة من عشرة بالمائة) بينما هى ثلاثة بالمائة فى دولة إسرائيل، وهو التفسير الواضح الفصيح لخيباتنا إزاءها. وهو ما دفع مجدى يعقوب وفاروق الباز وأحمد زويل وغيرهم كثير لترك الوطن إلى بلاد العلم، حيث التمويل من أجل الإنتاج والإنجاز وليس مقايضة الفساد بالفساد. فالدولة هنا شديدة الكرم فقط فى العمولات المقننة لحراسها ومثقفيها ومؤسساتها الدينية الذين يرفلون فى النعيم العظيم لأنهم فى النهاية يردون الجميل.

السؤال البسيط هنا عن وضع سعد الدين إبراهيم فى المعتقل لتمويله أو لأنه تحدث عن تزوير الانتخابات ووجوب مراقبتها (رغم حكم المحكمة الدستورية ببطلان شرعية المجلس المنحل)، فماذا عن تقنين الرشوة باسم العمولات؟ انظر ما نشرته العربى الناصرى فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان (حاكموا سليمان متولى أو حاكمونا)، تؤكد أن العمولات التى تلقاها المسئولون عن قطاع الاتصالات فى مصر الذى رأسه الوزير سليمان متولى بلغت ستة عشر مليار دولار عمولات زمن وزير واحد فى قطاع واحد. ترى كم عمولات الآخرين فى مختلف القطاعات؟ ترى كم

كان بإمكانها تمويله من بحوث علمية ومراكز بحثية أرقام خيالية كتلك؟

فى ضوء هذا البذخ لماذا لم تمول الدولة مركز ابن خلدون؟ وهل كانت ستموله حقا وفق أهدافه المعلنة؟ تعطيه ثمن عملة ليعطيها إنتاجا فى شكل معرفة؟ بالطبع هذه اسئلة افتراضية لأن الدولة لديها مثقفوها الذين يبررون كل قرار وبدون إثارة مشاكل. لكن المواطن خارج سلطانها ليس له سعر، وليس لعمله سعر. إما أن يعمل ما تريد ويكون تابعا أو لا يعمل، وإن عمل وتمول خارجيا يعتقل لأنه ليس هناك تقييم عمل من أى نوع. التقييم الأزلى الأصيل الموروث هو الوحيد الباقى: سادة وبطانتها، والبقية عبيد وموال، ووجهة نظر الدولة هى الحلال المشروع وغيرها هو الحرام والضلال والخيانة الوطنية والقومية والدينية. ألم نقل إنها امتداد للزمن الخليفى؟

وليمة لأعشاب البحر
وحلف خراب مصر

إن رجال الدين فى جميع الأمم والعصور يطلبون الحكم ويريدون أن يكون بيدهم زمام الناس يأمرون فيهم وينهون، ويحرمون عليهم ويحللون. فإذا لم يستطيعوا أن يكونوا هم أنفسهم ولاة الأمر وأرباب السلطان التجأوا إلى رجال الحكم السياسى يستمدون منهم القوة، ويتخذونهم وسيلة إلى الحكم. والحكام السياسيون من الجهة الأخرى يريدون أن يكون لهم على قلوب الرعية سلطان دينى، يثبت لهم الحكم ويمكن لهم من رقاب الأمة. لذلك كانوا يزعمون أنهم ينوبون فى الحكم عن الله.. وعلى هذا الأساس أرادت القوة السياسية من قديم الزمان أن تحدث لها فى مصر قوة دينية تؤيدها وتعاضدها، فأنشأت الجامع الأزهر وأسبغت عليه اسم الدين وعلى أهله بردا دينيا، وما برح الأزهر منذ يومئذ ربيب السياسة وآلة الحكام السياسيين وسندهم.

"الشيخ على عبدالرازق"

هناك أمور تحدث فى الوطن، قد يتم التوافق على مرورها بهدوء منعا لنتائج أفدح وأوخم. لكن هناك أمورا أخرى لا يمكن السكوت عليها مهما كانت النتائج، لأن الصمت، أو الحديث الحذر، ستكون نتائجه مدمرة، لأنها تتعلق بمصير الوطن ووجوده على صفحة التاريخ. وأهم تلك الأحداث الخطيرة الوخيمة العواقب، تلك الهزة الكبرى التى أحدثتها رواية (وليمة لأعشاب البحر)، الصادرة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة إحدى هيئات وزارة الثقافة، وما لحق تلك الهزة من توابع متلاحقة شديدة الزلزلة. وهو الأمر الذى سنستثمره لدراسة ما هو أبعد وأجدى بالبحث فى جذور المسائل ومسبباتها الكامنة. لذلك سنبدأ بالوقوف مليا، نعمل قوانين الفكر فيما حدث، وما قد يحدث نتيجة امتداد الحدث فى جذور عميقة تحت السطح الظاهر. نحاول الفهم والتحليل، وإعادة ترتيب الأحداث، للوصول إلى نتائج واضحة حول الأسباب والدوافع والأدوار الكامنة وراء الأحداث، وأصحاب تلك الأدوار. حتى لا يتكرر الحدث الهائل مرة أخرى وأخرى، فيجر على البلاد خرابا ودمارا، ومصر فيها ما يكفيها. فهو نوع من الأحداث التى لم يعد بالإمكان السكوت عنها أو على اللاعبين بنيرانها. وحيث إن صاحب هذا القلم لا يخشى أحدا وليس على رأسه أى بطحة من أى نوع، ولا يملك أموالا يخشى ضياعها ولا تمويلا يخاف عليه من الانقطاع، ولا يحتاج لعلاقات بذوى نفوذ يخشى خسارة منافعهم، ولا يملك سوى قلمه وأوراقه وحريته التى يصر على تفعيلها بشجاعة لا تهاب أحدا ولا تستأذن أحدا، ويثق بأنه صاحب نصيب فى تراب هذا الوطن سيأخذه حيا أو ميتا، لهذا جميعا سنلقى فى هذه الدراسة قولا ثقيلا، لا يضع بحسبانه أية حسابات لأى شخص أو هيئة أو مؤسسة، سوى مستقبل يعيش فيه أبنائى زمنا أفضل مما عشت، ومصلحة وطن هو فوق كل المصالح وفوق جميع الشخوص وفوق كل المقامات، وأغلى من كل القباب المقدسة.

وحتى نفهم، ونحلل، ونستنتج، لنكتشف أدوار اللعبة واللاعبين، علينا أولا إعادة ترتيب الأحداث الأخيرة المؤسفة، وفك خيوطها المتشابكة، حتى نكتشف أين تكمن العقد الرابطة بينها، وإلى أى أيد ينتهى طرف الخيط، والعقول المدبرة التى تقف وراءه.

ظللنا طويلا نختبر مدى صلابة الهامش الديمقراطى المسموح به فى مصر إزاء ما كانت تقوم به صحيفة الشعب. ومع كل فتنة كبرى كانت تثيرها تلك الصحيفة كنا نطمئن النفس أحيانا على ذلك الهامش وإمكانات اتساعه يوما بعد يوم. مع صبر مفهوم من مؤسسات الدولة إزاء صحيفة لا تتشغل إلا بإشعال الحرائق فى الوطن. وأخص بالذكر مقالات الطبيب (محمد عباس) الذى استمر ما ينيف على عقد من الزمان يكتب ما لا يمكن تصنيفه ضمن أبواب النقد المثمر أو الأغراض الإصلاحية، بقدر ما كان لونا من السفه والبذاءات المتكررة الدائمة. حيث كان يوزع الاتهامات الشنيعة دون وثائق إدانة ثبوتية واضحة على الجميع، بلون يشير إلى قلم مصاب بلوثة غير مسبوقة ولم يسلم من لسانه لا الصحفيون ولا المبدعون ولا المثقفون ولا المفكرون ولا الوزراء ولا حتى رئيس الجمهورية ذاته.

ومع ذلك لم نسمع أن أحدا قد قبض عليه وأودعه حبس المخابيل بسبب ما يكتب، ولم يتم إيداعه معتقلا، وكان استمراره فيما يكتب حقيقة ليس طمأنة بقدر ما كان بيانا وإيضاحا لمساحة السماح للطرف الآخر فى الحلف. واستمرأ هذا (العباس) لذة السعار فقام ينهش الناس فى شخوصهم وشرفهم وأعراضهم بسب وقذف علنى. وفى الوقت ذاته كان هذا العباس مع جوقة عصابة الإخوان بحزب العمل لا يملون رفع عقيرتهم بالغناء لما تحقق من إنجازات كبرى ودولة كاملة مثالية فى السودان الممزق، مع الدفاع الحار عن بلاد الأفغان ورجال طالبان.

وفجأة تكتشف صحيفة الشعب أن رواية (الأعشاب) بها عبارات تتطاول على الذات الإلهية وعلى القرآن وعلى نبى الإسلام، ومن ثم قامت بإطلاق مسعورها الملتاث ينفث سمومه فى صفحة كاملة، زرع فى كل سطر فيها قنبلة.

لكن السيد (عادل حسين) أمين عام الحزب (الذى اصبح مقر نشاط جماعة الإخوان المحظورة، تحت سمع الحكومة وبصرها) يفاجئنا مفاجأة أخرى. وهى أن أمر رواية (الأعشاب) كان معلوما لديهم منذ صدورها أول مرة. لكن رد فعل الحزب كان مؤجلا إلى حين، حيث كانت لديهم معارك تمهيدية يجب أن ينتهوا منها كمراحل تكتيكية. كمعركتهم مع اللواء الألفى والدكتور والى والدكتور صبور، ليصلوا إلى العمل الأعظم،

حيث حان الوقت ودقت الساعة معلنة بداية المعركة الحقيقية والهدف المرتجى. وأن تلك البداية سيكون ظاهرها مع وزير الثقافة، وأن التأجيل الذى صبروا عليه طويلا كان تكتيكا مرحليا قبل الوصول إلى الهدف الاستراتيجى، الذى تمت دراسته بتأن وعمق من أجل تثوير شعب بكامله، بعد شحنه فى المراحل التكتيكية السابقة، باستغلال العواطف الدينية المعلومة لهذا الشعب منذ رع وآمون مرورا بيسوع المسيحية وإله الإسلام، وذلك بتأكيد السيد عادل حسين القائل: "إننا لا نعبر عن أنفسنا بل عن مبادئ الإسلام، والخارج عليها لن ترحمه الأمة" وقوله: "إن حزبنا يحتكم إلى شرائع الإسلام ومبادئه الأساسية"، لذلك كان تكراره لنداء عباس الملتاث "من يبايعنا على الموت والدم والاستشهاد"!!

إذن فالهدف لم يكن إسقاط وزير الثقافة، بل إسقاط نظام الدولة برمته. وهكذا تصور حزب العمل وعصابة الإخوان وحلفاؤهم من أصحاب العمائم (الذين أثنى على مواقفهم زعماء جماعات الإرهاب الدموى فى بيانات تأييد علنية) أن الثمرة أمست ناضجة وحان قطافها. لاستلام إدارة شئون البلاد وإقامة الدولة المقدسة بعد إقصاء الحليف الحاكم، على ردم من الخراب بطول الوادى، وبالخوض فى بحار الدم، وهو الأمر الذى نطقت به صحيفة الحزب ومؤتمره الحاشد دون تحفظ.

وكان تكتيك ساعة الصفر يعتمد أساسا على حلف الإخوان وزعماء الإرهاب (بدليل بيانات التأييد)، مع رجال الأزهر بالذات وبالخصوص، وهو الأمر الذى يعنينا هنا، فالآخرون وجوههم مكشوفة وأمرهم معلوم، أما الأزاهرة فهم من يحتاجون وقفة طويلة، بعد أن تجلى تحالفهم فى أكثر من مشهد:

● مشهد تواجد أكثر العمائم نكارة ودموية على منصة القيادة فى مؤتمر الحزب الحاشد. وتحريضها السافر للجماهير على الانفلات والعصيان المدنى، دون أن تكن أو تحتشم ولو من باب التقية التى مارسوا فنونها طويلا. فكرسى السلطان قد بات قريبا ولا خوف من حذر. وضمن تلك الوجوه الأزهرية سواء على المنصة أم بين الحشد الجامع، كان مشايخ المنسر الذين كانوا وراء اغتيال الشهيد فرج فودة ببيان ندوتهم الذى أفتوا فيه بارتداده، وبالكتاب الذى أصدروه بعد استشهاده بعنوان (من قتل فرج فودة؟) يشرحون فيه مبررات الاغتيال. وكانوا وراء سيل الدم وقنابل الغدر بعد فتواهم باتجاهات الدولة غير الحلالية، وحرمة أموال السياحة وربوية أموال البنوك. فتفجرت القنابل عند البنوك، وانطلقت رصاصات الغدر تعجن طين مصر الطاهر بدم ضيوفها لتلطخ به وجوهنا أمام العالم. وتخرب بيوت مئات ألوف الأسر التى تعتاش من أرزاق السياحة، وتدمر

اقتصاد الوطن وسمعته أمام العالمين، ناهيك عن استباحة دماء أشقائنا فى الوطن من مسيحيين، وما جره على سمعة الوطن والإسلام نفسه أمام الرأى العام العالمى.

● مشهد العمل السرى لنسخ ألوف الصور من مقال عباس، وتوزيع الأدوار بين من يقومون بالنسخ ومن يقومون بتوزيع النسخ على طلبة وطالبات الأزهر. فإذا لم يكن هناك تحالف وعمل تحت الأرض، فلماذا تم ذلك فى جامعة الأزهر بالذات؟، ولم يتم فى جامعات مصر الأخرى؟ ويقفز السؤال يطلب إجابة من الجهات الأمنية: من الذين خططوا؟ ومن الذين نفذوا وصوروا ووزعوا؟ ومتى وكيف تم تحديد ساعة الصفر؟

● مشهد قيام رئيس جامعة الأزهر الدكتور أحمد عمر هاشم بوصفه رئيسا للجنة الشئون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب، بإذاعة بيان تحريضى سافر تحت قبة المجلس لتثوير أعضائه بالمرة، أقل ما يوصف به مع كل الأدب الممكن بأنه بيان هستيرى، أدان فيه الجميع، وطالب بمصادرة الرواية ومحاسبة مؤلفها وناشريها، بل والمطالبة بحرقها (؟!)، وهى العادة المألوفة فى أمر رعاة شئون التقديس مع الثقافة عبر العصور الطويلة المظلمة، منذ المعتزلة حتى ابن رشد مرورا بمصادرات هذا الزمان وقائمتها الطويلة.

● اكتشفت العصابات المتحالفة خطأ حساباتها، بإعلان السيد عادل حسين فشل الخطة وانحسار نهر الدم المنتظر، فى سوء تقدير للزمن ، حيث كان الطلبة فى جامعات مصر الأخرى منشغلين بأداء الامتحانات السنوية، ولولا هذا الخطأ لنجحت الخطة وغرقت مصر فى دماء أبنائها. وساعد إفشال الخطة التحرك الأمنى السريع بينما كانت بقية الوزارات تتخبط فى إدارة الأزمة.

● بعد فشل خطة التثوير الكامل لم يترك الحلف غير المقدس الفرصة دون تحقيق مكاسب فى بدائل تم ترتيبها مسبقا، فقد أصدر الأزهر عبر مجلسه البحثى بيانا تم توزيعه فى ذات اليوم على كافة وكالات الأنباء والمحطات الفضائية بسرعة قياسية مذهلة، وقد استثمر البيان ما حدث، ليضع مطالب أو ربما (أوامر) للحصول على مكاسب سريعة. بوضع مبدأ فرضه على الحكومة وعلى الناس، بطرق الحديد وهو ساخن، بفقرة تتحدث عن ضرورة عرض أى عمل أدبى أو ثقافى أو فنى على الأزهر قبل نشره لبيان رأى الدين فيه (؟!). ولم تعد مهمة الأزهر قاصرة على مراقبة الأعمال الدينية. لإعلاء سلطان الأزاهرة أحد أضلاع الحلف فوق كل سلطان فى الوطن، ليصبحوا المرجعية الأولى والأخيرة فى كل شأن. وبعدها صرح شيخ الأزهر لمجلة روز اليوسف فى ٢٠٠٠/٥/٢٠

بأن القانون ١٠٣ لسنة ٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها يقول: "إن الأزهر وحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص، أو رفض الترخيص للمصنفات"... وهو كلام ألقى على عواهنه إلقاء لأن هناك كلاما كثيرا حول هذا القانون بالذات لا يعطى الأزهر هذا الحق.

● ومع الفشل الذريع الذى منيت به خطة خراب مصر جاءت بدائل أخرى جاهزة من نوع آخر، من قبيل رفع ستين عالما أزهريا نداء للسيد رئيس الجمهورية، يفزعون إليه بعد الله تعالى حماية العقيدة من العبث. وحماية الأخلاق الفاضلة من الكتابات المغرضة التى تحاول إصابة الأمة فى أثبت ثوابتها.

● هذا ما كان عن تكتيك حلف العمل والإخوان والجماعات الإرهابية والأزاهرة، فى تذكرة فقط لم نناقشها بعد، فماذا عن موقف مؤسسات الدولة إبان الأزمة؟

بعد ارتباك معهود ناتج عن خلل أزلى فى فن إدارة الأزمات فى حكومتنا الرشيدة. كلف وزير الثقافة لجنة من أكفاء نقاد الأدب فى مصر، لكتابة تقرير حول الرواية النكبة. وتمت دعوة السيد الدكتور عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر ليكون عضوا باللجنة، بعد أن أرسل إليه المجلس الأعلى للثقافة نسخة من الرواية للاطلاع. لكن سيادته لم يحضر، وسيادته لم يعتذر حتى عن عدم الحضور، فقد كان فيما يبدو مشغولا بصياغة بيانه التثويرى داخل مجلس الشعب دون أن يجهد نفسه بقراءة الرواية (؟!). وما حدث بعد ذلك كان أنكى وأمر، فقد قام السيد رئيس الوزراء بتحويل تقرير الأساتذة المتخصصين إلى رعاة التقديس الأزاهرة (؟!).

ولا نعلم: هل كان السيد رئيس الوزراء يطمح إلى إقناع الضلع الأزهرى فى حلف خراب مصر، (الذى ما عاد يعلم من شئون الكون سوى حفظ النصوص وشروح المتون وفقه الحيض والنفاس وتوريث الرقيق)، بالتقرير الأكاديمى الرفيع، أم كان يطلب موافقة الأزاهرة على التقرير ووضع بصمة الأزهر الكريمة المباركة بجوار توقيعات أساتذة الأدب الكبار، أم تراه كان يطلب الرضا والسماح من أهل السماح على الحكومة وغفران خطيئتها المبينة؟ وبدلا من أن يتم تحويل أعضاء حلف خراب مصر إلى التحقيق، بوثائق إدانة معلنة بأفواههم فى مؤتمرهم وبأقلامهم فى صحيفتهم، تم تحويل أديب كبير مثل إبراهيم أصلان مع زملائه إلى المحاكمة بحسبانهم المسئولين عن نشر الرواية.

إن هذه سقطة أخرى وكبرى من سقطات الدولة إبان إدارتها للأزمات يجب الوقوف عندها طويلا لتقصى أسبابها، ولاستيضاح الأسباب الكامنة وراء ما آل إليه حال البلاد والعباد فى مصر.

فى الأزهر تحديدا تم تصوير ألوف النسخ من مقال (محمد عباس) المنشور بصحيفة الشعب، حول رواية (وليمة لأعشاب البحر). وفى الأزهر بالتخصيص تم توزيع هذه النسخ على الطلبة والطلبات، ومن الأزهر بالذات انطلقت مظاهرات الغضب لطلبة لم يقرأ أحدهم الرواية التى خرج يتظاهر ضدها. وهو ما يشير إلى بشر تم انتزاع عقولهم وتحولوا إلى كائنات يكفى أن تصدر لها همس التحريض أو مجرد الصفير ليصبحوا وحوشا كاسرة. ترى هل هم من ظلموا أنفسهم أم نحن الظالمون؟

السؤال جد هام وخطير ويحتاج إلى إجابة واضحة ستأتى فى موضعها من هذه الدراسة.

● وأساتذة الأزهر هم من حرضوا الطلبة ثم جلسوا على منصة قيادة حزب العمل لتثوير مصر، ينادون جماهير مصر أن تبايعهم على الدم والهدم.

● ورجال الأزهر هم من أسسوا ندوة تحولت إلى جمعية لها ملف طويل من المواقف المعلنة إلى جانب الإرهاب الدموى، ومن الفتاوى القادمة من قبور المحتضرين وثقافة موتى التاريخ، لقبر أى تجديد أو اجتهاد أو أى محاولة للتكيف مع واقع الدنيا المتغير. وهو ما نتج عنه بالضرورة - وهم يعلمون سلفا - إسالة الدماء الزكية، مع خراب للاقتصاد المصرى فى مرحلة تحول مأزومة. مما يشير إلى الارتباط تحت الأرضى بين أصحاب الفتاوى والأوامر الدموية وبين المنفذين.

● ورجال الأزهر هم من شكلوا القسم الأعظم فى عصابة الإخوان المحظورة منذ نشأتها الأولى، بل كانوا أعضاء فى تنظيمها الدموى المعروف بالتنظيم السرى، وهو ما يفسر لنا الارتباط الوثيق حتى اليوم مع جماعات الإرهاب ومع حزب العمل الإخوانى.

● والأزهر هو من تقلب فى انتهازية رخيصة فاضحة مع تقلبات المؤسسة السياسية، فكان مع الحرب مرة ومع السلام أخرى، ومع الاشتراكية مرة ومع اقتصاد السوق أخرى. مما يشير إلى عدم احترام حقيقى وصادق للإسلام، بقدر ما هى منافع اقتصادية ومكاسب سياسية لا علاقة لها بدين ولا بوطن. فلا يزعمن لنا اليوم أنه راعى الدين المخلص بحلفه مع زعماء الإرهاب وإخوان حزب العمل.

● ورجال الأزهر اليوم، هم النجوم اللوامع فى سماء المحطات الفضائية التى تدفع لهم بسخاء، وهم أصحاب الجاه والوجاهة الاجتماعية، حتى باتوا يطلقون أسم من يدفع أكثر على قاعات أزهرهم، ويتهمون غيرهم بالفساد والارتشاء والعمالة للأجنبى.

● ورجال الأزهر هم من أصدروا البيان الأخير القاضى بتحويلهم

إلى مجلس رقابى أعلى على كل حركة أو سكنة فى عقل الوطن. مستندين إلى نص القانون المدنى القاضى بمعاقبة ازدراء الأديان، رغم أنهم لا يعترفون بالقانون المدنى لأنه وضعى، فى انتهازية رخيصة، لمحاكمة المبدعين والمفكرين. علما أن هذا القانون يدين ازدراء الأديان وليس الإسلام وحده، ومع ذلك يؤلفون الكتب ويقررونها على طلبة الأزهر، وهى كتب تزدرى كل دين أو فكرة خارج حدود فكرهم، إن جاز تسميته فكرا. ويغرسون فى أرواح طلبتهم كراهية إخوانهم فى الوطن عبر دراسات يتم تدريسها خاصة فى كلية الدعوة تزدرى الدين المسيحى علنا. فهل هناك انتهازية فاضحة كتلك؟ فينهون عن المنكر ويأتون بما هو أنكر منه (!!) ويستخدمون نصوص قانون وضعى لا يعترفون به، لنهش من يخالفهم، بينما يكسرونه عيانا بيانا وبكل بجاحة؟

● وبيانهم الأخير بعد أزمة رواية (الوليمة) يعنى أنهم يطلبون لأنفسهم الوكالة عن الله فى الأرض. بحسبانهم ممثلى الإسلام ونواب السماء، والمالكين وحدهم لمفاتيح الفهم الصحيح الوحيد لنصوص الدين. ليتحولوا إلى بابوات بيدهم مفاتيح الجنة والنار. يؤسلمون ويكفرون، ويطلعون وحدهم على المقاصد الإلهية إزاء أى مسلم يرى رأيا يخالفهم فى فهم نصوص الدين.

● هم باختصار يطلبون كهانة رسمية ليست فى الإسلام السنى ولن تكون. ويطلبون عصمة لا نعترف أبدا إلا أنها لله وحده لا شريك له. ومعلوم أن دار الإفتاء لم تقر بعصمة اجتهادات الأزهر ولا صحتها أصلا فى أكثر من موقف، وكلاهما من الرجال الأزاهرة.

والآن انظر معى قارئى إلى مدى الخبث والدهاء فى مؤسسة تزعم أنها المعبر الطاهر للدين وللرأى المعصوم، بشكل لا يمكن توصيفه ـ مع كل الحذر الممكن ـ إلا بالاحتيال غير المحترم. فمنذ سنوات طلبت هذه المؤسسة الدينية مصادرة كتابى (رب الزمان) ومحاكمتى معه، بتهمة ازدراء الأديان، فبرأنى القضاء وأفرج عنى وعن كتابى، فماذا فعلوا بعدها إزاء الحكم النزيه؟

هناك أمر لا أفهمه ولا أفهم معاييره، حيث لا يمكن السماح فى جمارك مصر بتصدير أى كتاب للخارج إلا بعد موافقة الأزهر (!؟) لماذا؟ هل يخشون مثلا تصدير ما يرونه كفرا إلى بلاد الفرنجة فى أمستردام ولندن ونيويورك حرصا على الدين فى تلك البلاد؟

وعندما تقوم مؤسسات التصدير الرسمية كالأهرام مثلا (وهو ما حدث فعلا) برفع قوائم بأسماء الكتب المطلوب تصديرها من تأليفى وتأليف غيرى إلى الأزهر لأخذ الموافقة. فإن الأزهر يقوم بشطب كل

أعمالى من بين الكتب الموجودة بالقائمة. وعندما طلبنا منهم إعطاء إفادة رسمية مكتوبة بالمنع وأسبابه رفضوا. وحتى تاريخ كتابة هذا الموضوع ما زالت أعمالى تمنع من التصدير بهذا الأسلوب الرخيص فى محاربة الأرزاق وبهدف آخر أهم هو التعتيم على أعمالى ومنعها من الانتشار. رغم المعلوم أن ذلك لا يتم إلا بحكم محكمة، ومع ذلك فهو يتم بمعرفة جهات التصدير والجمارك والأمن معا (؟!) فهل أفادنا المسئولون يرحمهم الله ما السبيل إلى الفكاك من هذا الفخ اللئيم، أم سيظلون فى صمت القبور؟

انظر معى قارئى إلى لون آخر من رخص الأساليب التى يستخدمها نواب الله فى الأرض، فى بيانهم الأخير الذى طلب محاكمة رواية (الأعشاب) وناشريها. مشفوعا بإشارة إلى أن كاتب الرواية يسب فيها كل الملوك والرؤساء العرب، فى تحريض وخبث فلاحى مضحك، رغم المعلوم أن الرواية تروى أحداثا يفترض تخيليا أنها قد حدثت فى حقبة الستينيات (!!).

وهو ذات الرخص والابتذال فى التحريض الذى تضمنه تقريرهم ضد كتابى رب الزمان، حيث أشاروا للقاضى الذى سيحاكمنى إلى أننى قمت بسب القضاء وقذفه بسبب حكمه فى قضية نصر أبو زيد، وهو ما يعلمنا بوضوح أى عقل يسكن تحت العمامة، وأى ضمير يتمتع به العاملون تحت القباب المقدسة.

ثم أنظر معى قارئى إلى الشيخ عبد المعز الجزار الذى كتب تقرير الإدانة لكتابى المذكور، يصرح فى ١٩٩٦/٨/٢٩ لصحيفة المصور تصريحا مذهلا يقول فيه: "أنا حققت خلال الثلاثة شهور الماضية خمسين ألف كتاب" وضمنها كتابى (رب الزمان). وبحسبه بسيطة نجد الرجل الصادق ابن الأزهر (الشريف) قد قرأ خلال هذه الأشهر الثلاثة عدد ٥٥٥ كتابا يوميا، واستوعبها ونقدها واتخذ القرار بشأنها (؟!). وبحسبه أخرى نجده قد قرأ كتابى وطلب إدانته ومصادرته ومحاكمتى وما قد يجره ذلك إلى مجزرة اللئام، فقط فى دقيقتين وعشرين ثانية (؟!).. هذا بالطبع مع عدم احتساب أوقات راحته وقضاء حاجات فضيلته البيولوجية ولذائذه الضرورية. فهل رأيت قارئى مدى أمانة وصدق الأزاهرة فى إصدار الأحكام على الكتاب والمفكرين؟

وعلى الجانب الآخر نجد أعضاء حلف خراب مصر المنتشرين فى كل مكان، يأخذون تقرير الأزهر ضد كتابى وينشرون بعضه بمجلة اللواء الإسلامى (التى يصدرها الحزب الوطنى) قبل إجراء المحاكمة أو الإدانة أو البراءة، ليعلنوا لحراس العقيدة من حملة الرشاشات والسيوف فى

سبتمبر ١٩٩٧ تحت عناوين جذابة تلك الإعلانات: "رب الزمان: أحدث صيحة للفكر الضال، مشحون بالإسفاف والتجريح، ولم يسلم منه الأنبياء ورجال الدين". ولك أن تلاحظ مساواة التقرير بين الأنبياء ورجال الدين، ذلك التقرير الذى وصل إلى مجلة اللواء الإسلامى بمجرد صدوره، وظللنا نلهث وراءه لنعرف تهمتنا ولماذا نحاكم، فلم نظفر به وطاشت جهودنا ولم نعرف بالتهم إلا أمام القاضى ونيابة أمن الدولة العليا.

ثم هناك أمر آخر علمته صدفة بالممارسة، وهو أمر شفاهى لا يتم أبدا بشكل رسمى مكتوب، لأنه ببساطة غير قانونى ولا دستورى. فعلى أى مطبعة فى مصر أن تقوم بإحالة أى كتاب يصلها خاصة من أمثالى، إلى مباحث أمن الدولة، التى ترفعه بدورها إلى الأزهر ليوافق عليه أولا، وبعد ذلك يأذن أمن الدولة تليفونيا لصاحب المطبعة بالطباعة. ويا ويله وظلام ليله لو لم ينفذ صاحب المطبعة تلك الأوامر الشفاهية، فهل من إجابة يا أصحاب السيادة المسئولين عن تفعيل مواد القانون والدستور؟.. لقد كانت هذه تجربتى الخاصة عندما قررت طباعة أعمالى بنفسى، ووقع صاحب المطبعة بينى وبين أمن الدولة فى حيص بيص، ولولا زيارة من جانبى لأمن الدولة لتوقفت أعمالى داخل أروقة الأزهر تنتظر الرفض المؤكد، ولا أظن أن أمن الدولة قرر السماح للمطبعة بطباعة أعمالى لسواد عيونى وهيبة مشهدى المتواضع، إنما بعد مناقشة جادة واضحة لا تقبل لبسا، أوضحت فيها معرفتى لحقوقى وكيف يمكننى الدفاع عنها بشكل علنى سافر..

إن هذا جميعه ليس عرضا لأمور شخصية، بل هو الأمر الذى يتعرض له جميع مثقفى هذا الوطن دون سند من قانون ولا دستور، وهو أيضا محاولة للوصول إلى الأسباب التى أدت بالأزهر إلى بلوغ هذا السلطان العظيم ليصبح بهذا التورم الهائل القابع فوق قلب الوطن وعقله مصيبا إياه بالشلل التام. ومن هنا وجب البحث عن العلة، والتعرف على أسبابها.

لولا ظروف تاريخية بعينها لكان المسجد الأزهر كأى مسجد آخر فى الديار المصرية، فقد أنشأه الاستعمار الفاطمى لمصر، حتى يكون بوق دعاية سياسية للسلاطين الفاطمية، ومذهبهم الشيعى، وكان ذلك عام ٩٧٠ ميلادية.

وبزوال الاستعمار الفاطمى، وعودة الاستعمار العباسى السنى المذهب على يد الكردى العرق (صلاح الدين الأيوبى)، تم إغلاق هذا المسجد بالضبة والمفتاح. وإبان صراع العبيد المصطلح على تسميتهم المماليك، (المستجلبين من بلاد الترك والديلم والألبان) على الحكم والسلطان فى مصر. تمكن العبد (الظاهر بيبرس) من حكم مصر سنة ١٢٦٠ميلادية. ولما كان بحاجة سريعة لمسجد يدعو له ويضع لحكمه

المشروعية، قام بإعادة فتح المسجد الأزهر مرة أخرى لنفسه، كى بته الدعاء له فيه كحاكم شرعى باسم الإسلام ومشايخ الإسلام الأزاهرة. وجعل منه الجامع الأول الرسمى فى مصر، المتحالف مع السلطه السياسية. إلى أن جاء إلى البلاد احتلال آخر باسم الإسلام هو الاحتلال العثمانلى سنة ١٧٦٠ ميلادية. لكن هذا الاحتلال ظل مؤرقا بنفوذ وقوة المماليك الذين بنوا مساجد لأنفسهم مثل مسجد قلاوون ومسجد برقوق وغيرهما، مما اضطر العثمانيين بعد ١٥٠ سنة من الاحتلال إلى إصدار فرمان سلطانى بتحويل المسجد الأزهر إلى المؤسسة الدينية الأولى فى مصر، وإعلانه المسجد الرسمى التابع للسلطنة مباشرة، ويدعى فيه فقط للسلطان العثمانى، وأقيمت فيه مشيخة ذات تراتب وظيفى عين على رأسها أول شيخ رسمى للأزهر هو الشيخ الخراشى. وحددت وظيفته بالولاء للسلطان، وتنظيم أمور المسجد والإشراف على أوقافه ورئاسة شيوخه، لتمكين السلطان من استخدام الدين للسيطرة على البلاد فى مواجهة التمرد المملوكى الدائم.

وعند دخول الحملة الفرنسية مصر شارك الأزهر فى مناهضتها لكن نابليون أدرك أهمية هذه القيادات الدينية فأشركها فى ديوان الإدارة الذى أسسه، ومن بينهم من كتب قصائد الشعر الغزلى المكشوف، غراما وصبابة فى ضباط نابليون وعيونهم الزرق وشعرهم الذهب. وجاء الإنجليز ليحتلوا مصر بعد الفرنسيس، والأزهر على حاله ومكانته، حتى استولت حركة عسكر الجيش على السلطة فى عام ١٩٥٢، وهنا بدأ عهد آخر للأزهر وبدأ نجمه فى الارتفاع والسطوع. حيث احتاج العسكر إلى الأزهر اكتسابا للمشروعية، وحدث بينهما الزواج والوصال. وهكذا تقلب الأزهر ما بين شيعى وسنى وبين مملوكى وعثمانلى، وبين فرنساوى وإنجليزى وملكى وبين محافظ وثورى، لكن مع يوليو ٥٢ أصبح شأنه شأنا، فقد أصبحت مشيخة الأزهر تتم بالتعيين من رأس المؤسسة الحاكمة، وأصبحت مهمته تبرير توجهات الجهاز الحاكم السياسية، مقابل منح وأعطيات ومقامات رفيعة عالية. إضافة إلى قوانين تعطى الأزهر بعض السلطات، مثل القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر. ومعلوم أن تلك الأعطية بالذات وبالتحديد كانت مقابل سكوت الأزهر عن القوانين الاشتراكية بل ودعمها وتأسيسها فى جذور الإسلام.

وقد نص هذا القانون على حق الأزهر فى "البحث فى الدراسات الإسلامية وتجديد الثقافة الإسلامية، وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسى والمذهبى. وتوسيع نطاق العلم بها وتحقيق التراث الإسلامى ونشره".

أما الفقرة التى يستند إليها أزاهرة اليوم فى حق الرقابة

والمصادرة، فتستند إلى آخر نص مبهم فى هذا القانون يقول: "وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية واجتماعية تتعلق بالعقيدة". وهو ما لا ينطق بما نطق به شيخ الأزهر الدكتور طنطاوى لمجلة روز اليوسف فى قوله إن القانون ينص على "أن الأزهر وحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص أو رفض الترخيص للمصنفات الفنية". وهو الأمر الذى يذكرنا دوما بدور الأزاهرة فى ألاعيب السياسة، وهو ما تكرر مثله عندما أطلق السادات يد الأزاهرة والإسلاميين المتشددين فى كل ساحات مصر تمهيدا لقبولهم صلحه مع إسرائيل، وقام بتوسيع فقرة الشريعة الإسلامية بالدستور لتصبح هى المصدر الرئيسى للتشريع. وهى التى يستند إليها كل من هب ودب من اللاعبين بالدين والمشتغلين بالسياسة وبالنار، رغم أن هذه الفقرة مع قانون ٦١ بشأن الأزهر قرارات ذات أسباب مرحلية مؤقتة كان يجب أن تزول بزوال أسبابها.. لكن الأزهر كان قد أصبح أزهرا آخر ولم يعد ذلك المسجد الذى أغلقه صلاح الدين بكل بساطة، وهو ما يحتاج منا إلى وقفة أخرى شارحة مفصلة.

نتابع إذن ما حدث من زواج ووصال بين العسكر وأصحاب العمائم الأزهرية منذ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن، حيث تم منح شيخ الأزهر لقبا عظيما فخيما هو (الإمام الأكبر) فأصبح هو الإمام فوق كل إمام، وصار هو صاحب الرأى فى كل ما يتصل بشئون الإسلام، وباختصار أصبح هو المسئول عن الإسلام فى الأرض.

وقبل عقد الزواج المتين هذا، لم يكن فى مصر كلها سوى سبع مدارس ابتدائية وثانوية تتبع الأزهر فى كل أصقاع مصر، أطلق عليها من بعد (تفخيما) لقب (المعاهد الأزهرية). ولك أن تندهش أو تصعق إن شئت عندما تعلم أن عددها الآن قد أصبح ينيف على ستة آلاف معهد، إضافة إلى ٢٨٠ معهدا عاليا للعلوم الدينية وحدها (؟!)، مع ملاحظة هامة وخطيرة هى عدم تبعية هذه المدارس أو المعاهد لوزارة التربية ونظمها على الإطلاق.

ثم لك أن تعلم أن عدد تلاميذ المراحل قبل الجامعية بهذه المدارس قد بلغ مليونا ونصف مليون تلميذ، تم احتضانهم فى عمليات عسكرة إلى معسكرات مثل معسكر عمر بن الخطاب ومعسكر أبى بكر الصديق بالإسكندرية.

ثم تم تحويل الأزهر من جامعة لاهوتية تختص بأمور الدين وعلومه إلى جامعة كاملة فيها كل ألوان العلوم الدنيوية من كليات الهندسة إلى الطب إلى العلوم إلى الصيدلة، إضافة إلى ثلاث عشرة كلية لها فروع

أخرى بالمحافظات، وشرطها الأول لقبول الطالب أن يكون مسلما. وبذلك قامت بتخريج ألوف الخريجين الموزعين فى مؤسسات الدولة على أساس عنصرى وطائفى كامل.

أما عدا ذلك فليست هناك أية شروط، فمصروفات تلميذ المرحلة قبل الجامعة فى المعاهد الأزهرية ٢١٠ قروش، وتصل المصروفات السنوية الجامعية للطالب إلى خمسة جنيهات.

وأقام الأزهر لنفسه لائحة نظام خاصة غير مسبوقة ولا مكررة فى أى دار علم أخرى. فلطلاب الثانوية الأزهرية الحق فى دخول امتحان دور ثان فى أربع مواد بالإضافة إلى مادة القرآن الكريم (؟!) وذلك إذا فشل الطالب فى اجتياز الدور الأول. أما جامعات الأزهر فتستوعب جميع الناجحين فى مدارس الأزهر حتى لو بلغت درجاتهم الحد الأدنى فقط للنجاح. ومن ثم ضم الأزهر جميع الفاشلين علميا ليلقنهم فنون التطرف والعنصرية والطائفية، ويخرج ١٢٪ من نسبة خريجى التعليم فى مصر جميعا، مشكلا بهم بنيته التحتية وميليشياته وقت الحاجة، الذين يدينون له بالفضل والولاء العظيم، ويمكن تحريكهم بإشارة أو بصفارة كما حدث فى فتنة (الوليمة) التى دبرها حلف خراب مصر.

وإبان الأزمة الانتقالية التى مرت بها مصر من اقتصاد ملكية الدولة الملقب بالاشتراكى إلى نظام السوق (وهى الأزمة التى كان لابد أن يمر بها أى وطن فى نفس الظروف)، استشعر رجال الأزهر مدى حاجة الدولة إليهم لتبرير توجهاتها الجديدة. وزاد الطين ظهور جماعات الإرهاب الدموى، مما دفع الدولة أكثر إلى قبضة الأزهر فى حاجة لمؤسستها الدينية لإثبات أن الدولة أكثر حرصا على الدين من المتطرفين. بينما كان الأزهر يستشعر كل يوم قوته، ويلعب لعبة مزدوجة، يصدر معها بيانات التأييد للدولة، ثم بيانات التأييد للإرهاب.

وهكذا أدرك الأزاهرة مدى ضعف مؤسسة الحكم وهشاشتها فى تلك الفترة الانتقالية، وأدركوا فرصتهم السانحة ليفرضوا وجودهم على الدولة كقوة مشاركة فى صياغة القرار السيادى وليس فقط مجرد مشايخ للتبرير، وكان مشهد الشيخ شعراوى - تجاوز الله عن سيئاته - وهو يربت فجأة فوق كتف الرئيس مبارك بعد محاولة الاغتيال الآثمة فى أديس أبابا أمام عدسات التليفزيون العالمية ليحمل أكثر من مغزى ومعنى ودلالة، فهى حركة لا يسمح بها أبدا لا موقع الرئيس ولا أصول البروتوكول، ومررها الرئيس بتسامح وحكمة احتاجهما الموقف، ثم أخيرا جاءت أحداث الوليمة ليجازف الأزهر بمشاركة بعض رجاله فى حركة التثوير الفاشلة التى تمت تحت رأيه حزب العمل.

ولنا أن نلاحظ أن طلاق بينونة صغرى بين المؤسستين السياسية والدينية قد بدأت بوادره عندما بدأ الأزهر يصدر بيانات وفتاوى تخرج تماما على إرادة الدولة وسلطتها (رحم الله شيخ الأزهر جاد الحق وتجاوز عن سيئاته)، كما أصبح بإمكان مشايخهم فى كل القرى والنجوع الوقوف ضد إرادة الدولة فى تحديد النسل والسياحة والبنوك. وأصبح بإمكانهم صناعة مؤسسات بديلة لمؤسسات الدولة كندوة علماء الأزهر التى تحولت لتحمل اسما له مغزى فأصبحت (الجبهة). وتمكنوا من إنشاء مدارس دينية مستقلة، إضافة إلى عشرات الصحف والمجلات ودور النشر وشركات الكاسيت، بل وإقامة شركات اقتصادية متكاملة. بعد أن حصلوا على الاستقلال الاقتصادى بخروج شيوخهم إلى دول النفط وحصولهم على التمويل اللازم ببذخ قل نظيره. ثم إنشائهم منظمات عالمية كمنظمة رابطة العالم الإسلامى، ناهيك عن التمويلات الشخصية السرية.

وكان التزايد العددى الهائل مع التسامح فى قبول الفاشلين فى الدراسة الثانوية العامة وتأهيلهم عنصريا وطائفيا فى معهد الإعداد والتوجيه، ثم التحول بهم إلى تخصيصهم سنة تمهيدية بالأزهر قبل الانخراط بالكليات العلمية بالأزهر أيضا لتلقينهم فنون العنصرية الطائفية.. كل هذا كان له دوره فى إيجاد منظومة كبرى قوية تشبه منظومات العسكر. التى لا تملك عقلا للتفكير بقدر ما تطيع فقط الأوامر. وهو ما يذكرنا بالضباط الذين كانت تخرجهم الكليات الحربية بعد قبولهم فيها بأدنى المجاميع من الدرجات العلمية، فكان ما كان من خسائر ودمار أمام عدو جاءت به مثل تلك السياسات إلى حدود الدلتا الشرقية فى عام ١٩٦٧ .

وللعلم، فقد وصل عدد الشيوخ الأزاهرة فى مصر إلى خمسمائة ألف شيخ، ينتشرون فى ١٩٠,٠٠٠ مسجد وزواية حسب إحصاء عام ١٩٩٢، إضافة إلى ١٢٠,٠٠٠ أزهرى يقومون بالتدريس فى مدارس الأزهر قبل الجامعية، إضافة إلى خريجى الكليات الأخرى كالهندسة والطب الذين يدينون بالفضل فى وظائفهم وألقابهم إلى الأزهر (*).

فهل تعلم الدولة هذه الحقائق المرعبة، أم هى لا تدرى بها؟ وهل الثمن المدفوع للدولة من قبل الأزهر يقابل ما كان يمكن حدوثه لو انفلت أمر المظاهرات ونجح حلف خراب مصر، وهو الأمر الذى يمكن حدوثه فى أى لحظة؟

وهل الأكثر أمنا وأمانا أن تظل الدولة بحاجة لمشايخ التبرير

(*) للمزيد حول هذه الحقائق المرعبة ارجع إلى أعمال الدكتور كمال مغيث.

الدينى، أم إلحاق كل تلك المعاهد بوزارة التربية وعودة الأزهر لدوره الدينى، مع تواصل الدولة مع شعبها تمنحه الحقائق وتطلب منه المشاركة فى تجاوز الأزمات؟ وهل الأسلوب المتبع حتى الآن فى الإعلام والتعليم العام والذى يقوم بالتخديم على ذات المبادئ سواء ذعرا (وهنا مصيبة) أو إيمانا بها (وهنا المصيبة الأعظم)؟ هل هذا الأسلوب يمكن أن يخدم أهداف الدولة المدنية المرتقبة المترافقة بالضرورة مع نظام السوق؟ إن الملاحظ والمتابع سيكتشف أن الإعلام والتعليم قد هيأ الشارع بعد أن محى وعيه لأى انفلات قد تقوده أحلاف الخراب، بعد أن ظل هذان الجهازان يزايدان على تيارات الإسلام السياسى لإثبات التحاء الدولة وتدينها.

ويبقى السؤال الأخطر: هل كانت المظاهرات وكل ما حدث بسبب كلام فلوت فى رواية لكاتب سورى؟ أم أن المناخ كله (نتيجة سوء السياسات) قد تهيأ لخراب مصر؟

وبعد صدور بيان الأزهر الأخير إزاء المثقفين والكتاب نقف نتساءل: هل يملك الأزهر بالفعل الحقيقة الكاملة والمطلقة فى كل قضية، وأن مثقفى هذا الوطن معتوهون ومعوقون بالكامل وبحاجة إلى هذه الوصاية البغيضة؟ وهل يتصل الأزاهرة بالسماء عبر وحى متصل مازال يحمله الملاك جبرائيل، أم أنه قد رفعت الأقلام وجفت الصحف؟

لقد كانت سلسلة المصادرات السابقة تحتج باجتهادات المفكرين فيما يخص البشر من شرائع الدين، لكن الأستاذ عادل حسين أعلن على قناة الجزيرة الفضائية فى برنامج الاتجاه المعاكس بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣٠ أن ثورته مع حزبه وأزاهرته كان لها سبب آخر، حيث إن الروايات تطاولت على الله نفسه، وهو الأمر غير المسبوق، لهذا كانت المبايعة على الموت والدم والهدم والخراب.

وهنا لا نجد سوى استفسار شديد البراءة: ما دمتم تحتجون قبل ذلك فى المصادرات بالدفاع عن الشريعة، وما دام الأمر وصل هذه المرة إلى الاعتداء على الله نفسه، فلماذا لا تتركون الله يدافع عن نفسه؟ ولنا فى عبد المطلب بن هاشم أسوة حسنة عندما قال لأبرهة الحبشى: "رد على إبلى فللبيت رب يحميه".. لماذا إذن لا تتركون الله يدافع عن نفسه بنفسه حتى يعود عصر المعجزات والطير الأبابيل؟ ولماذا تعكسون الأوضاع بعد أن قال تعالى فى كتابه الكريم إن الله يدافع عن الذين آمنوا/ ٣٨/ الحج" وليس العكس (؟!) ولماذا تصرون أن عليكم حقا جهاديا بتوحيد كل الألوان والأفكار والتباينات بينما القرآن الكريم قد أقر أن التعددية

والاختلاف والتمايز قرار إلهى بحقوق الإنسان، فى قوله تعالى: "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء لجعلكم أمة واحدة/ ٤٨/ المائدة".

وهنا لابد أن يطرح المؤمن إيمان العوام أسئلته المترتبة على ما سبق:

لماذا يا أزهر وقد أنعمت عليك مؤسسة الحكم وأغدقت، فرفل رجالك فى النعيم، وأصبحوا نجوما ذوى أبهة ومنازل اجتماعية رفيعة؟

لماذا يا أزهر وقد أنعموا عليك بلقب (الشريف) وجعلوك رمزا للإسلام، رغم أنه لا يوجد فى صحيح الإسلام رموز، ولا يوجد فى القرآن كله ولا فى الحديث كله شىء اسمه الأزهر ولا رجال الأزهر؟

لماذا يا أزهر وقد سمحوا لك بجعل معاهدك وجامعتك مأوى لكل فاشل دراسيا، ثم أنعموا على خريجيك بلقب العلماء، ومن يومها اختفى من بلادنا علماء الفيزياء والكيمياء والأحياء ولم يبق سوى علمائك. ورضينا بهم قسمة وحظا ونصيبا؟

لماذا أيها (الشريف) وأنت تتقلب كل مرة فى النعيم مع تقلبات المؤسسة السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وبالعكس، ولم يسألك أحد يا شريف عن تقلباتك أو سؤالك عن موقعك من صحيح الإسلام؟

لماذا يا أزهر؟

أسئلة إجاباتها لا شك معلومة لدى جهاز الدولة الحاكم، وهو بها أدرى.

القسم الثانى:

شكراً.. بن لادن!!

تنويه وعرفان

تنويه:

الموضوعات التالية تم نشر بعضها فى دوريات مصرية، لكن مع تدخل الجهات الناشر تدخلا سقيما أحيانا، ولئيما أخرى، ومريضا أو جبانا ثالثة. دون حتى استئذان المؤلف، مما شوهها تشويها فظيعا، يليق بالعقل الواقف وراء التدخل المقيت، ولم ينج منها إلا ما نشر فى مجلات شديدة التخصص لم تصل إلى مساحة أوسع من القراء، لذلك وجب نشرها مرة أخرى. هذا إضافة إلى موضوعات لم يسبق نشرها من قبل.

عرفان:

كان لرصد السيد مرتضى العسكرى للوقائع فى سياقها التاريخى ولتحليلات جبران شامية، ولمفاتيح على حرب النقدية، دور لا ينكر أثناء قراءة وقائع الحاضر وأحداث الماضى، وتحليل وتركيب النصوص ودلالاتها، لذلك وجب التنويه، حفظا للأمانة.

الآن..أو الطوفان

إن العصبية هى أن يرى الرجل
شرار قومه خيرًا من خيار قوم آخرين
"أحمد بن الطيب"

أصبح "الإسلام المُعدل المطلوب أمريكيا" عنوانا لمناقشات منوعة فى الإعلام العربى والإسلامى والعالمى بعد ضربة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وعزم الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل فى ثقافات المسلمين، ضمن حملتها الدولية الموسعة على الإرهاب العالمى، من أجل إعادة صياغة المفاهيم التى يسلك بموجبها المسلمون مع أنفسهم أو مع العالم. لضمان ما تراه استقرارا أمنيا لها ولنا وللعالم من وجهة نظرها، بعد أن عاشت زمنها السابق وفق حسابات مصالحها ومصالح شعبها فقط، فحالفت شرار الأرض كما هو حالها مع العنصرية الإسرائيلية، وصادقت أعتى الأنظمة القمعية فى دول العالم الثالث بغض النظر عن أحوال شعوبه. وأدامت سلطات هذه الأنظمة التى نشرت الفساد فى مواطنها مع قهر العباد، وشجعت عزل تلك الشعوب عن الحداثة وحجبتها عن التطور بتشجيع السلفيات المنوعة، وهى الخط النظرى الذى يجمع الشعوب مع سلاطينها استجابة لحميمية رغبة هذه الشعوب فى عدم تسرب أى غريب إلى خصوصيتها الثقافية العزيزة عليها. بغرض إبقاء تلك الشعوب فى حالة سكونية خارج حركة التاريخ المتسارعة، مع الاعتماد على الأنظمة الحاكمة للحفاظ على المصالح الأمريكية فى مناطقها. وهو ما أدى إلى انتشار الجهالة المعممة الضامنة للاستبداد السياسى، لكنه زرع فى الوقت نفسه حقدا حضاريا متناميا فى تلك المواطن، خاصة مع مواقف الحليف الأمريكى من القضايا العزيزة على الشعوب.

ومولت المخابرات الأمريكية ببذخ الحركات السلفية الفكرية والمسلحة، وأقامت فى العواصم الإسلامية المؤتمرات المغذية للخصوصية الثقافية كمؤتمرات ما يسمى العلوم الإسلامية. فكان أن أفرزت لها تلك المواطن إرهابا دوليا عقرها فى عقر دارها الذى تصورته آمنا من كل سوء، مما وضعها للمرة الأولى أمام مسئولياتها كسيدة للعالم، من أجل

تجانس هذا العالم ثقافيا، وربما سياسيا، لتكون العولمة صادقة المعنى والمضمون، وحفاظا بالطبع على أمنها ومصالحها فى المقام الأول.

وإزاء هذا الهول العظيم "الإسلام المعدل المطلوب أمريكيا" الذى ما خطر على قلب مسلم (وإن خطر لنا وكتبنا بشأنه وحذرنا على مدى العقد الماضى لإصلاح البيت من الداخل دون سامع ولا مجيب حتى أزفت الآزفة) يجدر وضع الأمر على مائدة بحث مكشوفة وعلنية فى بيت أصحابه، لمناقشته واتخاذ المناسب بشأنه بيد أصحابه، للوصول إلى مشتركات بين المختلفات تؤدى إلى النتائج الأقرب إلى مصلحة الوطن والمواطن قبل أى أمر آخر.

وكان الأساس الذى سبق وطرحته ولم أسلم بسببه من الأذى (من محاكمات رسمية إلى محاكمات أمام أمن الدولة إلى إدانات أزهرية إلى تعتيم وحجب ومنع نشر إلى تشنيع صحفى مصحوب بالتخوين الوطنى والتكفير الدينى) هو الذى مازلت أصر عليه، وهو وجوب إعادة النظر فى مناهجنا سياسة أو تشريعا أو اجتماعا أو إعلاما أو تعليما، والأهم فى فهمنا للإسلام وطرق تدريسه وشروحاته وقواعد التعامل معه وبه من تشريع وتحليل وتحريم وقواعد فقهية بل وثوابت نظنها كذلك، أو نريدها كذلك. وعلاقة هذا كله بالعصر الذى نعيشه باعتبار ذلك مطلبا وطنيا قبل أن يكون أمريكيا، وأنه قد أصبح ملحا وضروريا لصلاح أحوالنا، وفى الوقت ذاته - ببعض الواقعية - توقيا لعصف الدولة العظمى الكبرى القادرة الغاضبة ومعها كل دول العالم تقريبا، إزاء أوطان ضعيفة متهالكة لا تملك لنفسها ردا ولا دفعا سوى استمطار اللعنات من رب السماء بالدعاء على الأمريكان آناء الليل وأطراف النهار، وهو مالم يغن عنا شيئا خاصة أن أصحاب منهج الدعاء لم يحسموا لنا الموقف حتى الآن ويحددوا لنا موعدا نهائيا لهذا التدخل الإلهى، وحتى يحدث هذا التدخل أو لا يحدث فلا سبيل إلا ما بأيدينا وما فى مستطاعنا.

وإن مخاطر عدم الوضوح وصراحة الطرح والمناقشة رهبة أو خوفا ستكون نتائجها على الأجيال المقبلة هى الأوخم والأسوأ، خاصة مع ما وصلت إليه أحوالنا النفسية والعقلية وأوهامنا الرافضة لأى تغير مهما حدث من كوارث، غير العابئة بأى نتائج مهما تراكمت النوازل والمصائب والتراجعات، ناهيك عن أولئك النفر المستفيد من استلقائنا الخامل خارج التاريخ نجتر أساطيرنا، وهم نفر كثير وله نفير، وهى الأمور التى أدت بنا إلى عدم التحرك إلا إلى الخلف وإلى مزيد من الخسائر مطمئنين إلى حصوننا الكلامية ووعودنا العقدية متعثرين من منزلق إلى منحدر، حتى أصبح من مواهبنا بين الشعوب اتخاذ القرار غير المناسب فى التوقيت

غير المناسب، وأمست القضايا العربية بين قضايا العالمين هى النموذج الأمثل للخسائر الأمثل. رفضا لمواجهة الذات بعوراتها، وإيمانا بأننا شعوب مختارة بعناية فهى لا تخطئ، وغيرنا دوما هو المخطئ.

وعندما يصبح الأمر هو البقاء فى ساحة الفعل التاريخى أو الخروج من التاريخ إلى الزوال الحتمى، فإنه لا يبقى لدينا وقت للمراوغة اللغوية واستخدام الشراك اللفظية للتحايل على القول، فى ظل تحريمات سائدة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا التعامل بالأساليب الملتبسة للإجابة على الأسئلة المصيرية المطروحة علينا، لملاطفة رأى عام غير سوى ولا رشيد، أو توقيا لعصف سلطة سياسية أو غضب سلطة دينية.

وإذا كان النوم ثقيلا فإن الصحو سيحتاج إلى النهر والزجر وتشديد النكير، لأن الهزيمة التاريخية المروعة التى نعيشها لا تتمثل فقط فى الهزائم العسكرية أو التراجع الحضارى، لكنها تكمن فى كوننا لا نصدق أننا شعوب مهزومة على كل المستويات حتى النخاع، ومتخلفة على كل الأصعدة، وفى كوننا لا ندرى لماذا هزمنا ولا كيف هزمنا، لأننا لا نملك فضيلة المكاشفة والشفافية والصدق مع الناس ومع الذات، وهى الآن أبرز الفضائل الكونية فى الدنيا المتقدمة المتفوقة. علما أن البداية الصحيحة والناجحة هى الاعتراف بالهزيمة المروعة وأن بدء العلاج يكون بقبول النقد والاتهام، الذى ربما كان علقما أو موجعا أو يحتاج لجراحات كبرى، لكنه الضرورى بلا بديل آخر، محاكمة للذات وفحصا للمسلمات، للوعى من خدر الغيبوبة ونقد ما نظنه بدهيات لاسترداد العافية، لأنه ـ وهذا هو الأخطر ـ لا توجد خدمة يمكن أن نقدمها لقوى العنصرية الإسرائيلية أكثر من الاستمرار فيما نحن فيه من هلاوس، ناهيك عن كون تلك الأسباب هى التى حالت بيننا وبين التوصل إلى لغة يفهمنا بها العالم ونفهمه، هذا مع الأخذ بالحسبان أننا لا نفهم بعضنا بعضا.

وجذر المشكلة يتموضع فى نظرتنا لكل شأن من خلال الهويات (دينية، قومية، عرقية، لغوية، ثقافية.. إلخ)، ومدى اتفاق الآخر معنا أو اختلافه وفقها وحسب شروطها. وتتحزم هذه الهويات جميعا برباط الدين الإسلامى الذى لا نرى أمرا إلا من خلاله، حتى اصطبغت به حياتنا حتى فى تفاصيلها الدقيقة (كيف نأكل وماذا نقول عندما نشرب أو عندما ننتهى من هذا أو ذاك، وبماذا ندعو ونستعيذ عند الغائط وعندما نتجشأ، مع دعاء الركوب سواء كانت الركوبة حمارا أو طائرة لا فرق، وبم نبدأ الجماع من أدعية وبم نحمد عند الانتهاء.. الخ)، ثم نتعامل مع المختلف وفق رأى ديننا فيه وليس كما هو، لذلك ننفيه ولا نعترف له بحق أن يكون

مختلفا عنا، بحسبان ديننا مصدر كل حق وكل معرفة ممكنة وكل فضيلة كاملة، ومن ليس تحت مظلته فاقد لكل هذا بالضرورة.

وبينما العالم لا يرانا إلا فى تخلفنا المزرى، نطلب منه أن يتعامل معنا باعتبارنا أصحاب أرفع الأديان أو بالأحرى أصحها على الإطلاق، وبحسباننا وارثى مجد حضارة كبيرة، بينما لكل الأمم والشعوب أديانها ومآثرها وحضاراتها السالفة، ولا يعطيها ذلك مزية أو أفضلية على غيرها بالدين والمآثر السوالف، إنما هى تصنع أفضليتها بتأمين حريات المواطنين وإحقاق حقوق البشر التى تصنع مناخا يسمح بالتوسع المعرفى والابتكار والاختراع والمساهمة فى المنجزات الإنسانية لاحتلال موقع كريم تحت الشمس. أما نحن فانشغلنا عن العلم والمعرفة بحسبان كل معرفة قد تمت معرفتها مسبقا فى مقدسنا، ومن ثم خضعنا بالكامل للنصوص المقدسة ولم نضع ضمن أهدافنا السعى لمعرفة مالم نكن نعرف، قدر ما سدرنا فى إعادة إنتاج ما سبق وعرفنا، لتبرير ثوابتنا وثباتنا عند نقطة زمنية تبعد إلى الوراء ما ينوف بقرون على عشرة قرون. لذلك لم ننتج أى معرفة حية سواء حول النص أو الواقع، وكيف ذلك وشاغلنا وهمنا يفصح عنه دعاؤنا المرعوب إلى رب السماء "اللهم لا تجعل مصيبتنا فى ديننا" (!!؟).. أليست تلك هى المصيبة عينها؟!

وكى نثبت جدارتنا فى عالم يسجل كل ليلة آلاف الكشوف والاختراعات قام جهابذتنا اللواذع يشمرون عن همتهم لتعريفنا معلومة واحدة فيها الكفاية والغنى، وهى أننا علماء الأكوان لآخر الأزمان. بالكشف فى مأثورنا عن كل علم سبق اكتشافه. والصرعة الجديدة الآن هى ظاهرة الشيخ الدكتور زغلول النجار الذى تعدى القرآن إلى الحديث النبوى يستكشف فيه آخر النظريات العلمية، رغم ما فى علوم الحديث من مآخذ على الحديث. ليس لفائدة البلاد والعباد بكشف مالم يسبقنا إليه المتفوقون فى، لكن ليثبت لنا صدق ما بيدنا من مقدسات وتقييمها بقيمة العلم الغربى الذى يكفرونه سلفا. ويؤكد لنا عبر حلقات طوال أن الله قد أنزل الحديد من السماء إلى الأرض إنزالا عملا بظاهر الآيات "وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد/ ٢٥ الحديد"، وبعمليات حسابية حول عدد ذرات الحديد والألفاظ القرآنية بأساليب الحواة البهلوانية، إثباتا لجدارتنا بين الأمم، بالخبيىء داخل نصوصنا النظرية الذى كان ينتظر كل تلك القرون مجىء السيد زغلول ليكون بطل الكشف ونجم العلم ودرة الإيمان. وجعل زغلول من نزول الحديد قضية كبرى يبسمل حولها المؤمنون ويحوقلون، بدلا من أن يستخدم إجازته العلمية لدخول المختبر

وتقديم ما يمكن أن يفيد به وطنه من هذا الحديد، بغض النظر عن كونه قد هبط أم صعد أم قعد، خاصة أن النصوص الدينية ليس من وظائفها إنجاز الكشوف والاختراعات والنظريات العلمية، لأن زمنها وبيئتها لم تكن بعد مهيأة لهذه المعانى، ولأن مثل هذه المنجزات تتم بجهد الإنسان وكده وراء المعرفة ولا يمطرها الله على أحبابه من السماء. ثم إن لها منهجا يعتمد على الملاحظة والمشاهدة الحسية والتجربة المخبرية ولا يحكم فيها إلا العقل الإنسانى وحده ولا محل فيها لغير الإنسان.

والتذاكر والتذاكى باستذكار سالف العصر والأوان بعلماء كانوا فخر زمانهم فى العصر الذهبى للإمبراطورية الإسلامية (الرازى، الخوارزمى، ابن سينا.. الخ) لا يصنع شيئا فى أى شىء، ناهيك عن كون المنتج العلمى لهؤلاء لا علاقة له بدين الإسلام بل لمكان المسلمين فى الشرق حينذاك، وتمازج علوم ومنجزات حضارات البلاد المفتوحة داخل الإمبراطورية الإسلامية، فأثمرت علوما ليس من العلم أن نصفها بأنها كانت علوما إسلامية فليس للعلم جنسية ولا دين ولا وطن.. كانت علوما فقط.

وقبل زغلول كان أصحاب لعبة العلم والإيمان قد أرسوا فى عقول شبابنا خلطا عظيما بين مفهوم القدرة الإلهية وبين القدرات السحرية، بمحاولاتهم تفسير كسر قوانين الطبيعة بالمعجزات فى مأثورنا على ضوء ما انتهت إليه النظريات العلمية، وهو ما كان كفيلا بإسكان صوت العقل، لأن قدرة الله تتجلى فى ثبات قوانين الطبيعة وليس فى كسرها، ولأن من يزعم خرق هذا الثبات هو العقل السحرى السابق للعقل الدينى زمنا وكيفا وفهما. وهو ما يعنى أننا انتكسنا إلى مراحل ما قبل ظهور الأديان. ولم يعد هناك فرق بين مشايخنا وعلمائنا وبين عوام الناس الذين كانوا يخرجون عند تأخر فيضان النيل خارج أبواب قلعة محمد على، يتلون صحيح البخارى ويختمونه احتسابا لتأثير الكلام فى قوانين الطبيعة، ومازلنا نتصور أن مجرد الكلام لابد أن يؤثر حتى فى كبرى قضايانا السياسية مع العالم. بينما الإسلام يعد أبرز الأديان التى حاربت السحر والسحرة، ولا يرى أفاضلنا هؤلاء أى تناقض بين الموقف الإسلامى وبين ما يفعلون، ولا يلتفتون إلى أن علوم الصواريخ والأجنة والهندسة الوراثية هى منجزات متراكمة لجهود إنسانية من كل ملة وموطن، ولم يعرفوها من القرآن، ولم يعلموا بوجودها خبيئة طى ألفاظ تحتاج من يؤولها ويسقط عليها ممكناته المعرفية التى تعلمها من زمننا وليس من زمن القرآن، فهى فى النهاية ممكنات المفسر وزمنه وليست أبعد من ذلك.

ولا شك أن إخيولتنا التى تركبنا وتصور لنا أننا قد حققنا فى

ماضينا كل ما حققته البشرية من تقدم هائل كما ونوعا فى حاضرها، تعمل على تخليق مستمر للعامل القديم الجديد فى تخلفنا، بالركون إلى وهمنا فلا نرى ما نحن فيه حاضرا ولا ماضيا، وهو ما يؤدى إلى عدم بذل أى محاولة للانتفاع بما لدى المتقدمين من فلسفات ونظر ومناهج أدت إلى تقدمهم، وظلت اجتهاداتنا محصورة فى كيفية الحفاظ على ما نحن فيه حرصا على أصالتنا، وهو حاضر موحش أصبح رميما منذ أزمان.

وآخر إنجازات شبابنا المسلم المهاجر الذى عاش ثقافة البلدان الحرة، هو ما يسمونه الإعجاز الرقمى (الديجيتال) للقرآن في الكمبيوتر، ذلك الجهاز الذى لم يساهم فيه عباقرتنا بأى شىء بدءاً من التيار الكهربائى (الذى سيدخل صاحبه جهنم لأن اسمه إديسون وليس أحمد أو على) وانتهاء بالتصنيع والبرمجة. لكن نصيبنا فيه أو قل مصيبتنا هى اجتراح المعجزات السحرية من خلاله، بينما اخترعه أصحابه لتسهيل تخزين وتسريع المعلومة وسيولتها وتحليلها وتركيبها وتصنيفها.. الخ. ومن الأمثلة الفواضح لهؤلاء الأفذاذ ما نشرته صحيفة العالم اليوم فى يناير ٢٠٠٢، وكيف أمكن لعلمائنا أخيرا إعلان العالم بمكتشفاتهم باستخدام كمبيرتر علاء الدين السحرى، ومعرفة أن الآية (١١٠) فى سورة التوبة وترتيبها (٩) بين سور القرآن، قد تنبأت بتحريق الأمريكان داخل الأبراج جزاء وفاقا لما قدمت أيديهم. ويحيطوننا علما نافعا مفاده أن عدد كلمات سورة التوبة (بعد إسقاط أحرف الجر والعطف والذى منه حسب المطلوب) هو (٢٠٠١) كلمة بالتحديد المبين، ولو رتبنا الأرقام لنطقت بالمعجزة وهى (٢٠٠١/٩/١١) يوم ضرب أشاوسنا مركز التجارة العالمى بنيويورك. والآية المقصودة تقول: "لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبة فى قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم والله عزيز حكيم"، وفى أسباب النزول نعلم أنها قيلت فى شأن بعض الصحابة الذين بنوا مسجدا بغير رضا النبى فأسماه مسجد ضرار وأمر أصحابه بهدمه وتحريقه فوق رؤوس المجتمعين فيه، ولأن الأمريكان مثل أصحاب مسجد ضرار (لا تعرف كيف؟) فقد استحقوا الموت حرقا داخل بنيانهم كأصحابهم الذين بنوا مسجد ضرار. ويبدو أن جهابذة بحور علمنا الديجيتال لم يعلموا أن الترقيم الذى اعتمدوه للآيات وترتيب السور لا علاقة له بالشأن الإلهى ولا بصلب الآيات ولا تاريخها، لأن عملية الجمع والترقيم والتبويب كانت كلها بشرية من الألف إلى الياء. اللهم إلا إذا نسبنا المعجزة إلى اللجنة التى شكلها الخليفة عثمان برئاسة زيد بن ثابت لتدوين القرآن وترتيبه فى مجمع واحد.. واللجنة التى شكلها الحجاج بن يوسف الثقفى من بعد.

الأهم فى تلك الأمثلة هو إقرارنا بالعجز عن الفعل الإنسانى المبدع المنتج... فقط حضراتهم يقومون بتأكيد صدق مقدسنا، مما يعنى شكهم العميق والمسبق فى هذا الصدق، وإلا ما بذلوه وراءه جهدا بلا طائل سوى التباهى بما لم ننجز وما لم نبدع. هو إقرار فصيح بعجزنا عن استخدام العقل فى إنجاز مبدع خلاق، لأن المبتدعات فى بلادنا أول المكروهات، ولأنه لا مجال لعلم لم يعلمه ربنا وكفانا بذلك احتسابا.

وهكذا نروح ونجىء لتأكيد أنه لا جديد خارج ما علمه ربنا وأسلافنا من الأصحاب والشراح والفقهاء من موتى التاريخ، غير مدركين أن إنجاز المجتمعات القديمة لابد أن يكون متخلفا بالضرورة عما أنجزته عجلة التطور فى المجتمعات الحديثة، وأن من يقول بغير ذلك هو معتوه كبير. وغير عابئين بأوضاع التاريخ وشروط سيره وتعاقب أطواره، ولا مكترثين بالتمييز بين الصور البسيطة للأفكار التى أنتجها الأسلاف وتمت صياغتها فى عموميات وبين الصور المعاصرة المعقدة والمركبة من متراكمات وتفاصيل تند عن الحصر فى جمل مأثورة، ولا قادرين على التمييز بين النصائح الدينية الأخلاقية المرسلة التى لم تجد طريقها إلى إصلاح الواقع فى زمانها وبين الصيغ القانونية الحديثة التى تناسب تعقيدات مجتمعنا الحديث.

وهكذا تعززت نظرتنا للغرب المتقدم بكراهية أصيلة فينا له منذ الاستعمار التقليدى حتى الآن، وزكاها الخطاب القومى للعسكر المحلى عند استيلائه على السلطة فى بلادنا، حتى أمست كراهية أمريكا على وجه الخصوص هى مقياس وطنية المواطن، وهى كراهية يفخر عناترنا بإعلانها بسفور مدهش، فهذا صحفى يدعى (زياد أبو غنيمة) يعقب على ضرب أمريكا فى قناة الجزيرة بقوله: "إننا نكره أمريكا ونكره أصدقاء أمريكا.. ونعمل على محاربة أمريكا، وهذا أمر لا نستحى منه ولا نخجل منه/ فى ٢٠٠١/١٢/١١" ولا تفهم سر اختيار أبوغنيمة أكبر قوة فى العالم ليعلن الحرب عليها.. ولا تعقيب!!

ان ما يجب نلتفت إليه ونحن فى نشوة الكراهية التفريق بين هذه الكراهية وبين مناهجهم فى التفوق، رغم أنى لا أظن شعبا لديه المبرر لكراهية أمريكا أكثر من الشعب اليابانى الوحيد فى العالم الذى تعرضت مدنه لتجربة الإبادة النووية على يد الأمريكان. ومع ذلك فإن الشعب اليابانى تبنى المنظومة الفكرية للغرب المنتصر، لإدراكه أنها كانت عامل انتصاره، ولا أحد يمارى فى أن أهل اليابان قد فازوا بها فوزا عظيما، وفزنا نحن فقط بالكراهية إضافة إلى أصالتنا.. التخلف.

ونظرا لما يسره المنتج التكنولوجى الغربى وإبداعاته من راحة ورفاه وعلاج وسعادة لبنى الإنسان، فقد قبلنا منتجه التقنى فى كل مناحى حياتنا، لكننا رفضنا الأهم، منهجه الذى أدى به إلى هذا الإنتاج والإبداع الهائل والرفيع، حرصا على تخلفنا أن تصيبه جرثومة الغير بالتلوث، ورفضنا الأساس التحتى لحضارته المتمثلة فى حريات مدنية فردانية كاملة، كانت هى ما أفرز تفوقه، لا لشىء إلا لأن مبادئ الحريات عنده لا تصلح فى بلادنا على إطلاقها. فماذا - مثلا - سنفعل بمساواة الجنسين فى الحقوق؟ وكيف سنسمح بحرية الاعتقاد مع مبدأ قتل المرتد؟ أو كيف سنسمح بحرية النقد أن تطال ما نظنه ثوابت غير قابلة حتى للفحص؟.. وإن حدثتهم عن ثقافة الغرب المتقدم كمطلب للتقدم أجابوك بأنه الغزو الثقافى، فثقافة التقدم مرفوضة لأنها تمارس علينا عمليات غزو... أن تصبح المعرفة محايدة يمكن أخذها والاستفادة منها دون أن ندفع فيها المليارات... هذا غزو (؟!).. ولا يلتفت الصناديد الواقفون لمواجهة هذا الغزو صفا مرصوصا للحفاظ علينا حفرية حية لكائنات انقرض مثلها.. لا يلتفتون إلى كون موقفهم هو اعترافا للثقافة المرفوضة بأنها الأقوى، رغم كل التطبيل والتزمير لثقافتنا الفريدة فى العالمين. وأحيانا لا يفهمنا البعض لإصرارنا على ثقافة لا تستطيع مواجهة الجديد بقواها الذاتية ولا أن تفرض ذاتها على ثقافة الآخرين وتغزوهم كما يغزونا.

ولأننا على يقين من وهننا الثقافى أمام الثقافات العصرية المتفوقة فى الغرب، نضع للثقافات الأخرى مناطق حظر استيراد جمركية تفتش فيها العقول عن أى مهربات ثقافية ونحاكمها وندينها. والحل لدينا لما آل إليه حالنا هو الانتظار، لأننا سنسود الدنيا بالتأكيد بحسباننا خير أمة أخرجت للناس، ليس بعملنا وإنجازنا ولكن لأن الغرب المتقدم سينهار (انظر غاية أمانى الكراهية لدينا... أن ينهار المتقدم؟!) وسوف ينهار فى فلسفة فلاسفتنا بسبب تخمته المادية، ومثالا لذلك نستمع إلى الدكتور عماد الدين خليل أستاذ التاريخ بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة دبى يحيطنا علما نافعا يقول: "إن الحضارة الغربية بتجاوزها للقيم ذات العمق الروحى الوجدانى الإنسانى الخلقى الدينى.. ستؤول إلى نوع من التفكك والعجز والشلل/ الجزيرة فى ٢٠٠١/١٢/١٦" ومن ثم تعقب الدكتورة الجامعية (؟!) نوره السعد على ما قام به تنظيم القاعدة فى أمريكا بقولها: "إن الإسلام هو الوحدانية التى يحتاجها العالم المعاصر ليتخلص من متاهات الحضارة المادية المعاصرة التى لابد لو استمرت أن تنتهى بالإنسان إلى ضياع.. وكان لابد من هذه المواجهة... الآن بدأت الصحوة

الحقيقية/ الجزيرة/ فى ٢٠٠١/١٢/٣" وهو الوهم المريض الذى تكذبه كل الظواهر الحادثة والتى تشير إلى أن كل من يتعامى عنها هو بلا شك يعانى من خلل عقلى ولأنهم كمن يرفض الاعتراف بشروق الشمس لأنها لم تشرق من قريته.

باختصار اخترنا التخلف حرصا على الموروث وعلى الأخلاق الحميدة وعلى الشرف الذى لابد كى يسلم من الأذى أن يراق على جوانبه الدم، فهم يعلنون توجسهم من أساليب الحضارة الحديثة لأنها حضارة مادية شريرة، هى انحراف وضلال وفجور، مع تفاؤلهم الشرير الذى يتمنى أن تقتلها حضارتها المادية وعطشها الروحى حتى يعلو الإسلام دون تعب أو مشقة أو علم ولا هم يحزنون، ويظل التمنى مجرد نبوءة كاذبة لأن حضارة الغرب تملك كل عناصر الاستقرار والقوة وأهمها ذلك الذى لا نفهمه: قدرتها على نقد نفسها باستمرار. وفى سياق أحاديثنا عن الشرف والأخلاق نتغافل عن المستور فى سلوكياتنا غير العلنية وأننا أكثر مادية من أهل الغرب وأوغل فى الحسية. وأننا ننفق الأموال فى أدنى ألوان المتع المادية واللذات الجسدية منذ فجر إمبراطوريتنا تحت مظلة الشرعية الدينية العلنية وتغص به مأثوراتنا التاريخية.

ويبدو أن تشديدنا على الفارق الأخلاقى يعود إلى عدم امتلاكنا ما نتميز به من فعل أفضل أو إنتاج أو علم، لذلك نلجأ إلى العامل الوحيد المحايد الرجراج الذى لا يمكن تحديد مقاييسه وضبطها لأنه معيارى قيمى تتوقف مقاييسه على وجهة نظر كل مجتمع حسب ظروفه وثقافته ودرجة تطوره أو اختلافه عن المجتمعات الأخرى. ولو راجعنا الأمر على أصوله لوجدنا الرقى الخلقى والمسئولية عن الفعل وهى الجانب الأهم فى فلسفة الأخلاق والتى تبنى على الاختيار الحر، تترافق مع التقدم لا مع التخلف والتقييد والتحريم والمنع، وهو ما يعنى تفوق المتفوقين حتى فى ما نريد سلبه منهم تميزا وترفعا. خاصة أن الدنيا تعرفنا بخصائصنا التاريخية وعلاقتنا بالمال والسلطة والجنس، هذه الشهوات الثلاث التى حارب المسلمون بعضهم بسببها عبر التاريخ. وعن الهاجس الجنسى وهو الكامن وراء كل نقد للغرب، فحدث عنه فى بلادنا وتاريخنا ولا حرج، فقد أباحت الشريعة لذكورنا مساحات اللذة على مصراعيها، من بعد الزوجات الأربع ملك اليمين والتسرى والاستمتاع بأى عدد، وأقمنا من قبل إمبراطورية للمال والجوارى، وسخرنا المساحة الروحية التى نزعمها لتحقيق شهواتنا الدنيوية وإكسابها الرضى القدسى. هذا ناهيك عن كون المبادئ الأخلاقية المطلقة غير موجودة بالمطلق لا عندنا ولا عند غيرنا إلا فى السجلات النظرية، وأن هذه السجلات لم تضع لها القواعد إلا لأن البشر يخالفونها، وكل ابن آدم خطاء.

وإضافة للعامل الأخلاقى كأساس لنبوءة دمار المتفوقين حتى يتخلفوا مثلنا، يتحدث مفكرونا عن أسباب أخرى ليقينهم، فالدكتور خليل المشار إليه آنفا، يشرح لنا هذه العوامل والأسباب بما لديه من أثقال علم على كاهله يحملها أسفارا فيقول: "هذا حدس يبنى النتائج على أسبابها ومقدماتها فى الفعل التاريخى.. فهل شهد التاريخ البشرى نظاما يقوم على القطبية الأحادية؟.. وفى المنظور القرآنى عندنا: ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة". فحدس الرجل ينبنى على أن التاريخ لم يشهد العالم محكوما بقوة كبرى واحدة (وهو أستاذ التاريخ؟!)، ومع هذا فإن مؤرخنا أسكت الله له حسا يصبح مع القطبية الأحادية الواحدة المسيطرة على العالم إذا كانت إسلامية لأسباب وهمية لفظية طقسية نرجسية سحرية تتضح فى قوله المتسائل: " إلى متى تظل العقول الوضيئة (؟!!) والأيدى المتوضئة والحضارة الطاهرة النبيلة التى تليق بإنسانية الإنسان.. منسحبة من العالم؟.. إننا الأمة الوحيدة التى تحمل القدرة على إعادة التوازن لعالم انحرف به المسار ومال بثقله وبعينه العوراء الواحدة، كالمسيخ الدجال باتجاه كل ما هو مادى فى هذه الحياة.. ورغم أننا أمة مهزومة لا تملك حضارة ولا حتى كيانا سياسيا يؤهلها لأن تقف فى مواجهة الآخر بخطاب أشد قوة وأكثر إحكاما، فإن فى هذا الدين من القدرة ما يجعله يخترق كل التحديات. لأن كل المذاهب والنظريات والأديان المحرفة وصلت إلى طريق مسدود.. لذلك سيكون المستقبل لهذا الدين بالتأكيد.. بقوة هذه العقيدة وقدرتها على الإقناع وقدرتها على اختراق عقل الآخر بغض النظر عن مستواه الحضارى".. مؤرخنا مشغول ليس بالإنسان لكن بالدين الذى له رب يرعاه، كذلك عامة المثقفين فى بلادنا، أما السبب الأهم لسيادة الإسلام المقبلة فهو ما أورده الصحفى زياد أبو غنيمة وهو يقول: "تزخر آيات القرآن الكريم بالعديد من الآيات التى تطمئننا بل تبشرنا بأن المستقبل للإسلام مهما كثر أعداؤه".

ويرى حامل الأسفار من جانبه أن الإسلام عندما يسود بعد انهيار الغرب لن يقبل الشراكة فى حكم العالم من أى قطب ثان، ناقضا بذلك استنتاجاته ونظريته فى عدم سلامة عالم يقوم على القطبية الأحادية، فيقول دون أن يشعر بأى صدع مخى عمن يطلبون إسلاما مشاركا قويا وسط القوى العالمية: "فى تحليلات هؤلاء يدخل الإسلام مشاركا فى المصير.. ليس مزيحا للآخرين ولا محتكرا.. هذا منظور الغربيين، أما منظورنا نحن الذين نتعامل مع النص القرآنى فإن العقيدة الأعلى الأقوى الأكثر مصداقية هى التى ستحكم فى نهاية الأمر". أما لماذا نحن بوجه خاص دون البشرية المؤهلون لسيادة العالم وقيادته فى قطبية واحدة، فهو ما يفسره لنا الدكتور (أحمد التويجرى) صاحب المناصب فى السعودية

العربية بقوله: لأن "هذه الأمة أقل الأمم تطرفا وأكثر الأمم تأصيلا للاعتدال والوسطية.. ولا يمكن أن توضع فى مصاف الآخرين/ الجزيرة فى ٢٠٠١/١٢/٣"، وهو ما يعنى ببساطة أننا كالرجل الأبيض عنصرى النزعات الذى يعتبر لون جلده مبررا كافيا وشرعيا لسيادته وتفوقه.

بهذا، ولهذا فضلنا أن نظل عالة على من نكره، وأن نكون فى حالة تبعية له، ننتظر دوما سبقه الكشفى والإبداعى لنستفيد منه بعده، بدلا من أن نقف مع الدنيا عند مستوى المنجزات على قدم وساق، بتبريرات من رجال الدين فى بلادنا هى الأكثر إدهاشا، إذ غير مطلوب من المسلمين بذل الجهد والعنت والمشقة وسهر الليالى طلبا للعلى، وغير مطلوب منا إثارة مشاكل لا داعى لها حلول الحريات والديمقراطيات اللازمة لفرز مناخ علمى، لأن ربنا قد أعفانا من هذا وسخر لنا أهل الغرب كما سخر لنا بهيمة الأنعام من البغال والحمير لنركبها وزينة، هم يكدون ويخترعون ونحن نستهلك على الجاهز، بعد أن منحنا الله المال بلا مشقة متفجرا تحت أقدامنا فى شكل حيض جيولوجى اسمه النفط، حتى لا نكد أو نتعب فنحن أحباب الله المدللون، هذا موجز ما قال المرحوم الشيخ شعراوى يوما فى حلقاته التلفازية، رحم الله شعراوى وتجاوز عن سيئاته.

هذا بينما وقف المرحوم الصادق النيهوم يصرخ فى البيداء يقول: "إن العرب فى لغتهم الشرعية لا يعترفون بقدسية الوطن، ولا يموتون طائعين فى سبيله، بل يموتون فى سبيل الله، وهى فكرة مختلة جدا، لأنها قد تعنى أن يرفع المواطن سلاحه باسم الشرع فى وجه ما يدعى بوطنه المقدس... وكلمة دولة تعنى أن تكون للدولة حدود وتكون لها هوية ونشيد قومى وعلم مرفوع فوق سارية... ماعدا الدول العربية التى ترتفع فيها أصوات المؤذنين معلنة ولاءها لدولة خفية لا تعترف بحدود أو نشيد قومى أو قيادة" .. رحم الله النيهوم وأكثر من أمثاله.

ويختصر الكاتب الإسلامى الأستاذ (غازى القصيبى) موقفنا من الغرب فى قوله: "بوسعنا أن نبغض الحياة الغربية أو نحبها، لكن ليس بوسعنا أن نزعم أننا نستطيع العيش بدون منجزاتها.. فإما أن نتابعهم أو نبقى متخلفين عن ركب المدنية. وقد علمتنا حرب حزيران ١٩٦٧ أن ثمن التخلف قد يكون كرامتنا وأراضينا واستقلالنا السياسى/ من هنا وهناك صـ٢٣".

هذه فقط بداية الكلام.. وتبقى التفاصيل.. سنقولها إن ظل مسموحا لنا بالقول، أو إلى حين إخراس الصوت، أو إلى أقرب الأجلين.

المستنير والمعتدل والإرهابى
أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان

"أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم"
٥٩/ النساء/ قرآن

"الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع"
الدستور المصرى

ضمن حملتها على الإرهاب الدولى؛ اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية فوادح سياستها الخارجية التى أفرزت لها هذا الإرهاب، بعد أن أسهمت بباع وافر فى تنشئته وتربيته وتدريبه وتطويره، منذ دعمها بالمال والسلاح وخبرات المخابرات الأمريكية لمقاتلى الحرية، أيام كانت تسميهم كذلك فى حربهم ضد الوجود السوفياتى فى بلاد الأفغان. إلى بذل الأموال السخية لدعم الصحوة الإسلامية وإقامة مؤتمرات العلوم الإسلامية(!!) على صنوفها فى حسابات مخابراتها المعلنة. ناهيك عن الجريمة التأسيسية المتمثلة فى تحالفها مع أشد الأنظمة رجعية فى العالم، وأكثرها فسادا واستبدادا فى البلاد الإسلامية، بغرض تحقيق أسرع وأقل كلفة للأهداف الأمريكية فى الخارج بغض النظر عن البشر وحقوق الإنسان فى تلك البلدان. وهو ما قطع بين تلك الشعوب وبين المناهج الغربية فى الحريات والحقوق والمعارف والمناهج العلمية التى أدت إلى تفوق الغرب الهائل الفارق.

وكان واضحا أن غرض كل مؤتمرات الصحوة هو العزف على أوتار الماضى والانكفاء عليه بتغذية الخصوصية الثقافية والتخويف من ثقافة التقدم الغربى حرصا على الموروث الأصيل. وهو ما يعنى أنها كانت تستثمر فينا إسلامنا ووفاءنا له لإبقائنا خارج التاريخ المتحرك، لنبقى فى حال ثبات عند عشرة قرون ماضية برضا منا ورغبة، وامتنان من الأنظمة الحاكمة التى تقاطعت مصالحها لمزيد من طول العمر مع مصالح الحليفة الكبرى. ومن هنا أمكن لصموئيل هانتنجتون أن يقول: "إن الصحوة قد أثبتت أن الإسلام هو الحل لمشكلات الأخلاق والهوية والاعتقاد، لكن ليس لمشكلات الظلم الاجتماعى والقمع السياسى والتخلف السياسى والضعف العسكرى" (١). وكان قادة الغرب يعلمون ذلك يقينا، لكنهم كانوا فى الوقت ذاته "يدركون أن العمليات الديمقراطية فى المجتمعات غير الغربية غالبا ما تأتى

بحكومات غير صديقة" (٢)، لذلك ـ وبتعبير هانتنجتون ـ كانت "ورطة التعامل مع جامعات العسكر والطغاة الذين كانوا معادين للشيوعية" (٣)، ومن ثم رصد فى كتابه من الوثائق ما يؤكد أن "أكبر مقاومة لجهود التحول الديمقراطى جاءت من الإسلام" (٤).

حتى جاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المهول...

وأدركت أمريكا أى مارد ربته وغذته وسمنته، لتجد نفسها فى مواجهة خطر عظيم يصعب تحديده أو الإمساك به للقضاء عليه. منتشر عبر أكثر من سبعين دولة يتناسخ ويتكاثر حشريا فى أى مكان ـ حتى فى بلاد الغرب القوى ـ ويتلبس أى شكل. تغذيه وتقف من ورائه أيديولوجيا عقيدية متكاملة، تضمن لمقاتليها الخلود فى جنات النعيم فى كرامة لا ترقى إليها رتبة أخرى. وهو الفارق الثقافى الهائل فى فهم قيمة الفرد الإنسان فى منظومة الغرب الليبرالية وفى منظومة المجاهدين المسلمين، فارق يجعل أحدهما دوما غير مفهوم للآخر ولا حتى معقولا.

واكتشفت الحرب الجديدة ضد الإرهاب أنه ليس بآلة القتل وحدها يمكن محاربة الإرهاب، إنما الحل الناجح هو بتجفيف منابعه، وأولاها وأهمها المنابع الثقافية، وهو ما يعنى أن الحرب قد دخلتها معان جديدة وبحاجة لأدوات مناسبة لميدان جديد. وهى المساحة التى لا يمكن تحقيق النصر فيها بصواريخ كروز والقنابل الذكية، إلا كعوامل تمكينية مساعدة كما هو متوقع بشأن العراق، التى لابد ستنتقل فيها الحرب من بعد تنظيف الأرض عسكريا إلى مساحة العقل والضمير.

هكذا جنت أمريكا ما زرعت فى مفاجأة ميلودرامية فاجعة، أما الإنسان فى بلادنا فكان دوما هو الضحية لتلك السياسات دونما ذنب جناه سوى حظه النكد ونصيبه بالميلاد فى شرقنا التليد. حيث أمكن استثمار الخط النظرى لجماهير المسلمين باستخدام أجهزة الإعلام الحديثة ليتحول تاريخنا عن الاستبداد الشرقى الشهير إلى استبداد من لون جديد تمت رعايته بالمؤسسة الدينية الرسمية الباذخة عبر أجهزة التثقيف المملوكة للحاكم أو للدولة.. لا فرق. استبداد اجتماعى يخضع فيه الفرد كليا فى تفاصيل حياته الدقيقة لإرادة المجتمع وتقاليده التى هى بالأساس مقدسات دينية. ليتشابه كل الأفراد فى تميز خاص عن البشر اليوم، كالتشابه فى الزى واللحية للرجل والخمار للمرأة، وفى لغة خطاب خاص مميز بمعجم مفرداته واصطلاحاته ومفاهيمه وأحكامه، وفى سلوكيات وشعارات واحدة متطابقة، ومثل هذا التشابه الشديد والتقارب بين الأفراد هو سمة بدائية

حدث فيها نكوص نحو الشكل القبلى، حيث تنعدم شخصية الفرد وتذوب فى الجماعة حتى تغيب عنه حقوقه ويتنازل عنها طائعا وراغبا بحسبان ذلك شأنا قدسيا وحفاظا على الهوية القبلية المتماسكة. وعندما يصبح الوجدان المشترك مطابقا للوجدان الفردى تكون العودة إلى البداوة قد تمت بنجاح، أيام كان الفرد والقبيلة شخصا واحدا. وهو الأمر الذى التقت عنده خبرات رجال الدين المحترفين والدولة القامعة والمتطرفين فى جماعات الإسلام السياسى، معا، بوفاق وتناغم عظيمين. وأمكن تدعيمه بظرف استثنائى دولى تمثل فى الصراع العربى الإسرائيلى الذى تم استخدامه انتهازيا طوال الوقت لتأجيل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن الذئب يقف للجميع على الحدود، فارضا على المواطنين الانكماش والتماثل القبلى والتماهى فى القبيلة وشيخها بوجود الطوارئ الدائمة. وهى ليست مجرد طوارئ اعتيادية إزاء عدو يحتل أرضا، لأن لهذه الأرض سمات مميزة تماما ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومن ثم كان بالإمكان العمل دوما بقاعدة لا صوت يعلو...

وتلخص د. هالة مصطفى الموقف على طريقتها بقولها: "فإذا أخذنا بالتعريف الغربى للثقافة الديمقراطية، والتى تتمثل بشكل أساسى فى الليبرالية الفكرية والإعلاء من الحرية الفردية والاعتقاد فى حكم القانون والعلمانية: أى تنظيم العلاقة بين المجال الدينى والسياسى وقوة المجتمع. سنجد أن كثيرا من التجارب التى تشهد عمليات التحول الديمقراطى سواء فى آسيا أو إفريقيا أو الشرق الأوسط تحديدا، لا تعرف بالضرورة هذه الثقافة، أو أنها تعرف بعض عناصرها ولكنها لا تتوافر فيها مجتمعة. كما أن الخصائص العامة للمجتمع المدنى فيها تختلف ربما جوهريا عن مثيلاتها فى التجارب الغربية.. إن كثيرا من المحددات الثقافية مازالت تشكل تحديا أساسيا أمام عمليات التحول الديمقراطى" (٥).

وحول المبادرة الأمريكية لدعم المقرطة فى بلادنا ضمن عمليات إصلاح سياسات أمريكا الخارجية بعد سبتمبر ٢٠٠١، تعقب د. هالة قائلة: "إن التطور الديمقراطى لأى مجتمع يصعب اختزاله فى مجرد إجراءات أو تشريعات ومؤسسات تنقل من مجتمع لآخر بشكل تحكمى، ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وأنماط سلوكياته.. إن استعداد المجتمعات العربية لدفع التطور الديمقراطى بها لا يعتمد فقط على قبولها بمبدأ توسيع المشاركة السياسية والتنوير الثقافى.. فإن متطلبات معينة مثل ترسيخ الحريات الفردية أو تمكين المرأة والتسامح وضمان حرية الفكر والتعبير واكتساب المعرفة وتطوير

التعليم وغيرها، سيصعب تحقيقها بحكم المتغيرات الثقافية المرتبطة ببعض عناصر التراث القديم والعادات والتقاليد" (٦).

وما تقصده د. هالة بالمحددات الثقافية التى تعوق المقرطة. وثقافتنا الخاصة التى تبنى مواقفها على عناصر التراث القديم، ربما يشرحه لنا لون من الخطاب الإسلامى، واضح القسمات صريح لا يلجأ للخداع والمراوغة، كما فى قول محمد مندورة الأستاذ بجامعة الملك سعود (وهو مصرى الجنسية فحاز الحسنيين!!): "إن الأسس التى تقوم عليها الديمقراطية هى: أولا فصل الدين عن الحياة. وثانيا: أن الأمة هى مصدر التشريع والسلطات، وهى التى تضع الأنظمة والتشريعات بحكم الأكثرية. وثالثا: تقديس الحريات الفردية وضمانها مثل حرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الملكية والحرية الشخصية. وهذا كله يخالف الإسلام جملة وتفصيلا، فليس فى الإسلام فصل للدين عن الحياة، والحاكمية لله وحده. ومصادر التشريع فيه معروفة.. وليس فى الإسلام تقديس للحرية بمفهومها الموجود فى الديمقراطية، فلا يستطيع المسلم أن يغير دينه مثلا. وليس فى الإسلام الحرية الشخصية بمفهومها الديمقراطى والخلاصة أن الديمقراطية ليست من الإسلام فى شىء وأنها تخالف الإسلام مخالفة صريحة لا يشك فيها أحد.. وأن مفهوم الديمقراطية وجميع ما ينبنى عليه من أحكام ودساتير وما ينبثق عنه من أنظمة، تتنافى تماما مع الفكر الإسلامى" (٧).

ولأن الإسلام يتميز بين سائر الأديان أنه كان يقيم دولة بالمعنى السياسى للعرب، فقد اختلط فيه العقيدى بالسياسى اختلاطا شديدا بل وارتبط به فى أدق تفاصيله، حتى غدا النموذج النبوى المحمدى هو أفضل نماذج الحكم فى تاريخ الإنسانية السابق واللاحق، لأنه كان الحاكم العدل الخالص لدولة إسلامية مركزية توحدت فيها جزيرة العرب جميعا. ومثل هذا الاعتقاد وحده فى فرادة النموذج المحمدى للحاكم كمطلب لخيال طوباوى لدولة يرأسها زعيم كالنبى، يشكل النقيض الكامل للديمقراطية. وانتظار مثل هذا النموذج اليوم هو رغبة نفسية عبدة فى الخضوع لديكتاتورية كاملة تامة، فالنبى بالنبوة وحدها جاز له أن يكون صاحب الأمر كله فكان هو الحاكم وهو مفسر الآيات وهو منفذ أحكام الشريعة وهو القاضى بين الناس وهو القائد الأعلى للجيوش وهو مدبر الغزوات وقائدها أحيانا وهو من يقوم بتوزيع الدخل القومى (الغنائم) على أفراد المجتمع، وهو القائم بالأعمال الدبلوماسية وهو مراسل الملوك. فجمع فى شخصه كل السلطات روحية وقضائية وتشريعية وتنفيذية وإدارية

وعسكرية ومالية. ولم يصلنا من تاريخ السيرة النبوية أن النبى شكل هيئة استشارية أو سياسية أو إدارية تساعده فى أداء مهامه. وهو نموذج إن صلح فى ظرفه التاريخى فإنه لا يصلح اليوم ممثلا فى دَعّى بالخلافة، لتبدل أحوال الزمن ومطالب المجتمع اليوم، وما اتفق للنبى ذلك إلا لظرفه التاريخى ولأنه كان نبيا، وبعده لا أنبياء.

ولكن؛ لأن الديمقراطية هى أفضل نظام حكم توصلت إليه الإنسانية حتى اليوم، فقد قررت كل الأنظمة والأحزاب والأيديولوجيات على تباينها أن تدعى الديمقراطية صدقا أو تجملا أو نفاقا، لاكتساب ما تحمله الديمقراطية من تشريف بدلالاتها حول الحريات الفردانية وحقوق الإنسان ومقدسها الأعلى: الكرامة الإنسانية. وأوغلت بعض الأنظمة فى العالم الثالث قليلا أبعد من الشعار والإعلان إلى تفعيل المبدأ الديمقراطى، لكن مع قصر المسألة كلها على الديمقراطية السياسية أو صندوق الانتخابات، على أن تخرج نتائجه بما سبق أن تقرر سلفا محسوبا بالتزييف أو التزوير، فانخرطت فى تمثيلية الديمقراطية ولكن بفعل محاكاة بدائى. وفى المقابل فقد قبل تيار الإسلام السياسى باللعبة الانتخابية مع محاولات مستميتة دؤوبة مكنته من نجاح ملحوظ على مستوى النقابات والحصول أحيانا على بعض كراسى البرلمان. وقد بدا واضحا فى خطاب هذا التيار أن الديمقراطية كأى اكتشاف إنسانى هام أو عظيم تستحق السطو عليها كعادتنا المعلومة وادعاء الأحقية التاريخية فى الاكتشاف، بحسبانها سبقا إسلاميا قررته آيات القرآن بقولها "وأمرهم شورى بينهم/ ٢٦ / الشورى" ثم تأكيدها على نبى الإسلام "وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله/ ١٥٨ / آل عمران"... وهنا نكون قد انتقلنا إلى الخطاب الإسلامى المخادع الذى يعيد اكتشاف المنجزات الإنسانية بأثر رجعى، لكن أهم دلالاته هنا هو الإقرار بأن الديمقراطية مبدأ عظيم يستحق نسبته إلى الله فى قرار إسلامى قدسى سماوى ربانى، وإن كان ذلك لا يعنى حقا أن الشورى الإسلامية هى ديمقراطية الغرب الليبرالية اليوم، وبملاحظات سريعة تكتشف فارقا هائلا، فمن غير الواضح على من يعود ضمير الغائب فى "وشاورهم" ولمن يتوجه بطلب الاستشارة؟ ولا من هم المستشارون؟ ولا هل طلب المشورة فرض واجب على الحاكم أم لا؟ وهل الحاكم ملزم بالتقيد بالمشورة؟ ولو ذهبنا للزمن الخليفى لمزيد من التيقن حيث مارس الحكم كبار صحابة النبى، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى كما لو كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهمه عنه اليوم. فقد تولوا الخلافة بغير شورى بل

وبمصاحبة العنف عندما لزم الأمر(٨). ورغم أن خطبة أبى بكر عند توليه الخلافة تلمح إلى اعترافه بحق الأمة فى مراقبة أفعاله، فإنه لم يقم بأى جهد لإنشاء لجنة الرقابة المفترضة، كذلك خلت خطبته تماما من أى إشارة للشورى، أما عن قوله: "إن أسأت فقومونى"، فتعنى وجوب تقويه الناس له متى أخطأ، والإنسان لا يخطئ إلا بعد أن يقرر العمل وينفذه فعلا. وعلى ذات المنوال نسج عمر وعثمان.

وفى الحالات الحرجة التى قرر فيها الصحابة إبداء المشورة لضرورة فرضها الموقف كما فى حرب مانعى الزكاة عندما عارض الصحابة أبا بكر وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، فإن الخليفة رفض مشورتهم وأنفذ رأيه وشن حربا ضروسا على معارضيه(٩). وعند وفاته لم يستشر أبو بكر أحدا بل اختار عمر ليخلفه، ولم يشر أى مصدر تراثى إلى أن أحدهما قد شكل مجلسا للمشورة من بين صحابة النبى، بل إن توليهما الخلافة كان برضا فريق من أهل المدينة دون بقية الفرق وبقية العرب فى مكة والبوادى والمضارب، أما عثمان فقد قضى على أى ظن باهت لمعنى الشورى المقصود بضربة واحدة عندما أعلن أن الخلافة قميص ألبسه له الله وليس الناس. ومهما بحثت فى ذلك الزمن فلن تجد أية إشارة إلى من هم أهل الشورى، لذلك قام الفقهاء فى زمن متأخر لسد تلك الثغرة باختراع اصطلاح (أهل الحل والعقد) بحسبانهم أهل الشورى، وهو اصطلاح لم يسبق له ذكر. قبل أبو الحسن الماوردى (٩٧٤ - ١٠٥٨). وبعد الماوردى ظل الاصطلاح كيانا غامضا غير معروف إلا نظريا كمدون فقهى مع بعض الاجتهادات النظرية حول عدد أهل الحل والعقد "فمنهم من قال إن أقله خمسة ومنهم من قال ثلاثة ومنهم من قال واحد (١٠)!!. ولا تجد هنا المرجع المعول عليه فى تصنيف الناس للصلاحية لعضوية هيئة الحل والعقد دون غيرهم، ولا من المنوط به الإعلان عن ضرورة اجتماع تلك الهيئة ولا مواعيد اجتماعها ولا مكانه (سنقوم فى بحث مستقل بتفصيل أوضح لمبدأ الشورى فى الإسلام، فيما يلى من فصول).

وكالعادة مع المنجزات الإنسانية الكبرى، فإن العقل الإسلامى يتعامل مع الديمقراطية بعقلية الغزو وقاطع الطريق، بغرض الاقتناء النظرى وإثبات السبق الإسلامى للإنسانية فيما اكتشفته ومالم تكتشفه بعد، ليس لأن للمنجزات والمكتشفات قيمة فى ذاتها تستحقها، ولكن بحسبانها مجرد حلى للزينة ليس أكثر. ومن هنا لاندهش عندما نكتشف بعد كل الحديث الطويل العريض عن سبق الإسلام إلى الديمقراطية

بمبدأ الشورى أن المرشد السابق لجماعة الإخوان عمر التلمسانى يرفض الأحزاب السياسية لأن "كلمة الأحزاب قد وردت فى القرآن مقرونة بالشر" أو عندما نقرأ لحسن البنا الزعيم المؤسس "إن حزب الله هو الحزب المأمور بقيامه وعكسه حزب الشيطان الممنوع قيامه"، أو عندما يعلن المرشد مصطفى مشهور بلغة فصيحة غليظة "إننا نقبل بمبدأ التعددية الحزبية الآن، لكن عندما يقوم حكم إسلامى فإننا نرفضها ولا نقبلها" (١١). هذه التصريحات والمواقف لابد أن تصل إلى أن تيار الإسلام السياسى لا يؤمن إطلاقا بالديمقراطية كمبدأ إنما كوسيلة للوصول إلى السلطة لمرة واحدة ناجحة وبعدها ينقلبون على التعددية والديمقراطية ويغلقون البرلمان ليحكموا باسم الله.

ولو صرفنا النظر عن لا أخلاقية هذا المنهج (التقية) وانتهازيته وعدم شفافيته فى الوصول إلى السلطة، وتناقضه مع المبادئ الرفيعة لقيم الديمقراطية، ومع أى قيم لأى دين حتى يكون دينا، فإن خطاب الإسلام السياسى المعلن يقوم على تناقضية إزاء الديمقراطية، فهو من جانب يتخذها وسيلة لتمكين الإسلام فى الأرض بتمكين أصحابه من السلطة، وأصحابه ليسوا كل المسلمين وإنما من اختاروا أنفسهم ليكونوا كذلك دون بقية المسلمين. ويعمل بآليات الدورية الانتخابية حتى يوم التمكين بنصر كاسح يضعهم على الكراسى حيث آلة الدولة. لكنه من جانب آخر يرفض جانبها الاجتماعى وشروطها الحقوقية كحقوق المرأة، وحق تشريع البشر لأنفسهم، وحق الاعتقاد الذى أصبح مقدسا لا يمس لأنه علاقة الإنسان بضميره.

وهكذا يتفق الطرفان: الحكومات وحركات الإسلام السياسى على مبادئ أساسية ليس من بينها حقوق الإنسان وكرامة المواطن، فالأنظمة تتجمل بصندوق الانتخابات فى رقصة تعبيرية لجمع التبرعات لمرشحيها، بينما تكرس آلتها الإعلامية لخلق قمع داخلى ورقيب نفسى يكفر تلك الحقوق على أساس دينى. وهو ما يلقى بالطبع الاستحسان والتقدير من حركات الإسلام السياسى التى تتفق والحكومة على جانب وحيد من الديمقراطية هو صندوق الانتخابات كلعبة صراعية حول المساحات الممكنة من السلطة. ويتفقان أيضا على استبعاد أى مكون آخر فى بنية الديمقراطية. وعبر إعلام الحكومات أمكن للإسلام السياسى ضخ مفاهيمه ومواقفه لتنميط العقل الجماهيرى بموجبها فى اتفاق وتحالف معلن، عبر أسماء لدعاة حولهم إعلام الحكومات إلى مشاهير أعلام وجعل بعضهم يصل إلى رتبة القداسة كما فى حالة متولى شعراوى حيا

وميتا. وبعضهم الآخر إلى شخص كلى القدرة والمعرفة مثل مصطفى محمود وتابعه زغلول النجار. وضمن تلك المفاهيم المنشورة المبثوثة قام خطاب الإسلام السياسى بخداع ورياء ونفاق بإعلانه الموافقة على الجانب السياسى للديمقراطية لكن مع تبديع وتكفير بقية جوانب الديمقراطية، مع التأكيد بالاستخدام المستمر والمتكرر لمصطلح الديمقراطية كدال على معنى واحد هو الجانب السياسى. أما بقية جوانب الديمقراطية التى تتدرج تحتها كل المعانى الحقوقية الليبرالية وهى الحريات التأسيسية للديمقراطية كى تكون ديمقراطية، فقد استخدم لها اصطلاح (العلمانية)، مع تحميل مصطلح العلمانية كل المعانى السلبية الممكنة إزاء القواعد الإيمانية فى الإسلام، وهو الأمر الذى يسعد به عبيد كما سعد به زيد، ولا يبقى من الديمقراطية غير صندوق الانتخابات الذى لن يأتى أبدا لا بحريات ولا بحقوق إنسان، لهذا يلاحظ كل المراقبين فى هزلية الدورية الانتخابية فى بلدان العالم الثالث الإحجام الشعبى الواضح عن المشاركة فى التمثيلية.

وبسبيل تنفير ضمير المؤمن من العلمانية يرجع الباحثون المشاهير من التيار الإسلامى بالمصطلح Secularism إلى جذور نحته اللفظى فى الأصل اللاتينى Seaculum، وهو ما كان يعنى فى لاتينية العصور الوسطى الإنسان العادى مقابل رجل اللاهوت، والعالم المحسوس أو الدنيا مقابل عالم الميتافيزيق، لكن لتتم إحالتها إلى ترجمة واحدة مباشرة هى "اللادينية" كما يشرحها الداعية يوسف قرضاوى (١٢) الملقب بالمعتدل وفهمى هويدى الذى يستطيب وصفه بالمفكر الإسلامى المستنير (١٣) بينما لو أردنا توصيف العلمانية أو تعريفها بشكل دقيق فسنجد أنها ليست عقيدة جديدة كالدين ضد أديان أخرى، إنما هى مجموعة تدابير تنظيمية وقانونية للمجتمع، وصل إليها البشر عبر مراحل طويلة من الصراع لتقنين السلطات ورفع يد رجال الدين عنها، ففكت اشتباك سلطان الدين بسلطان الدولة بما يضمن حياد الدولة تجاه أى دين، وبما يضمن حرية المواطن فى الاعتقاد والرأى. ومنعت رجال الدين إعلان آرائهم إزاء بقية الآراء المختلفة كمقدسات يسيطرون بها على الناس والدولة باسم الدين، لهذا يتهمها رجال الدين بالإلحاد رغم أنها تضمن لكل المؤمنين من كل دين حق صيانة معتقداتهم وضمان أداء طقوسهم بحرية تامة. وهو ما يعنى أنها صيغة تنظيمية تستبعد عوامل النزاع والمشاحنة فى المجتمع والدولة باسم الدين بما يهدد أمنه وسلامته، بشهادة تاريخية تؤكد أن عدد من تم قتلهم فى حروب دينية أعظم بما لا يقارن بمن تم قتلهم فى جميع ألوان الحروب الأخرى منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

ومن جانبه يلجأ فهمى هويدى إلى أسلوب آخر فى إدانة العلمانية، فيؤكد أننا قد جربنا فى بلادنا جميع أنظمة الحكم بما فيها العلمانية، وأثبت الكل فشله ولم يبق سوى العودة إلى نظام الحكم الإسلامى الذى يناسبنا بالضرورة!! أما متى عرفت بلادنا العلمانية فهو ما يراه الأستاذ هويدى قد حدث فى الزمن الناصرى وتجربة يوليو وتوابعها فى دول العرب من حكومات العسكر المحلى من الطغاة، لينتهى إلى أن "تجربة العلمانية العربية ظلت على الدوام نقطة سوداء فى السجل العلمانى، ليس فقط من زاوية موقفها من الدين، إنما أيضا من زاوية موقفها من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان" (١٤) وهو "الأمر الذى وجد فيه الدارسون دليلا قويا على أن التلازم بين العلمانية والديمقراطية ليس ضروريا" (١٥).

ويبدو أن هذا اللون من الخطاب يعتمد إلى حد كبير على فقد الذاكرة العربى المشهور تاريخيا لأن العودة القوية للإسلام كفاعلية موضوعية واضحة فى شئون السياسة والقانون والحرب والمجتمع، إنما كانت مع قفز العسكر المحلى على السلطة، للحصول على شرعية المقدس عبر المؤسسة الدينية التى كانت قد تراجعت بشدة إبان التجربة الليبرالية المصرية قبل حركة خفر يوليو، ليعاد بعثها من جديد، وتدعم بإقامة المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٥٤، ثم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٦٠ التابع مباشرة لرئاسة الجمهورية، وأصبح مقر رئيس الجمعية الشرعية أيضا بمقر الرئاسة. ومع تطوير الأزهر تم منحه صلاحيات رقابية واسعة على ضمير الأمة مع تبعيته المباشرة لرئيس الجمهورية. كذلك تم إنشاء مجمع البحوث الإسلامية وأصبح للأزهر وزير لشئون الأزهر. ومن سبعة معاهد أزهرية فى المحافظات قبل يوليو إلى ستة آلاف معهد الآن، وتم إنشاء دار القرآن سنة ١٩٦٤ لنشر التراث وفى نفس السنة افتتحت إذاعة القرآن. وأصبح هناك شيخ رقيب فى أى لجنة إذاعة أو سينما أو تلفاز، هذا غير المواد الطائفية بالدستور.. وغيره كثير، أكثر من أن تحصيه دراسة قصيرة كتلك. باختصار كان زمن حكومات العسكر هو الزمن الذهبى للبعث الإسلامى ورجاله، وهو ما أفرز فى النهاية ما وصلت إليه أحوال البلاد والعباد، ابتداء بالهزائم وتأبيد الفقر والجهل والمرض والفساد وانتهاء بالإرهاب، وليس آخرا، ولا تعلم أين العلمانية من كل هذا!!

وبحسبان استخدام الخطاب الإسلامى لمصطلح العلمانية كدال على الحريات الليبرالية، يقرر الداعية المشهور بالمعتدل (يوسف قرضاوى): "إن العلمانية لا اعتراض لها على الجانب الأخلاقى فى الإسلام بل لعلها

ترحب به وتدعو إليه" (١٦)، بل إن "العلمانية لا تجحد الجانب العقدى فى الإسلام، ولا تنكر على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر انطلاقا من مبدأ مسلم به عندها هو تقرير الحرية الدينية لكل إنسان. فهذا حق من حقوقه أقرته المواثيق الدولية ومضت عليه الدساتير الحديثة" (١٧)، هى أيضا "لا ترفض الإسلام باعتباره عبادة وشعائر" (١٨).

إذن أين المشكلة؟.. يجيب قرضاوى: "إن العلمانية لا تقف مع الإسلام موقفا محايدا" (١٩). أما كيف ذلك رغم تقريره على حياد العلمانية إزاء الأديان، فهو ما يشرحه بقوله: "إن العلمانية لا يمكن أن تكون محايدة كما زعم بعض العلمانيين العرب، فهذا بالنسبة للإسلام مستحيل. لأن الإسلام يواجهها بشموله بكل جوانب الحياة الإنسانية.. وهى لا تسلم له بهذا الشمول، فلا مفر من الصدام بينهما. إن النصرانية قد تقبل قسمة الحياة والإنسان إلى شطرين: شطر لله وشطر لقيصر.. أما الإسلام فيأبى إلا أن يواجه الحياة كلها بأحكامه ووصاياه وأن يصبغها بصبغته.. إن طبيعة الإسلام أن يكون قائدا لا مقودا وسيدا لا مسودا.. يعلو ولا يُعلى" (٢٠).

ولمزيد من الإدهاش يقول الشيخ المعتدل قرضاوى: "إن الإسلام فى داره دار الإسلام لا يكتفى بأن تكون عقيدته مجرد شىء مسموح به.. ولا يقبل فى مجتمع مسلم أن يكون الإسلام وهو فى قلب داره وعز سلطانه مجرد شىء مأذون فيه لا غبار على من آمن به، كما لا حرج على من تركه. أو أن الدين لله والوطن للجميع كما قالوا!!" (٢١).

وحتى يكشف لنا عدم حياد العلمانية يقول: "تريد العلمانية من الإسلام أن يقنع بركن أو زاوية له من بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها ولا يتعداها. وهذا تفضل منها عليه لأن الأصل أن تكون الحياة كلها لها بلا مزاحم أو شريك. فعلى الإسلام أن يقنع بالحديث الدينى فى الإذاعة والتلفاز، وأن يقنع بالصفحة الدينية فى الصحيفة يوم الجمعة، وأن يقنع بحصة التربية الإسلامية فى برامج التعليم العام، وأن يقنع بقانون الأحوال الشخصية فى قوانين الدولة، وأن يقنع بالمسجد فى مؤسسات المجتمع، وأن يقنع بوزارة الأوقاف فى أجهزة الحكومة" (٢٢).

وللكلام هنا دلالات مكنية تحتاج إلى فكها لتصرح بما تريد، ففى ضوء الفقرة الأخيرة لا شك سنتذكر النغمة السائدة فى الخطاب الإسلامى عبر مجلاته وصحفه المتعددة، وعبر مقاره التى تتعدد بتعدد المساجد والزوايا ألوفا ألوفا، ترسل نواحها وعويلها وهوانها تندب توارى الفكر الإسلامى فى إعلام الدولة وتعليمها، بعد أن فتحت أبوابها للفكر العلمانى

على مصراعيه، وهو ما أجمله المستير فهمى هويدى فى عبارة واحدة توضح أنه "تطرف علمانى يمارس الإرهاب عبر وسائل الإعلام" (٣٣).

وتصحب تلك الشكوى أمثلة بالمسرحيات التجارية والأفلام الخلاعية والأغانى الفيديوكليب وما شابه كما لو كانت هذه هى العلمانية. هذا بينما لا تجد مجلة ولا صحيفة واحدة مخصصة للفكر العلمانى على غرار عقيدتى والدعوة واللواء والنور والأزهر.. الخ.. الخ، ولا حتى مساحة فى بريد قراء الصحف المسماة القومية (الاسم الكودى للصحف الناطقة بلسان الحكومة). بل المعلوم أن أى مفكر علمانى يعانى كل المعاناة فى إيجاد منفذ يعبر منه إلى وعى الناس، ويتحايل فيما يكتب، ويلتف ويحاذر كى يقول بعض فكره، هذا إن وجد المنفذ، حتى أصبحت لغة الإعلام بل لغة الدولة والمجتمع جميعا لغة إسلامية، لا يبرز فيها سوى تجليات الفكر الإسلامى ومفاهيمه ومصطلحاته وحده.

ورغم ما عدده المعتدل من مساحات استولى عليها رعاة الفكر الإسلامى كالإذاعة والتلفاز والصفحات الدينية ومناهج التربية الإسلامية بالمدارس وقانون الأحوال الشخصية فى القضاء ووزارة الأوقاف فى الحكومة، فإنه لا يبدو محتجا بقدر ما يبدو غير قانع بكل هذا سوى لسلطة ذاتها، ليقيم دولته الإسلامية الثيوقراطية على إنقاض الدولة القائمة.

وهنا يتدخل المستير فى مقاربة دفاعية عن فكرة الدولة الإسلامية قائلا: "تعرضت فكرة الدولة الإسلامية لعملية اغتيال معنوى باشرها العلمانيون المتطرفون، واستخدموا فيها غير الاجتراء والافتراء مختلف أساليب التدليس والتزوير. إذ حاولوا أن يثبتوا فى الأذهان أنها دعوة إلى الحكم الإلهى محملة بكل شرور تلك الصفحة السوداء من تاريخ التجربة الأوروبية فى العصور الوسطى. وفى مختلف كتاباتهم وحواراتهم، فإنهم ما انفكوا يدسون على عقولنا أفكارا وصياغات تضفى على التطبيق الإسلامى مختلف صفات الكراهية والنفور، فهو عندهم يتلبس الحق الإلهى ويباشر بدعوى التفويض الإلهى، ويتخفى بقناعات العصمة والقداسة ويحيل الحكم إلى كهنوت يحتكره القابضون على أسرار الشريعة القائمة على السلطة الدينية. وهم فى ذلك ما فتئوا يحتجون علينا بتاريخ لم ينبت لنا فى فى أرض، ويخوفوننا بمفاريت لم تدخل لنا بيتا، ويصطنعون أوهاما وكوابيس ما أنزل الله بها من سلطان، لا فى ماضى المسلمين ولا فكرهم ولا فى تعاليم دينهم" (٣٤).

ويعود المعتدل شارحا أن ذلك كله وإن عرفته أوروبا فى عصورها

الوسطى فهو ما لم تعرفه ديار الإسلام، وذلك لأن "تاريخ الكنيسة غير تاريخ الإسلام.. فقد وقفت الكنيسة مع الجهل ضد العلم ومع الخرافة ضد الفكر ومع الاستبداد ضد الحرية ومع الملوك والاقطاعيين ضد الشعب حتى ثارت الجماهير عليها.. واعتبروا عزل الدين عن الدولة كسبا للشعوب ضد جلاديها.. فهل يمكن أن يؤاخذ الإسلام بمثل ذلك؟" (٣٥).

ومع هذا الخطاب المخاتل المخادع لا تدرى أين تضع فظاعات جيش أبى بكر الصديق مع المسلمين الذين خالفوا بيعته وامتنعوا عن أداء الزكاة إليه، والوحشية التى عومل بها الأسرى من تحريق بالنار مقموطين إلى الإلقاء من شواهق الجبال إلى التنكيس فى الآبار (٣٦). وهو من حكم بحسبانه خليفة رسول الله وباسم الله وحاز من تراثنا قدسية عظمى حولت مواقفه وتصرفاته وأقواله إلى سنة، حتى قال قرضاوى بشأنه هو والخلفاء الموصوفين فى تاريخنا بالراشدين تمييزا لهم لعدلهم ورحمتهم كأبى بكر: "فما أجمله القرآن من أمور الإسلام بينته السنة النبوية وهى قول النبى وفعله وتقريره، وأكدته سنة الراشدين المهديين الذين اعتبرت مواقفهم فى فهم الإسلام وتطبيقه من السنن الواجب اتباعها لأنهم أقرب الناس إلى مدرسة النبوة" (٣٧) وهو ما يعنى أن أفعال أبى بكر إنما هى تأكيد لسنة النبى التى هى بيان للقرآن؟! لكن الرؤية المتأنية الفاحصة وراء تلك الأهوال التى حدثت للمسلمين على يد حكامهم المقدسين لا يمكنها أن تفهم ما حدث إلا على ضوء متطلبات السياسة فهى مما لا يبرره أى حس أخلاقى ناهيك عن أى دين، وإن كان يبررها سدنة الدين ويشرعونها كما يفعل المعتدل والمستنير.

أيضا لا تعرف أين تضع العهود التى نكثها الصحابة والرؤوس التى قطعوها وطافوا بها البلاد، والقبور التى نبشها الحكام والأحلاف التى عقدها المسلمون مع أعداء الإسلام ضد المسلمين، ولا اغتيال الأب والعم والأخ صراعا على السلطان.

أيضا لا تعرف أين تضع سلوك الخليفة الراشد عثمان فى تحريق المصاحف، ولا نهبه مال بيت المسلمين وتوزيعه على أحبائه وأهله، ثم قمعه كل من اعترض على قراراته بكل عنف كما فعل مع عبدالله بن مسعود حبيب رسول الله الذى أوصى بحبه، وكيف سبه علنا سبا قبيحا وضربه حتى كسر أحد أضلاعه ومنع عنه غطاءه ثم جلده بالسياط عندما قام بدفن صحابى جليل كان معارضا لعثمان هو أبو ذر الغفارى.

وأيضا لا تعرف أين تصنف سلوك عائشة بنت أبى بكر التى اشتغلت بالسياسة والفتوى كأرملة للنبى، وقامت تحرض الناس ضد الخليفة عثمان

عندما أنقص من عطائها واتهمته بالكفر الصريح، مستثمرة وضعها كأم للمؤمنين تناديهم: "اقتلوا نعثلا فقد كفر"، ولا موقفها من الإمام على عندما اتهمته بدم عثمان وخوضها ضده حربا مزقت صفوف المسلمين ومات حول جملها ألوف المسلمين، وما سلم شأن معاوية معها إلا عندما سدد عنها ديونها ودفع لها ثمانية عشر ألف دينار (٢٨).

أيضا لا تعرف أين تضع كل سلوكيات معاوية الذى تعتبره فرق السنة إماما مجتهدا أو صحابيا جليلا، خاصة وهو يحول الخلافة إلى ملك عضود ويخاطب الناس: "الأرض لله وأنا خليفة الله، فما أخذت فلى وما تركته للناس فبفضل منى". ليؤسس فى التاريخ مملكة الأمويين الذين دشنوا حكمهم بقتل حفيد الرسول الحسين ابن الزهراء، وبضرب كعبة المسلمين بالمنجنيق وحرقها. ومن بعد معاوية أفتى الفقهاء لولده يزيد بأنه "ما على الخلفاء حساب ولا عذاب" (٢٩). ثم جاء العباسيون ليبزوا الأمويين فى الظلم والاستبداد والذبح والحرق، وكله باسم الله وخلافة رسول الله. وظل ذلك ديدن حكام المسلمين المتوشحين بالدين ومشرعين حكمهم برجال الدين المحترفين.

وكانت بشاعة الفعل تصل إلى أقصاها عندما يتسربل القرار السياسى بالدين لإسكات رأى سياسى معارض يدعم نفسه بقراءة جديدة للدين، كما حدث مع الجعد بن درهم أول من قال بخلق القرآن وقدرة العبد على الفعل بنفسه. فأرسل الخليفة الأموى هشام بن عبدالملك إلى واليه على العراق خالد القسرى يأمره بقتله. فوقف القسرى على منبر المسجد يوم عيد الأضحى وأنهى خطبته بقوله: "أيها الناس انصرفوا وضحوا تقبل الله منكم؛ فإنى أريد أن أضحى اليوم بالجعد بن درهم فإنه يقول ما كلم الله موسى ولا أتخذ إبراهيم خليلا، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا". وكان الجعد مربوطا فى السلاسل تحت المنبر فنزل إليه خالد القسرى وذبحه بيده فى المحراب مفتتحا للناس عيد النحر..

ومثل الجعد بن درهم كان غيلان الدمشقى المصرى، الذى كان يقول بالقدر وأن الإمامة لكل الناس وغير قاصرة على قريش، فتم صلبه وتقطيع أوصاله وهو حى بفتوى من الفقيه الأشهر والأنشر (الأوزاعى) (٣٠). ومثلهم عمرو المقصوصى الذى دفنه الأمويون حيا، ومثلهم ابن المقفع المفكر الحكيم الذى قطع المنصور أصابع يديه وشواها أمامه على النار وأطعمه إياها، ومثله كثير يصعب إحصاء ما ورد بشأنه ووجد طريقة إلى التسجيل. لنسأل المستنير: هل هذا هو التاريخ الذى لم ينبت لنا فى أرض؟ وهل تلك عفاريت لم تدخل لنا بيتا؟ وهل تلك مجرد أوهام وكوابيس لم توجد فى ماضى المسلمين؟

نعود نفك دلالات الكلام المكنى فى الخطاب القرضاوى، لنجده يروج العلمانية كما لو كانت دينا أو عقيدة جديدة نقيضة للإسلام، تريد منه أن يقنع بركن أو زاوية فى بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها.. إلى آخر ما قال. وأنها تتربص بالإسلام تحديدا لأنها تقوم على حرية المواطنين فى اعتقاد ما يشاؤون وهو ما لا يقبل به الإسلام. ومن ثم فهو يسرب حولها فهما قديما كانت توصم به العقائد الفاسدة أو الباطلة أو الشيطانية. ليدعمه المستنير مؤكدا أنها بالفعل عقيدة إذ يقول: "إنها عقيدة تحول دون الوفاق الوطنى" (٣١). والسر فى حيلولتها دون الوفاق الوطنى هو أنها تضع المواطنين جميعا على مستوى واحد من الحقوق والواجبات بغض النظر عن عقائدهم. ولما كان الإسلام هو السيد الأعلى فإن وضعه على مستوى واحد مع بقية الأديان يعنى النيل من سيادته التى يعيش المواطنون فى بلادنا بسببها فى وفاق وطنى (؟!!).

أما الأوضح فى خطاب سادتنا أهل الدين وسدنة العقيدة، ومنهم المعارض لكنه يشتهر بأنه معتدل كالقرضاوى، ومنهم من هو من مفكرى الدولة وأبرز الكاتبين فى صحفها لكنه يشتهر بأنه مستنير مثل هويدى، فهو أنه خطاب لا يلتفت بالمرة لمعنى المواطنة وحقوق المواطنين. فالخطاب عندما يعلن أن الإسلام "فى داره لا يكتفى بأن تكون عقيدته مجرد شىء مسموح به" فإنه لا ينشغل أن يكون ذلك شأن قسم آخر من المواطنين لا يدينون بالإسلام، فهم أهل ذمة سيتسامح معهم الإسلام والمسلمون السادة. لذلك يكون المبدأ الليبرالى مزعجا تماما لهؤلاء السادة لأنه يقوم على مبدأ المساواة التامة بين المواطنين، وأنه ليس هناك من يملك حق أن يتسامح مع الآخرين أو لا يتسامح. بل إن الخطاب يؤكد عدم اعتراف الإسلام لغير المسلمين بأى حقوق لأن طبيعته أن يكون "قائدا لا مقودا، سيدا لا مسودا". بل أنه لا يعترف بالمواطنة والانتماء الوطنى ويسخر منه ويترفع عليه، بدءا من ازدرائه الواضح لشعار الزمن المضىء: "فالدين لله والوطن للجميع.. كما قالوا؟!" (٣٢) و"إن العلمانية وإن قبلت عقيدة الإسلام نظريا.. فإنها ترفض ما تستلزمه العقيدة من معتنقها، ترفض اتخاذ العقيدة أساسا للانتماء والولاء.. بل تقدم عليها رابطة التراب والطين.. وهذا مناقض تماما لتوجيه القرآن.. الذى يلغى كل رابطة مهما يكن قربها وقوتها إذا تعارضت مع رابطة الإيمان.. ويحذر المؤمنين من اتخاذ أعداء الله: ومن يتولهم منكم فإنه منهم/ ٥١ / المائدة" (٣٣). وهكذا فإن "المسلم إذا فرضت عليه العلمانية فقد فرض عليه أن يتحلل من دينه.." (٣٤) والسبب الأوضح لذلك التحلل "هو أنه لا يستطيع أن يوالى أو يعادى على

أساس العقيدة لأن العلمانية ترفض العقيدة أساسا للولاء والانتماء" (٣٥).

وهنا لا يتخلف المستنير عن المعتدل ليتساءل هويدى إزاء دعاة الحريات يائسا منهم قائلا: "هل هناك جدوى من الحوار؟ أحيانا يتسرب اليأس إلى أعماق المرء ويستعيد الآية القرآنية التى ترشدنا إلى أن اليهود والنصارى لن يرضوا عنا إلا إذا اتبعنا ملتهم. ويبدو أن ذلك دأب المخالفين جميعا بمن فيهم العلمانيون" (٣٦). وهكذا تخرب العلمانية الوفاق الوطنى كما يرى هويدى، وهو ما يشرحه الأزهرى التليفزيونى محمد المسير فى المجلة القومية (عقيدتى) بقوله: "إن سورة المائدة من السور التى تناقش اليهود والنصارى وتلزمهم ضرورة الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم الذى جاء بالحق وصدق المرسلين، ولكن أهل الكتاب حرفوا وبدلوا وطمسوا البشارات فكانوا أحق الناس باسم الكفر" (٣٧). وعليه لا حل للوفاق إلا بأسلمة غير المسلمين أو إخضاعهم لسيادة الإسلام والمسلمين وهو أضعف الإيمان. وتكون أى محاولة لتغيير الأوضاع السائدة نحو الليبرالية هى علمانية كافرة تحول دون استتباب الوفاق الوطنى.

فلنذهب نبحث عن الوفاق الوطنى فى خطاب أبعد عند الإرهابى شكرى مصطفى نستمع إليه وهو يشرح موقفه من قضية الديمقراطية والوحدة الوطنية فى وثيقة الهجرة إذ يقول: "إن الإحسان فى التعامل مع غير المسلمين معناه التسوية بين المسلم والكافر فى نهاية الأمر سواء محياهم أو مماتهم. فيما يسمونه ديمقراطية الإسلام أو تسامح الإسلام أو الوحدة الوطنية وسائر الشعارات الماسونية فى ثياب الإسلام أو أن يكون للكافر بالله عزة فى أرض الله، نرفض ذلك ونرفض ما ينادى به أولئك الذين يبيعون الإسلام بالبخس" (٣٨).

فهل اختلف المعتدل والمستنير والأزهرى عن الإرهابى الدموى؟ وهل اختلف جميعهم عن زعيمهم أسامة بن لادن وهو يفتتح حربه الدينية معلنا "إن الذين يحاولون أن يغطوا حقيقة أنها حرب دينية إنما يخادعون الأمة.. فهى مثبتة فى كتاب الله سبحانه وتعالى: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم. فالمسألة مسألة ملة.. وإن موالاة الكافرين ومظاهرتهم على المسلمين من نواقض الإسلام الكبرى" (٣٩).

لكن لأن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية تفرض نفسها على أى ضمير، ولأن اختيار العقيدة بلا إكراه هو من علامات الرقى الإنسانى، فإن قرضاوى يفاجئنا بكلام جميل يؤكد أن الإسلام قد جعل للإنسان "حقوقا يجب أن ترعى، حقه فى أن يختار دينه بلا إكراه أو ضغط، وأن

يفكر بلا حجر ولا إعتات وأن يعبر عن رأيه بلا خوف ولا إرهاب" (٤٠). لكنك ستكتشف أن هذا الكلام مجرد لطائف تنثر فى الهواء لتلطيفه ليس أكثر لأنه يعود ليقول فى الصفحة المقابلة مباشرة: "لكن المجتمع المسلم ليس مجتمعا سائبا ولا مجتمعا علمانيا لا دينيا، بل هو مجتمع يلتزم بعقيدة يعيش لها.. لهذا يرفض الردة ويعاقب عليها حفاظا على هويته" (٤١). بل إن إقرار الليبرالية (العلمانية) بحرية الاعتقاد ينتقص من سيادة الإسلام لأن للإسلام سيادة وسلطانا يتمثلان فى تطبيق حدوده وأبرزها حد الردة، ويشرح ذلك بقوله: "إن المسلم الذى يقبل العلمانية أو يدعو إليها وإن لم يكن ملحدا لا يجحد وجود الله أو ينكر الوحى.. قد تنتهى به علمانيته إلى الكفر البواح والعياذ بالله إذا أنكر معلوما من الدين بالضرورة.. بل إن العلمانى الذى يرفض مبدأ تحكيم الشريعة.. هو مرتد عن الإسلام بيقين ويجب أن يستتاب.. ويفرق بينه وبين زوجه وولده وتجرى عليه أحكام المرتدين المارقين فى الحياة وبعد الوفاة" (٤٢).

وإن سيف الردة الذى يرفعه هذا الخطاب فى مواجهة حرية الاعتقاد هو سيف مغلول لا علاقة له بدين الإسلام كما سيأتى فى الفصول التالية، حيث أثبتنا بطلان الحديثين المنسوبين للنبى محمد بهذا الشأن وسقوط السند ناهيك عن المتن. وأن الأمر جميعه كان تبريرا لقرار الخليفة أبى بكر بإعلان الحرب على مسلمين رفضوا الاعتراف بإمارته لعدم اشتراكهم أو أخذ رأيهم فى الأمر، وعبروا عن ذلك بمنع ضريبة المال/ الزكاة، فكان أن تم وصمهم بالردة لتبرير قتالهم وقتلهم (٤٣). ويلحق بذلك قاعدتان فقهتان هما: "لا اجتهاد مع نص"، وأن من أنكر "معلوما من الدين بالضرورة فقد ارتد" واستحق الحد بالإعدام والتى يصر عليها المعتدل والمستنير والإرهابى وهى من أكثر قواعد علم أصول الدين ضراوة، تضعنا برأينا مباشرة فى مواجهة المقدس، إما هذا أو ذاك، فى مصادمة صريحة لا معنى لها سوى إيقاف العمل العقلى إن حاولنا التوفيق بين النص الثابت والواقع الحى المتغير. بل والحكم على الواقع المتغير بالفساد لأنه تغير دون إذن منا وتحرك دون أن يراعى شروط مأثورنا القدسى.

وهنا لا تفهم كيف يتفق الإصرار على هذه القواعد مع مواقف وآراء وفعال وقرارات صحابة النبى الكبار الذين عاصروا الوحى وكانوا مادة الإسلام وهو يتحرك فى واقع زمنه ويتشكل من حال إلى حال. وكيف كانوا أول من خالف نصوصا واضحة قاطعة ثابتة لا متشابهة ولا منسوخة. بل خرجوا عليها وألغوا العمل بما لم يعد يناسب الزمان منها. حتى إن

بعضهم خالفها لمصالحه الشخصية ومكاسبه الدنيوية علنا ودون مواربة. كذلك عطلوا أحكاما وألغوا فرائض وحرموا حلالا دون أن ينظروا قبل لقرار فى قواعد فقهائنا التى لم تكن قد اخترعت بعد. فقط كان هناك نص ثابت وهناك واقع حى يتغير ويتطلب حكما جديدا يخالف النص، فخالفوه برأيهم الإنسانى ببساطة ودون تعقيدات أو تعقيدات وشروط.

ووصل الرأى بكبار الصحابة إلى تعطيل حدود ومخالفة نصوص قاطعة بل والعمل بعكسها دون عبرة بفقه الثبات وقواعده الدموية فلم يلتزموا شروطا لما يفعلون سوى المصلحة بغض النظر عن قول النص فى الأمر، ناظرين إلى الغايات لا إلى ظاهر النص؛ وأن العبرة بالغايات لا بالوسائل، لأنه إذا ما تخلفت الوسيلة عن غايتها أدت إلى نقيض الهدف من التشريع الذى هو نفع الناس وتحولت إلى الضرر. ولم يجلسوا يتقعرون يتساءلون هل هذا منسوخ أم ناسخ وهل هو من المتشابه أم من المحكم؟ بل غيروا وبدلوا وألغوا تبعا لمصالح الناس المتغيرة بتغير الأيام لأنهم كانوا على يقين واحد هو أن غاية الله والدين والنصوص هو سعادة الإنسان بتحقيق مصالحه وتيسير حياته وإقامة العدل. وهو كله ما يعنى أن سادتنا رعاة المقدس وسدنته من مستنير الدولة إلى معارضها المعتدل إلى معارضها الإرهابى يرفعون فوق رؤوسنا سيوفا ما أنزل الله بها من سلطان، ولا علاقة لها بالناس ولا بالدين ولا بالديان.

ومع ما يقدمه هؤلاء السادة عن الإسلام وداره حيث عز سلطانه يبدو الإسلام هو الحاكم الوحيد المناسب لبلادنا بتطبيق شرائعه، وهى فيما يقول المعتدل: "شرائع الإسلام القطعية فى شئون الزواج والطلاق والمبراث والحدود والقصاص ونحوها من نظم الإسلام التى ثبتت بنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، فهذه الأمور ثابتة تزول الجبال ولا تزول، نزل بها القرآن وتوافرت بها الأحاديث وأجمعت عليها الأمة. فليس من حق مجمع من المجامع ولا من حق مؤتمر من المؤتمرات ولا من حق خليفة من الخلفاء أو رئيس من الرؤساء أن يلغى أو يعطل شيئا منها لأنها كليات الدين وقواعده وأسسه" (٤٤).

ولا يسعك مع مثل هذا الخطاب سوى الدهشة إزاء جرأته على الحقائق وعلى أحداث التاريخ. لأن تلك الشرائع التى ليس من حق خليفة من الخلفاء أن يلغى أو يعطل منها شيئا، قد تعرضت للتعطيل والإلغاء على يد خلفاء رسول الله الراشدين وصحابته المقربين. وأن بعضها قد زال وانتهى ولم تزل الجبال ولا كثيب من الكثبان بقرارات سيادية من صحابة لنبى المبشرين بالجنان، ولما يمض على رحيل صاحب الدعوة أشهر.

وهناك مازال وانتهى ليس بقرار مجمع ولا مؤتمر ولا رئيس ولكن بفعل الزمن ورقى البشرية الأخلاقى، مثل أحكام ثلاث وعشرين آية تتحدث عن الرق وملك اليمين، مع أبواب فقه كامل فى أحكام الرق وتفاصيله فى مختلف الجوانب كالميراث والدية والحدود والعقوبات وهى ما كان يضع فيها فقهنا للعبيد نظما تختلف عن نظم الأحرار.

من وجهة نظر مدعومة بالوثائق والمستندات التاريخية من أحداث ووقائع وشهادات موثوقة كتلك التى نطرحها، لا تجد من الخطاب الدينى السائد سوى ما يرفعونه فى وجه المختلف كالعادة من سيوف تكفير دون حجج مماثلة وبيانات مفحمة بخطاب صريح غير مخاتل ومداور ومخادع. وليس لهم من سند سوى اعتياد الناس على فكر دون آخر وسيادة وجهة نظر حتى لو كانت خطأ بمنظار الدين دون وجهات نظر أخرى حتى لو كانت هى الأقرب لكليات الدين ومعقوله والحرص عليه. وظل تاريخنا حتى اليوم يطلق على المختلفين عن السائد اللقب الأشهر (المعطلة) الذين يريدون تعطيل شرائع الدين وحدوده وأحكامه. ونموذجا لردهم على الاجتهاد ما جاء فى وثيقة اتهام ابن رشد قائلين: "فخطر هؤلاء المعطلة أهم من خطر الأسبان.. وأضر من أهل الكتاب، لأن الكتابى يجتهد فى ضلال ويجد فى كلال، وهؤلاء جهدهم التعطيل.. وقف لبعضهم على كتب مسطورة أسياف أهل الصليب دونها مغلولة" (٤٥). لذلك لا حل مع المختلف حتى لو كان واقفا على أرض الإسلام سوى توقيع حد الردة كما قال ابن عبد البر، لأن أهل السنة "مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل لمن انحاش إلى جهتهم بالقتل فما دونه" (٤٦).

وإعمالا لذات المبادئ يعلن فقيه زماننا المعتدل قرضاوى: "وقد أجمع العلماء على أن من أنكر معلوما من الدين بالضرورة.. فإنه يكفر بذلك ويمرق من الدين وعلى الإمام أن يطلب منه التوبة والإقلاع عن ضلاله وإلا طبقت عليه أحكام المرتدين" (٤٧) .

وإزاء هذا الموقف التاريخى العتيد يطرح السؤال نفسه: هل كان الإسلام هو الحاكم طوال تاريخنا الطويل الرهيب التليد؟ وهل كان هو المسئول عما لحق بالعباد من ظلم وتنكيل وقتل وسحق؟

كما أن الحق يدعونا إلى عدم الاعتراف بسادتنا المشايخ المستنير والمعتدل والإرهابى وكل من اشتغل بأمور الدين، كممثل وحيد صحيح للرأى الإلهى، ولأن القصد الإلهى أعلى من أن يزعم أحد الاطلاع التام عليه، فإن الحق يدعونا أيضا إلى تأكيد أن بداية الفصل بين الدين والسياسة فى التاريخ الإسلامى لم تبدأ مع الملك العضود الذى أقامه

الأمويون، إنما كان قبل ذلك واضحا بلا التباس. فاللافت للنظر فى تاريخ الدولة الإسلامية هو فصلها المبكر بين الدين والسياسة على مستوى القرار العملى منذ أن مرض نبيها مرض الموت سواء صرح بذلك رجال الفقه والحكام أو لم يصرحوا، وحتى لو تسربلت السياسات بثوب الدين، لأن تلك السياسات كانت فى تباعد متواتر ومتصاعد من لحظة تيقن الصحابة أن نبيهم فى مرض الموت، عندما وصف عمر بن الخطاب كلام النبى بأنه لون من الهذيان "دعوا الرجل إنه يهذى"، وهو يطلب منهم صحيفة ودواة يكتب لهم كتابا لا يضلوا بعده أبدا" (٤٨)، لأن صاحب الدين كان ذاهبا ولأن الدنيا كانت هى الآتية. ثم ما تلا ذلك من سياسات بكرية وعمرية وعثمانية. .الخ.. كانت كلها صراعا على الدنيا ولحوقا بمتغيراتها فى ابتعاد واضح عن ثبات النصوص، وهو ما دعا قرضاوى ليقول: "إن أخطاء المسلمين وانحرافاتهم على مدار التاريخ إثمها على أصحابها ولا يتحمل الإسلام وزر شىء منها" (٤٩).

والدارس للتاريخ الإسلامى سيلحظ دون جهد أن تحالف أهل الدين مع أهل السياسة كان دوما لحسابات مصلحية دنيوية، ولتمرير القرار السياسى وتبريره دينيا، أما القرار نفسه فكان من اختصاص الحاكم الذى كان غالبا مالا يأبه لرأى الدين فى الموقف أو القرار. وبعد أن يبرم الأمر يعود للفقهاء يطلب منهم فتوى تبرر القرار. وفى النهاية يعود الموقف بمكاسب وجاه وبلهنية على أهل الدين ورعاته ومشاركه ولو تابعه فى حكم البلاد والعباد. وهو ما سمح لهم بالبحث والتأليف فى شئون الشريعة والفقه، وأحيانا كان الخليفة يستمتع بلذة الفكر والفقه وعلم الكلام مع فقهائه بعد *لذة الشعر والشراب والطرب*. وربما سمح *الخلفاء لفقهائهم* ببعض النقد للولاة أو الرعية، وبعضهم عندما كان يريد دخول التاريخ من باب الدين يلجأ إلى قطع يد سارق أو ذبح مفكر أو إراقة بعض زجاجات الخمر فى مناسبات خاصة. ومقابل الجاه والمال والسلطان الذى حظى به العاملون على شئون الدين تركوا للحكام شئون السياسة مقابل الاعتراف دوما للدين بالسيادة النظرية، بل لقد شارك الفقهاء أنفسهم فى الاحتيال على أحكام الدين بعلم ابتدعوه هو علم الحيل لتمكين الحكام والرعية من التهرب من الله وأحكام شريعته دون أن يبدو تهربهم هذا غير شرعى. ومازال المسلمون يستفيدون حتى اليوم من هذه الذرائع. وفى تراثنا العشرات من كتب الحيل على المذهبين الشافعى والحنفى للتحايل على أحكام الشريعة حتى يبدو المسلمون ملتزمين بطاعة الله وإن خالفوه (٥٠). أما الظلم الاجتماعى والقهر الفكرى وسحق المخالف، فقد اجتمع عليه كلاهما: السلطان والفقهاء.

وحتى اليوم يجد معاوية مؤسس الملك العضود وبنو أمية قتلة آل بيت الرسول من يدافع عنهم من فقهائنا، فهذا المعتدل القرضاوى يقول: "إن معاوية وبنى أمية بصفة عامة ظلمهم الإخباريون من رواة التاريخ الإسلامى. ولو كان معاوية بالسوء الذى تصوره بعض الروايات ما تنازل له عن الخلافة راضيا رجل مثل الحسن بن على رضى الله عنه حرصا على وحدة الكلمة وحقن الدماء، ولهذا سمى المسلمون ذلك العام عام الجماعة. بل جاء فى الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن والثناء عليه حين قال جده صلى الله عليه وسلم: "إن ابنى هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين" (٥١).

ولا تعلم كيف تتأتى للبعض هذه الجرأة على الحق والدفاع بالباطل عن مواقف تشين من يفكر بالدفاع عنها، وإلى حد الاستشهاد بالأحاديث لمختلقة والباطلة والمعروفة بذلك، فحتى اليوم لا يجد الفقهاء بأسا من الاستشهاد بالباطل لدمغ الحق وإفساد التاريخ. والمدهش أن يتخذ قرضاوى من تنازل الحسن بن على حقبة متفق عليها يتولى بعدها الخلافة (ولم يتأت له ذلك بعد أن أوعز معاوية لزوجته بقتله بالسم) مقياسا لصلاح معاوية، دون النظر إلى فعال معاوية نفسه.

إن هذا الفقيه نموذج لفقهائنا عبر التاريخ، فهو يعلم جيدا حجم الانحرافات الهائل عبر التاريخ عن الدين وشريعته، ويؤكد "أن الإسلام شىء والتطبيق شىء آخر" (٥٢)، لكنه يزور علينا تاريخنا قائلا: "إن المسلمين التزموا بهذه الشريعة قرونا طويلة فاستطاعوا أن يقيموا دولة العدل والإحسان وأن يشيدوا حضارة العلم والإيمان وأن ينشروا الإسلام فى الآفاق، فى فارس والروم ومصر وغيرها فلم تضق شريعتهم بجديد ولم تمنعهم من الحركة والانطلاق.. وأنا لا أنكر أن هناك من أساء إلى الشريعة على امتداد التاريخ فهما وعملا، لكن هذا ليس ذنب الشريعة فهى منه براء" (٥٣). هذا رغم علم سيادته الذى لا ننكره أن كثيرا من الانحرافات كانت على حساب حقوق العباد وحريات الناس وأقواتهم. وأن تجاوب الفقهاء كان مع رغبات السلطان حتى اخترعوا له الأحاديث النبوية كالحديث الذى استشهد به منذ قليل عن الحسن بن على. ولجأوا لكل الحيل الشرعية لتبرير أهواء السلطان ونزواته وأدانوا بالمطلق كل موقف معارض حتى لو انطلق من آيات الله وشرائعه ووصموه بالرافض المعطل المرتد الكافر، حتى لم يبق للإسلام قراءة تفسيرية عبر التاريخ سوى قراءة كهنة السلطان كتفسير أوحد وحيد معتمد، لأنه يحافظ على تماسك الجماعة باتفاقها حوله ويضمن طاعتها للحاكم حفظا للأمة من الفتن

والانقسامات. فاحتكروا فهم الدين وتفسيره وتأويله ليس بدافع الدفاع عن الدين بل تحقيق أمن النظام الذى بدونه تسود الفوضى، فدافعوا عن خلفاء ضربوا الصحابة وجلدوهم وركلوهم بالنعال وأعدموهم حرقا منذ حروب أبى بكر مرورا بدرة عمر وتجسسه على العباد حتى سوط عثمان وتكسيره أضلاع الصحابة إلى تقطيع أوصال المفكرين علنا وسلخ جلودهم بفتاوى فقهية سحقت كرامة بنى آدم الذى قال الله بشأنه "ولقد كرمنا بنى آدم". وكانت البداية بخلط سلطة النبى بخلفائه مما أدى إلى هدر حقوق الناس بعد أن لبس الخليفة لباس النبى واستبد بالناس باسم الله. منذ أبى بكر حتى طالبان وفقهاء زماننا من المعتدل إلى المستنير.

وهكذا، وفى مواقف تاريخية حاسمة غير صحابة الرسول وبدلوا وعطلوا أحكاما وشرائع، وفى مواقف أخرى فلسف الفقهاء مواقف السلطان وبعضهم سكت وقنع بالجاه، وكان التغيير أحيانا بما يناسب الأوضاع الجديدة وأحيانا أكثر بما يناسب المنافع السلطانية. ورغم أننا اليوم نحتاج إلى جراءة وشجاعة على التقليد اقتداء بالسلف الصالح كما يطلبون هم منا، خاصة فى أمور لم تعد تحتمل تأجيلا كموضوع المرأة وتكفير المسلم المختلف بالردة وتكفير غير المسلم وقتاله بالجهاد، كذلك مسألة لم تعد تحتمل تأجيلا هى حرية الاعتقاد وأيضا العقوبة البدنية وكراهية المختلف، فإنك لا تجد منهم إلا ثباتا عجيبا وتعنتا أعجب، رغم ممكنات إعادة القراءة والفهم بما يناسب الزمن دون تسجيل أى خروج على الدين شريطة إلغاء قراراتهم الفقهية المصلحية التى سبق لنا وناقشناها وأثبتنا بطلانها كقاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، أو لا اجتهاد مع نص، أو عقوبة الخروج على معلوم من الدين بالضرورة (٥٤). مصورين للناس أن تلك قواعد الإسلام وأصوله، رغم أنها أبدا ليست كذلك بل هى من وضع بشر لم يكونوا فوق مستوى الشبهات، وأنها كانت لصالح حلف العمامة، والسيف السلطانى وليس لصالح الإسلام ولا المسلمين عبر تاريخ طويل من القهر والاستعباد لم يحكم فيه الإسلام يوما ولا حكم الله الناس بنفسه يوما.

وحتى نفهم سر هذا الإصرار على التوحد بالإسلام وعلى قواعد فقهية صارمة لا تقبل تحولا، ننتقل من الاستماع إلى قرضاوى، بعد أن دافع عن معاوية والأمويين وهو عالم بحجم التحول الذى حدث على أيديهم إلى الاستماع للداعية المرحوم محمد الغزالى وهو يقول: "ومع أن هذا التحول كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا إلا أن من الغلو المرفوض تضخيم نتائجه لما يأتى:

أ ـ أن الخلفاء والملوك الذين ولوا أمر المسلمين بطريقة غير صحيحة أعلنوا ولاءهم للإسلام.. واستأنفوا الجهاد الخارجى كما تركوا للفقهاء حرية الحركة.

ب ـ ان العلم الدينى مضى فى طريقه يوسع الآفاق ويربى الجماهير ويقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية" (٥٥).

لكنه لا ينسى أن يؤكد لجماهير المؤمنين أن هذا التحول الذى كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا كان بقرار إلهى فيقول: "وشاء الله أن يكسب معاوية هذه المعارك" (٥٦).

فلم ينشغل الفقيه بأمر المسلمين الذين حكمهم الأمويون ومن تلاهم بطريقة غير صحيحة (بتعبيره اللطيف) وإنما غاية ما شغله أن الحكام أعلنوا ولاءهم للإسلام ولو نظريا، أما الأهم فإنهم تركوا للفقهاء حرية الحركة ولم ينقصوا من سلطانهم على أرواح العباد، ثم إنهم استأنفوا الجهاد لمزيد من احتلال البلاد الذى لابد أن يعود بالضرورة بمزيد من الغنائم التى تزيد من عطاء رجال الدين المخلصين بالتبعية. وهذا كله إنما تم بإرادة الله ومشيئته التى لا يصح الاعتراض عليها.

وتتضح الأهداف بشكل أوضح فى خطاب قرضاوى الذى لا يقبل من الديمقراطية سوى صندوق الانتخابات ويرفض كل ما يرتبط بها من أنظمة حقوقية مؤسسية، حيث نفهم سر انزعاجهم الشديد من المفاهيم الليبرالية فى طرحه المسألة على هيئة قياس منطقى يبدو صحيحا من حيث القواعد لكنه شديد البطلان من حيث المصداقية، فهو يقول: إنه "لا كهانة فى الإسلام.. ولا توجد فيه طبقة كهنوتية.. إنما كل الناس فى الإسلام رجال لدينهم.. فليس للإسلام سلطة دينية بابوية، على أن العلمانية إذا فصلت دين المسيحى عن دولته لا يضيع دينه ولا يزول سلطانه لأن لدينه سلطة قائمة لها قوتها ومالها ورجالها.. بخلاف ما لو فعلت ذلك دولة إسلامية فإن النتيجة أن يبقى الدين بغير سلطان يؤيده ولا قوة تسنده.. وهذا لا يعنى إلا انقراض سلطة الدين الإسلامى بالمرة" (٥٧).

وبطلان المصداقية هنا يبدأ مع المقدمة الأساسية للقياس وهى أنه "لا كهانة فى الإسلام"، وأنه ليس فيه رجال دين لأن كل المسلمين رجال لدينهم، فما هى وظيفة قرضاوى نفسه؟ وبماذا يعمل ويشتغل؟ ومن أين يحصل على أرزاقه العظيمة، وسع الله علينا كما وسع عليه؟ والعجيب أن يعود لينقض ما قال فى الصفحة ذاتها إذ يقول: "وعلماء الدين ليسوا إلا خبراء فى اختصاصهم يرجع إليهم كما يرجع إلى كل ذى علم فى علمه، ولا ينبئك مثل خبير/ ١٤ / فاطر، فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون/ ٤٣ / النحل" (٥٨).

أما المصيبة التى ستسببها العلمانية هنا فهى أن الدين سيبقى بغير سلطان، والواضح هنا أن سلطانه لا يستمد من قدرته على الوجود والاستمرار بقواه الذاتية بل برجال الدين أو الأكليروس الإسلامى الذين هم ليسوا أكليروسا (؟!!)، لأنه فى حالة فصل الدين عن الدولة سيصبح الإسلام بغير سلطان أو قوة. ويكرر ذات المعنى فى صفحات أخرى حيث يقول: "إن العلمانية عندهم لم تمح سلطة رجال الدين ورجاله وإنما فصلت بين السلطتين.. أما نحن فليس لنا سلطة دينية مستقلة مقتدرة (لاحظ مقتدرة هذه)، فالعلمانية عندنا تعنى تصفية الوجود الإسلامى" (٥٩).

وهكذا يبدو الرجل هلعا على دين الإسلام الذى ستقضى عليه العلمانية بدون سلطته وحماية رجاله فى الدولة، رغم أن ما بدا واضحا عبر التاريخ أن الأمر كان دفاعا عن سلطة رجال الدين ومكاسبهم وليس الدين نفسه، وهو ما بدا لنا واضحا فى خطاب قرضاوى ذاته، الذى يفصح عن علاقة التيار الإسلامى اليوم بالأنظمة الحاكمة فى الدولة الإسلامية، وسر الصراع العجيب الجديد الذى يقوده المذهب الحنبلى وامتداده الوهابى ضد السلطة رغم أنه كان طوال التاريخ مع السلطة ضد الناس، ليظهر لنا الآن أنه مع السلطة إن أطاعت رجال الدين وأصبحت تابعة لهم وليست مقدمة عليهم، بغض النظر عن الناس أو مصالحهم "فلا انقسام للناس ولا للتعليم ولا للقوانين ولا للمؤسسات، فكلها يجب أن تكون فى خدمة الإسلام" (٦٠). وليس فى خدمة الناس، وإن كانت "خدمة الإسلام" هذه تبدو فصيحة فى خطابه أنها "خدمة رجال الإسلام" ولنستمع إليه وهو يشرح لنا معنى الشورى الإسلامية عنده مقابل العلمانية المرفوضة: "يقول الإمام ابن عطية فى تفسيره: إن الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، ذاك ما لا خلاف فيه" (٦١)، ومن ثم أحل الفقيه نفسه فى مبدأ الشورى الإسلامى محل الأمة كلها فى المبدأ الليبرالى الديمقراطى أو العلمانى. وفسر سقوط رايات المسلمين بهذا الرأى الواضح بشأن سيادة الفقهاء "أهل العلم والدين" فيقول معطيا معنى جديدا لكلمة الاستبداد: "إن تاريخ الإسلام فى الماضى البعيد والحاضر القريب ينطق بأن الاستبداد بالرأى هو الذى قوض دعائم القوة والخير فى حياة المسلمين وجرأ الطغاة على أن يعبثوا بمقدرات الأمة كما يشاؤون دون أن يخشوا شيئا أو توجه لهم كلمة لأنهم غير ملزمين بمشورة أحد" (٦٢) من "أهل العلم والدين" بالطبع!! لهذا فإن العلمانية وهى "تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها وتعرض عما يخالف هواها.. فإن الإسلام يناصبها العداء

أيضا لأنها تنازعه سلطانه الشرعى فى قيادة سفينة المجتمع" (٦٣)، مع ملاحظته المتحسرة على أن العلمانية "لا تجعل للالتزام بفرائض العبادات أو إهمالها مكانا فى تقديم الناس وتأخيرهم عند الترشيح لمناصب القيادة" (٦٤).

ولأن أيسر السبل اليوم أمام الفقهاء للوصول إلى مناصب القيادة هو صندوق الانتخابات بعد أن تم تزييف وعى الناس خلال نصف قرن انصرم بأجهزة السلاطين التثقيفية، فإن سادتنا من أهل الدين يعضون على هذا الصندوق بالنواجذ، إذ يقول المعتدل: "فالعلمانية.. مرفوضة فى أوطاننا عامة وفى مصر خاصة بأى معيار احتكمنا إليه، وأول هذه المعايير هو الدين، فإذا احتكمنا إلى الدين، أعنى الدين الذى تؤمن به الأغلبية وتنزل على حكمه وهو الإسلام، نجده يرفض العلمانية" (٦٥). لكن العلمانيين "فى قضية تحكيم الشريعة يخونون مبدأهم.. ويحاولون أن يثنوا عنان الشعب عما يؤمن به.. فتحكيم شرع الله مطلب شعبى.. ثم إن الديمقراطية فى العالم كله تحتكم إلى عدد الأصوات" (٦٦).

إنها ديمقراطية صندوق الانتخابات حيث الطريق إلى السلطة، وبعدها يكون لكل مقام مقال.

المصادر

١ـ صامويل هانتنجتون: صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، ـطور، صـ١٩٩ .
٢ـ نفسه: صـ٣١٨ .
٣ـ نفسه: صـ٣١٧ .
٤ـ نفسه: صـ٣١٠ .
٥ـ مجلة الديمقراطية، العدد التاسع.
٦ـ مجلة الديمقراطية، العدد الثامن.
٧ـ صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٥/٣/١٩ .
٨ـ ابن الأثير: ٣٢٥/٢، وابن هشام:٣٣٦/٤ .
٩ـ ابن كثير: ٣١١/٦ وما بعدها.
١٠ـ الماوردى: الأحكام السلطانية صـ٩ .
١١ـ رفعت السعيد: ضد التأسلم صـ٧٢، صـ٢١٠، صـ٢١١ .
١٢ـ يوسف قرضاوى: الإسلام والعلمانية وجها لوجه، مكتبة وهبة مصر، صـ٤٢ .
١٣ـ فهمى هويدى: المفترون، دار الشروق مصر، صـ٢٤٥ .
١٤ـ نفسه: صـ٢٥٩ .
١٥ـ نفسه: صـ٢٤٤ .
١٦ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٠٣ .
١٧ـ نفسه: صـ٩٥ .
١٨ـ نفسه: صـ١٠٢ .
١٩ـ نفسه: صـ٩٣ .
٢٠ـ الموضع نفسه.
٢١ـ نفسه: صـ٩٥، صـ٩٨ .
٢٢ـ نفسه: صـ٩٤ .
٢٣ـ هويدى: مرجع سابق، صـ٥٦ .
٢٤ـ فهمى هويدى: أكذوبة الحكم الإلهى، الأهرام، ١٩٨٦/١٠/١٤ .
٢٥ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ٥٠، صـ٥١، صـ٥٣ .
٢٦ـ ابن كثير ج٦ وكنز العمال ج٣ واليعقوبى ج٢ .
٢٧ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٨، صـ١٩ .
٢٨ـ الذهبى: سير أعلام النبلاء ١١٣/٢ .
٢٩ـ السيوطى: تاريخ الخلفاء، صـ٢٢٩ .
٣٠ـ الشهرستانى: الملل والنحل ٢٧٧/١ والزركلى: الأعلام، ٢٦٤/٧ .
٣١ـ هويدى: المفترون، صـ٧ .

٣٢ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ٩٨ .
٣٣ـ نفسه: صـ٩٨، صـ٩٩ .
٣٤ـ نفسه: صـ٧٦ .
٣٥ـ نفسه: صـ٧٧ .
٣٦ـ هويدى: مرجع سابق، صـ٢٨٤ .
٣٧ـ صحيفة عقيدتى، ١٩٩٩/٣/٣٠ صـ٥ .
٣٨ـ رفعت سيد: قرآن وسيف، مدبولى مصر، صـ٩٩ .
٣٩ـ قناة الجزيرة: ٢٠٠١/١١/٣٠ .
٤٠ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ٢٩ .
٤١ـ نفسه: صـ٢٨ .
٤٢ـ نفسه: صـ٦٧ .
٤٣ـ مجلة روز اليوسف الأعداد من ٣٨٧٨ وحتى ٣٨٩٤ .
٤٤ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٤١ .
٤٥ـ ابن عربى: الفتوحات المكية، ١٥٤/١ .
٤٦ـ ابن القيم: أحكام أهل الذمة.
٤٧ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٣٤ .
٤٨ـ البخارى باب جوائز الوفد/ كتاب الجهاد، ومسند أحمد الحديث رقم ٢٦٧٦ وابن سعد فى الطبقات الكبرى ٤٤/٢ .
٤٩ـ قرضاوى: صـ٢٣ .
٥٠ـ حسين أحمد أمين: حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة، دار سعاد الصباح مصر، صـ٣٩: صـ٤٣ .
٥١ـ قرضاوى: صـ١٥٧ .
٥٢ـ نفسه: صـ١٦٩ .
٥٣ـ نفسه: صـ١٤٤، صـ١٤٥ .
٥٤ـ ارجع إلى كتابنا: الفاشيون والوطن، وللتوسع ارجع إلى كتابنا: الإسلاميات، وكذلك: الأسطورة والتراث.
٥٥ـ الغزالى: مائة سؤال عن الإسلام، ج٢، صـ٢٥٢، صـ٣٥٤ .
٥٦ـ نفس المرجع.
٥٧ـ قرضاوى: صـ٣٦، صـ٣٩، صـ٥٠ .
٥٨ـ نفسه: صـ٣٦ .
٥٩ـ نفسه: صـ٩٠ .
٦٠ـ نفسه: صـ٣٦ .
٦١ـ نفسه: صـ١٢٠ .
٦٢ـ نفسه: صـ١٢٢ .
٦٣ـ نفسه: صـ٧٤ .
٦٤ـ نفسه: صـ١٢٠ .
٦٥ـ نفسه: صـ٧٤ .
٦٦ـ نفسه: صـ٧٨ .